من نعم الله الكتبي ... على ...
[illegible]

٦٧

80

٢٢/٣/١٤
١٣٩٨/٦/٢٨
١٣٩٨/١/٣٠ هـ

شحيذا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين اللهم يسر ولا تعسر

الحمد لله الذي اذاق من اجتباهم حلاوة التحقيق وجعل لهم من العناية خير رفيق وشرح صدورهم لسلوك سبيل التصور والتصديق والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل الى خير فريق وعلى اله واصحابه الحائزين بنسبتهم اليه النسب العريق صلاة وسلاما دائمين ينالا زمين الى يوم الفزع والضيق اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه القوي محمد ابن احمد الفيشي علي البهوتي الحنبلي بصره الله بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه هذه تحريرات رائقة وتحقيقات فائقة على شرح شيخ الاسلام ملك العلماء الاعلام ذي التصانيف البارعة الكثيرة والتاليف النافعة الشهيرة لكتاب اثير الدين الابهري الشهير بايساغوجي جردتها من خط شيخنا واستاذنا علامة زمانه وفريد عصره واوانه بقية المحققين ونخبة المدققين شهاب الملة والدين احمد ابن محمد الفيشي الانصاري الخزرجي احله الله رضوانه واسكنه فراديس جنانه واعلم اني انقل ما اراه مسطورا برمته ولا احذف منه شيا ولو استغني عن كتابته واذا كنت كتابتين فاكثر على محل واحد اصدر احديهما بلفظ قوله والباقي بلفظ وكتب ايضا ما نصه مقلدا له عليه الرحمة فيما صنع بحواشي شيخه العلامة احمد ابن قاسم العبادي على شرح التلخيص ومن الله سبحانه استمد التوفيق واساله الهداية الى اقوم طريق قال رحمه الله سبحانه وتعالى قوله لان الفن اي المولفة قوله بعد الخطبة لانه حينئذ لم يكن لها وجود في الخارج قوله

ان الفن اي المولفة قوله قبلها لان الاشارة حينئذ بعد تحقق استقرارها في الوجود قوله هذا ايساغوجي اشار به الى ان ايساغوجي خبر مبتدا محذوف مقدر بهذا اي هذا بيان باب ايساغوجي اي الكليات الخمس وفي بعض الشروح ايساغوجي مبتدا خبره محذوف اي مما يجب استحضاره ايساغوجي وهو لفظ يوناني علم للكليات الخمس انتهى قوله وهو لفظ يوناني عبارة بعض الشارحين وهو لفظ يوناني علم لها منقول اليها من اسم مدونها او قاريها الاول لكنه صار اليوم علما لهذه الرسالة ايضا وللكليات المنقسم اليها الذاتي والعرضي الغير الكلي المقسم وللمفرد المقسم للفظ الدال على معنى وجب التعرض لمباحث الالفاظ من حيث دلالتها على المعنى فوجب اولا تعريف الدلالة ثم تقسيمها انتهى ومنه قد تعلم ان اسم الاشارة في قول الشيخ الاتي سمي ذلك راجع الى معنى الكليات ورجوعه الى المدخل لا يخفى بعده عند المتامل قوله الجنس الى اخره قدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وبعضهم عكس نظرا الى ان ما صدق عليه الجنس وما هو قليل اولى بالتقديم ثم واخر الفصل عن النوع مع كونه جزءا له فكان ينبغي تقديمه ليبين ما ذكر في الجنس لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل لا يقع فيه والواقع فيه اولى بالتقديم واخر الخاصة والعرض العام لانهما عارضات والمعروض متقدم على العارض وقدم الخاصة على العرض العام لوقوعها في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقع في الجواب اصلا ولان ما صدق عليه الخاصة اقل مما صدق عليه العرض العام والقليل قبل الكثير وهذه مناسبات تذكر بعد الوقوع تنتجنا لاستقرا

[margin] شيخه ... الم ... ١٣ ... الخاص ... عليه

لاذكياء الطلاب قوله ای بمکان الدخول في المنطق فالمراد بمكان
الدخول في المنطق الكليات الخمس الموصلة الي القول الشارح فقط
~~او وما يعمها والقضايا الموصلة الي القول الشارح فقط او ما يعمها والقضايا~~
لموصلة الي القياس قوله سمي ذلك به باسم الحكيم الذي غاير بعضهم نقله
المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس وسبب تسميتها به انه حكيما
من الحكما المتقدمين اودع الكليات الخمس عند شخص اسمه ابا
غوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكليات الخمس فما كان له
قوة علي ان يستخرج جميع ما فيها ثم جا الحكيم فقراها اباغوجي عليه
فكان يخاطبه في اثناء درسه يا اباغوجي هكذا مرارا فصار علما
لها وقيل انه علم لحكيم استخرج الكليات الخمس ودونها الي ان قال
والوجه المشهور في تسميتها ان اباغوجي في الاصل اسم للورد الذي
له خمسة اوراق ثم نقل الي هذه الكليات لمناسبة بين المنقول اليه
والمنقول عنه فتكون التسمية حينئذ تسمية للشي باسم
مشبهه والله اعلم انتهي واقول علي هذا الوجه الاخير ينبغي
ان يجوز فيه الصرف وعدمه قوله الذي استخرجه والخلف في اول
من وضع المنطق قبل ارسطاطاليس وقيل ارسطو وهو المشهور
انظر الا بدي قوله باسم متعلم الي اخره يفهم منه ان المعلم هنا هو
الذي هو الحكيم المستخرج وكذلك يفهم من غير عبارة الشيخ رحمه الله
قوله كان يخاطبه معلمه الي اخره عبارة بعض الشارحين يخاطبه اثنا
درسه يا اباغوجي هكذا مرارا فصار علما لها وهذا الوجه
منقول عن فخر الدين الرازي رحمه الله تعالي قوله ولما كانت الي

اخره

اخره قال بعضهم لما توقفت افادة المعاني واستفادتها علي
الالفاظ صار مباحث الالفاظ ساعيا التقديم علي مباحث
الكليات وغيرها من الابحاث المنطقية فقدم ولما كان توقف
الافادة والاستفادة علي الالفاظ من حيث انها دلائل المعاني
قدم بحث الدلالة علي اقسام اللفظ المتقدم علي المقصود الاصلي
انتهي وكتب ايضا ما نصه قوله ولما كانت معرفة الكليات
الي اخره الظاهر انه اراد استفادتها من غيره فان ذلك هو الذي
يتوقف علي معرفة الدلالة واقسام اللفظ ولذا عدت مباحث
الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما قال السيد رحمه الله تعالي
والاولي ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف
استفادة العلم وافادته علي معرفة احوال الالفاظ الا ان المصنف
اوردها في صدر المقالة الاولي انتهي كلامه وبهذا التقرير
يسقط ما قيل لا نسلم التوقف اذ يمكن الشخص المحصل لنفسه
ان يتعقل المعاني مجردة عن الالفاظ وان كانت كما قاله السيد
وغيره عسرا جدا لان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني
من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تتعقل المعاني تلاحظها بتخيل
الالفاظ وتنتقل منها الي المعاني ولو ارادت ان تتعقل المعاني صرفة
صرفة صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع
الي الوجدان انتهي كلام السيد قوله الكليات اي السابقة قال
للعهد قوله بدا بتبيانها لانها سابقة قوله بالوضع لا بغيره كما
سياتي قوله وهو اي لفظ والضمير للمنتقي وموضع يرجع الي

ما الواقعة على اللفظ وهذا بخلاف الضمير المستتر في وضع في
المتن فانه عايد على اللفظ وليس عايدا على ما والضمير في قوله
له هو عليه العايد على ما الواقعة على المعنى فقوله وضع له في
المتن صلة او صفة جرت على غير من هي له فكان من حق المص
ان يبرز الضمير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره قوله بدا بتو
سط الوضع الى اخره اقول هو بظاهره يقتضي ان المجاز تاتي فيه الاق
سام الثلاثة اذ هو دال على الجملة بتوسط الوضع وان كان نوعيا
كوضع المركبات واشار الشيخ عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الى دفع
انتقاض حدود الدلالات كما قال القرافي وغيره ان حدود الدلا
لات ينتقض كل منها بالاخريين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع
للجرم والضوء والمجموع فان دلالته على الضوء مثلا يمكن ان تكون
مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها
كما فعلوا احترازا عن الانتقاض الى اخر ما ذكره القرافي. على تمام ما
وضع له لا اشعاره بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر
تنبيها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابله النقص بخلاف
الجميع فان مقابله البعض المشعر بذلك وكتب ايضا ما نصه على تمام
ما وضع له يعني على ما وضع له بتمامه قيل لا حاجة الى تمام لان اللفظ
انما وضع لمعناه فلم يكن هناك شيء يحترز عنه واجيب بانه احترز
به عما اذا استعمل اللفظ في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا واجاب شيخنا
العلامة احمد بن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في
قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام واقول هو مبني على ان دلالة اللفظ

على نفسه وضعية وهو احد طريقين فيه وقيل انه يدل في الحالة
ما ذكر بالعقل لا بالوضع وعليه فلا بد في الجواب قوله لمطابقته كانه
متعلق بيدل بعد اعتبار تعلق بالمطابقة به فافهم قوله اي
موافقته اي موافقة الدال للمدلول قوله وعلى جزئه اي بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم قوله اي جزء ما اي
معنى وضع اي اللفظ له اي لما الواقعة على المعنى قوله وعلى ما اي معنى
والضمير المستتر في يلازم يرجع الى ما والضمير المنصوب يرجع الى ما ا
لواقعة في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه
الش فتامل وكتب ايضا على قوله على ما اي لازم وعلى قول الشا
رح ما وضع له تفسير للهاء في يلازم وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى ما
يلازمه في الذهن بالالتزام لم يقل كما يقتضيه ان كان له لازم لعله جرا
على كلام الامام القايل بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها وان كانت
تلك المقالة مردودة بان المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم قوله سواء
لازمه في الخارج كالانسان بالنسبة الى قبول العلم قوله ام لا كا
لعمى بالنسبة الى البصر قوله فانه اي لفظ انسان يدل قوله يدل
على الحيوان الناطق اي على معنى الحيوان الناطق قوله وعلى قابل
صنعتي العلم والكتابة بالالتزام وكذلك السقف يدل على الجدار قوله
مطابقة اي كلها ودلالة مطابقة قوله لانه فرع فهمه الى اخره انما يكون كذلك
من حيث الحكم عليه او به اما من حيث لا حكم فلا فتفطن فتامل وافهم

قوله فقط يعني بقوله لانه في قوة قضايا الي اخره ولك ان تمنع ذلك
بانه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيء اخر ان يثبت له حكمه ثم اقول
محصل الرد علي صاحب القيل تسليم ان بعض الافراد ليس جزءا ولا
خارجا وانما هو تمام المعني الموضوع له ويرجع حاصل تعريف المطابقة
الي انها دلالة اللفظ علي تمام ما وضع له بالفعل او ما هو في قوة ذلك و
هو محل تام وكتب ايضا ما نصه قوله فقط ما قيل قائله العراقي
وقد اجاب عن عصريه الاصفهاني وكتب ايضا ما نصه قال
الشارح في حاشية جمع الجوامع فان قلت ان اريد بالصلوح اي
في قول المتن في تعريف العام لفظ يستغرق الصالح له الي اخره
صلوح الكلي لجزئياته خرج نحو المسلمين والرجال او صلوح الكل لا
جزائه خرج نحو لا رجل قلنا اريد الاعم منهما فيتناولهما وهذا بالنظر
الي الحكم كما سياتي انتهي كلامه بحروفه وقال شيخنا في الايات
البينات بعد ان نقل عن التلويح تعريف العام واستشكاله باسماء
العدد واجاب عنه بما نصه لانا نقول اراد بالصلوح صلوح اسم
الكلي لجزئياته او الكل لاجزائه فاعتبر الدلالة مطابقة او تضمنا و
بهذا الاعتبار صار صيغ الجموع واسماؤها مثل الرجال والمسلمين
والرهط والقوم بالنسبة الي الاحاد مستغرقة لما يصلح له فدخلت
في الحد انتهي يعني كلام السعد وقضيته ان شمول المجموع واسمائها
للاحاد من قبيل صلوح الكل لاجزائه ثم ينبغي النظر في ان الاحاد جز
ئيات للجمع العام او اجزاء له فان قيل جزئيات كان في غاية البعد
او الاجزاء تعين تفسير الصلاحية باعم من صلوح الكلي لجزئياته

او الكل لاجزائه وبطل الاقتصار علي الاول لخروج الجمع حينئذ وينبغي
ملاحظة ما سياتي اول مبحث التخصيص نقلا عن المصنف ان مسمي
الجمع واحد وهو كل الافراد انتهي ما اردناه من كلام شيخنا احمد
ابن قاسم قوله لا الكل اي محكوم فيها علي مجموع الافراد من
حيث هو مجموع نحو كل رجل يحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم
يحمل وكتب ايضا ما نصه قوله لا الكل اي ولا من باب
الكلي كما صرح به في متن جمع الجوامع وفسره المحقق
المحلي بقوله اي ولا محكوم فيه علي الماهية من حيث هي
هي اي من غير نظر الي الافراد نحو الرجل خير من المراة اي
حقيقته افضل من حقيقتها وكثيرا ما يفضل بعض افرادها بعض
افراده لان النظر في العام الي الافراد انتهي كلامه واقول
يوخذ من كلامه ان دلالة [illegible] هذا الكلي اعني
المراد به الماهية من حيث هي علي بعض افراده ليست
مطابقة ولا تضمنا لان الماهية من حيث هي لا جزء لها
وهل تدل عليه التزاما محل تامل وكتب ايضا علي قوله في
هذه الحاشية اي ولا من باب الكلي الي اخره ما نصه وكان
الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم بخلاف الكل
فانه محل للتوهم في الجملة قوله والدلالة اي المطلقة سواء
كانت لفظية او غيرها قوله كون الشيء الذي هو الدليل قوله
من العلم به تصورا كان او تصديقا يقينيا او لا قوله
بشيء اخر الذي هو المدلول قوله والدلالة اي السابقة قوله

العام

تنقسم الي فعلية لمدار هذا التقسيم لاحد لقلة اطلاعي وقصر
باعي قوله كدلالة الخط اي ماصدق عليه لفظ الخط والافدلا
لة الخط لفظية وضعية وكذا الكلام في قوله والاشارة وكتب
ايضا مانصه قوله كدلالة الخط فانه يدل زيد علي اللفظ فالمراد به
الكتابة وليس المراد به المعني المصدري فان دلالة الاثر عقلية فتا
مل قوله والاشارة وكذا النصب والعقد وتسمي الدوال الاربع
قوله كدلالة اللفظ علي لافظه والاثر علي موثره فانه يدل عليه دلا
لة عقلية غير لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغيرها وكتب
ايضا مانصه قوله علي لافظه لم يقل كغيره من واحد الدلالات
هذا القيد ليس ضروريا في تحقق الدلالة العقلية قوله
كدلالة الانين وحمرة الخجل لكنها غير لفظية قوله ووضعية
قوله وهي الي اخره عرف هذه دون غيرها لانها المرادة هنا وكتب ايضا
مانصه قوله وهي كون اللفظ الي اخره اقول ظاهره حصر الوضعية
في اللفظية وظاهره ايضا انها بهذا المعني الذي فسرها به تنقسم
دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وظاهره ان تلك الاقسام متبا
ينة فلا يجتمع بعضها مع بعض وفيه نظر تامل قوله بحيث متي
اطلق فهم الي اخره قال السعد في شرح الشمسية الوضع اي الوضع
المطلق تعيين الشيء ليدل علي شيء اخر من غير قرينة والمقصود
بالنظر هاهنا الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعني من
اللفظ بالنسبة الي من هو عالم بوضعه اي فهما يتوقف علي العلم با
لوضع وبه تخرج الدلالة الطبيعية كدلالة اح علي الوجع والعقلية

كدلالة اللفظ علي وجود اللافظ انتهي فتامل قوله من غير قرينة
فانه يخرج المجاز فانه يدل بالقرينة وفيه كلام صرح في ذلك الشرح
نفسه بان المجاز يدل بالمطابقة علي معناه المجازي قال اذ المراد
بالوضع في تعريف الدلالة اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات
والكلي النوعي كما في المركبات والا لخرجت المركبات خارجة عن الا
قسام والمجاز موضوع بازاء معناه المجازي بالنوع علي ما تقرر في
موضعه فدلالته عليه بالمطابقة لانها دلالة علي ما وضع له بالنوع
انتهي المقصود منه فتامل فيه مع مراجعة ما في المطول وما قدمته اسه
السعد وغيره قوله وهي المرادة هنا بقرينة جعل الدال وصفا للفظ
وتقييده بالوضع قوله ولما كانت الدلالة اقول الظاهر انه ليس
المراد بها الدلالة السابقة في قوله والدلالة كون الشيء الي اخره فان
تلك اعم من اللفظية كما لا يخفي قوله بل بينهما وبين السامع قد
يقال لو كان الامر كذلك لتوقفت الدلالة علي السامع لان
النسبة تتوقف علي طرفيها تامل وايضا الدلالة السابقة المطلقة
لا تتعين تلك النسبة قوله بذلك اي بالاضافة الي اللفظ كما
قال فيما سيق وهي كون اللفظ بحيث الي اخره قوله منه اي
اللفظ قوله ذهنه اي السامع قوله اليه اي الي المعني قوله وافهم
قول اي المصنف قوله المطابقة مفعول افهم قوله لا استلزام التضمن
اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود التضمن فقد توجد
ولا تضمن وفاعل تستلزم هو الملزوم قوله وكذا الاستلزام اي المطا
بقة وهذه الصورة لا تفهم من المتن بل من افادة الشارح

قوله وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة يعني لا يوجدان إلا معها لأنهما تابعان لها دائما وكل تابع فهو من حيث أنه تابع أي حال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد بدون المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة هذا وبقي الكلام بين التضمن والالتزام قال السعد في شرح الشمسية ولا دلالة في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعا ويقينا لعدم استلزام التضمن الالتزام قطعا ويقينا لجواز أن توجد ماهية مركبة ليس لها لازم بين فيدل اللفظ على جزئها تضمنا ولا التزاما وأما ما ذكره المص في الجامع من أن التضمن يستلزم الالتزام لأن تصور الماهية المركبة يستلزم تصور أنها مركبة جزما إلا يستلزم تصور أنها ماهية فضلا عن البساطة والتركيب والإمكان بالمطابقة أيضا مستلزمة للالتزام ثم قال والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز أن يكون للبسيط لازم بين وهذا إنما هو لو وضحه النهي كلامه وعبارة الدواني وأما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم أن اعتبر اللزوم العرفي كما هو رأي المص وأما إذا اشترط العقلي فلا لتوقفه على ثبوت بسيط لازم عقلا وربما يمنع النهي قوله فيستلزمان المطابقة فحيث ما وجد التضمن أو الالتزام وجدت المطابقة قوله لفظية أي وضعية قوله لأنها بمحض اللفظ أي من غير انتقال الذهن من المعنى إلى شيء آخر سوى المعنى الموضوع له كما يعلم ذلك من قوله عليه الرحمة لتوقفهما إلى آخره فتأمل فلا ينافي أن العقل له مدخل في جميع الدلالات هو وكتب أيضا ما نصه قوله لأنها

بمحض

قوله

بمحض اللفظ يعني بخلاف التضمن والالتزام فإنهما ليسا بمحض اللفظ هذا معناه وقد بينه كما دل على ذلك الشارح في اللب وشرحه الأولان أي دلالتا المطابقة والتضمن لفظيتان لأنهما بمحض اللفظ وإن لم يتغايرا بينهما بالذات بل بالاعتبار إذ الفهم فيهما واحد إن اعتبر بالنسبة إلى المجموع جزئي المركب سميت الدلالة مطابقة وإلى كل من الجزأين سميت تضمنا والأخيرة أي دلالة الالتزام عقلية لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى إلى لازمه وفارقت التضمنية بما مر وبأن مدلول التضمن داخل فيما وضع له اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما عليه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما من المحققين وجرى عليه شيخنا الكمال ابن الهمام والأصل تبع صاحب المحصول وغيره في أن المطابقة لفظية والأخيرتين عقليتان وتبعتهم في شرح ابن عوجي وما هنا أقعد وأكثر المناطقة على أن الثلاث لفظيات النهي كلامه فانظر قوله لأنهما بمحض اللفظ مع ما هنا وحرره ثم رأيته في حاشية جمع الجوامع فسر المحض بذلك قوله والأخريان عقليتان لأن اللفظ لم يوضع لهما وكان ظاهر المقابلة أن يقال لا لفظيتان وظاهر قوله بعد وقيل وضعيتان أن يكون معنى قوله هنا عقليتان لا وضعيتان فتأمل وكتب أيضا ما نصه الظاهر أن المراد أن للعقل مدخلا فيهما بدليل قولهم دلالة اللفظ على ما وضع له آخره فتأمل قوله من المعنى أي الموضوع له قوله وقيل وضعيتان وعليه أكثر المناطقة القولان الذي يظهر أن الخلف لفظي فإن من قال بعقليتهما قال إن للوضع فيهما مدخلا ومن قال بوضعيتهما قال إن للعقل فيهما مدخلا

ثم رأيت السيرامي في حواشي المطول فالسغان قلت لم اختصت ا
لوضعية بالمطابقة عندهم في البيان فلا وجه لقول الشيخ بتعميم
الوضع في تعريف الدلالة الوضعية لا العقلية قلت لا نزاع في ان
المنقسم الى الاقسام الثلاثة هو الدلالة الوضعية لا العقلية ولا
الطبيعية فلا بد من تعريفها على وجه يشترك بين الثلاثة
ولا ينافي ذلك تخصيص المطابقة بالوضعية بمعنى وضع اللفظ
بإزاء المعنى ولذلك لم يكن بين الفريقين نزاع عند التعبير الوضعية
ولما سمى المنطقيون الاخيرين وضعية وللعقل مدخل
فيهما اختصت العقلية عندهم بالصرفة وسماها البيانيون
~~عقلية وللوضع مدخل فيهما لم تختص العقلية عندهم بالصرفة~~

قوله واللوازم ثلاثة مبتدأ وخبر وكتب ما نصه قال في شرح التجريد صح
التجريد اللوازم تنقسم الى ثلاثة اقسام لوازم الماهية وهي ما يكون
منشأ لزومها الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين مدخل
فيه ولوازم الوجود الخارجي وهي ما يكون المنافيه الوجود الخارجي
ولوازم الوجود الذهني وهي ما يكون المنافيه الوجود الذهني انتهى
المقصود لنقله منه وكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم او لازم بين
بالمعنى الاخص كما يعلم من شرح الخبيصي على التهذيب وغيره قوله
لازم بدل قوله ذهنا وخارجا ويقال له لازم الماهية قوله ولازم خا
رجا ويقال له لازم الوجود وهو على قسمين بين بالمعنى الاخص
وبين بالمعنى الاعم وكذا الاول على قسمين والواو في قوله ولازم خا
رجا للعطف على لازم الاول قوله ولازم ذهنا فقط وهو على قسمين

لازم

لازم بين بالمعنى الاخص ولازم بين بالمعنى الاعم قوله كالبصر ع
وكالكلية للانسان فانها لازمة له بحسب الذهن فقط وكتب
ايضا ما نصه قوله كالبصر فانه لازم ذهنا للعمى قال الدواني
ولا بد من اللزوم عقلا بان يمتنع عقلا تصور الملزوم بدون
تصور اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم
المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان استعاذة الى البصر تابع
بدون قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور وقال تعالى عمين هكذا في الدواني
ولكن التلاوة واعمى ابصارهم الى غير ذلك من النظائر التابعة
والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرضية انتهى
قوله والمعتبر الى اخره اعلم ان اللزوم المعتبر عندهم في هذا المقا
م هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم
فقط في جزم العقل باللزوم كمثال العمى المذكور هنا واما اللزوم البين
بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم فيه من تصور اللازم والملزوم الجزم
باللزوم بلا حاجة الى دليل وان احتيج الى حدس وتجربة او غير ذلك فلم
يعتبره المحققون ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يطلب
من المطولات قوله لو جعل ملزوم وقوله شرطا اي في دلالة الا
لتزام وقوله لم يتحقق لازم بمعنى لكنها تحققت فاستثنا نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم وهو عدم الاشتراط قوله لامتناع بيان
للملازمة قوله المشروط الذي هو دلالة الالتزام قوله بدون الشرط
وهو اللزوم الخارجي قوله اللازم وهو عدم تحقق دلالة الالتزام

بدون اللزوم الخارجي قوله فلذا الملزوم وهو كون الملازمة الخار
جية شرطا في تحقق دلالة الالتزام قوله لان العطاري ما صدق
عليه العدم وهذا علة للملازمة قوله كالعمي تنبيه لكون العمي
عدميا راي الفلاسفة ورد راي المتكلمين انه معنى وجودي يضاد
الادراك وكتب ايضا ما نصه قوله لان العدم كالعمي اخره اعلم ان
تقابل العدم والملكة قد يكون مشهوريا وهو ان يشترط فيه
موضوع قابل للوجودي بحسب وقت يمكن حصوله فيه
كعدم اللحية في وقت من شان الشخص اللحية فيه
وقد يكون حقيقيا وهو ان يعتبر موضوع مستعد للوجودي
بحسب تشخصه او نوعه او جنسه وتقابل العدم والملكة الحقيقي
اعم من تقابل العدم والملكة المشهور من مطلقا انتهى شرح التجريد للا
صفهاني قال السيد في الحاشية عليه قوله وهو ان يعتبر موضوع
مستعد للوجودي في ذلك الوقت كعدم اللحية عن الاستطا في
وقت اخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم اللحية
عن المراة او بحسب جنسه على مراتب كعدم اللحية عن الفرس
او للشجر او الحجر انتهى كلامه اي وانما سمي الاول حقيقيا والثاني مشهوريا
لان الاول معتبر عند ارباب العقل واللغة والثاني عند اهل العرف
وكتب ايضا ما نصه قال في شرح التجريد لا خفاء في ان التقابل بين الوجود
المطلق والعدم المطلق تقابل السلب والايجاب واما التقابل
بين الوجود المقيد والعدم المقيد فالظاهر انه تقابل الملكة والعدم لان المتقا
بلين بالسلب والايجاب لا يعتبر فيهما التقابل الامر الوجودي

ببصر

ببصر انهما بعينهما عدما وملكة ولاشك ان جميع الماهيات قابل
للوجود اذ المراد به ما هو اعم من الخارجي فالمراد بالملكة هنا يعني في قول
المتن وينتقل الي الموضوع كافتقار ملكة المصطلح انتهى كلامه قوله
يدل على الملكة اي يدل على ملكيته بالالتزام اي كل عدم اضيف الى ملكته
فان اللفظ الدال عليه يدل على الملكة بالالتزام فلفظ العمي مثلا يدل على
عدم مضاف الي البصر بالمطابقة لانه تمام ما وضع له لا على مجموع العدم
والبصر معا ويدل العمي على البصر بالالتزام لان البصر خارج عن المعنى المو
ضوع له وهو العدم المقيد بالبصر لازم له لان تصور العدم المضاف
الى الشيء من حيث هو مضاف بدون تصور الشيء محال واذا ا
ستلزم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت الملازمة الذ
هنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو مضاف
اليه بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه
بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمي هنا من حيث انه مضاف كانت
معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث
انه مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمي هنا من حيث
انه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة
المضاف من حيث انه مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه
فيلزم تقديم المدلول الالتزامي على المدلول المطابقي في المعرفة قلت
لا يبعد في ذلك لان اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي
لازما لتصور المدلول المطابقي بمعنى امتناع الانفكاك واقدم
عليه في التحقيق او اخر عنه او كان معه قوله مما من شانه اي

يستلزم تصور المضاف اليه
اذ تصور المضاف

فشأن تشخصه او نوعه او جنسه فالاول كالشخص الذي صار
اعمى فانه بحسب تشخصه قابل للبصر والثاني كالاكمه فانه بحسب
نوعه قابل للبصر والثالث كالعقرب فانه بحسب جنسه
القريب وهو الحيوان قابل للبصر عماد وفي قوله القريب نظر يعلم
مما نقلناه عن السيد في الهامش وكتب ايضا على قوله عما من
شأنه ما نصه فلا يتصف الجدار والحجر ونحوهما مما ليس من شأنه
البصر قوله ثم اللفظ الدال لم يدل بالمطابقة قوله بالجزء منه القريب
المترتب سمعا وكتب ايضا ولو تقديرا قوله بان لا يكون له جزء او له
جزء لا معنى له كالنقطة اي ما صدق عليه النقطة لا مفهوم النقطة فافهم النقطة
تأمل قوله علما كالخلافة امرا فانه مؤلف قوله لا يدل ذلك الجزء
قوله او له جزء اي او يكون له اي للجزء قوله ذو معنى صفة جزء قوله
كالحيوان الناطق علما للانسان قال بعضهم في حواشيه على
باغوجي وشرحه اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما
وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق
علما يكون بازاء الزاي في زيد اي لا يقصد به معنى وكذا الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان وكذا الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان العبد في عبد الله علما
يكون بازاء الزاي في زيد لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من
جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق علما مفهوميه هما اصليا
جزأين من مفهومهما المنقول اليه وليس لعبد الله مفهومان
هما اصليان جزآن من مفهومهما المنقول اليه انتهى كلامه ويرجع

ويرجع محصله الى ان الحيوان الناطق من حيث الوضع العلمي
لمعنى بازاء المعنى العلمي لا يدل على جزء المعنى العلمي اصلا وانما يدل على
الجزء باعتبار الوضع الاصلي فافهم ولا تكن من الغافلين ويحتاج الى
تحرير وكتب ايضا ما نصه قوله او له جزء ذو معنى دال عليه لكن الى اخره
قال في حاشيته على جمع الجوامع قوله او دال على معنى غير جزء معناه
كعبد الله علما اي لان عبد الله دال على المعبود بحق وهي
صفة للذات المتشخصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها
وكذلك معنى لفظ الله وهو ظاهر بخلاف ما اذا كان عبد الله غير
علم فانه مركب اضافي ويدخل في كلامه نحو الحيوان الناطق علما
اذ كل من جزئيه دال على معنى غير جزء معناه اذ معناه الذات المتشخصة
ولا نظر فيه للحيوانية والناطقية وان وجدتا فيه انتهى كلامه
فتأمل قوله دال على معنى غير جزء معناه فانه بحسب الظاهر قد
يخالف ما هنا وان قول التحقيق ان التوفيق ممكن بل حاصل ان
شاء الله بفضله قوله لا يكون كذلك اي لم يثبت له ذلك السلب
الكلي الذي في المعرف لان ال في قوله بالجزء للاستغراق فدخل السلب
عليه فهو مفهوم سلب ونقيضه جزئية تنبيه
قال القطب هو عند المنطقيين لفظ موضوع لم يقصد دلالة جزئ
ـه على شيء حين هو جزؤه والمراد سواء لم يكن له جزء كهمزة الا
ستفهام او له جزء غير دال كزاي زيد او دال لم يقصد دلالته
على جزء المراد اصلا كعبد الله وتأبط شرا علمين او حيث هو
جزؤه كالحيوان الناطق علما فان كلا من الجزئين لا يدل على

جزء المراد حينئذ هو جزؤه وان دل في وضع اخر والا لم يكن
في العلم دلالة على التشخص وقيل النعمان الاخيران مثل زيد
لا يدل الجزء فيهما على شيء زعما ان الدلالة تفهم المراد لا فهم
المعنى ولذلك كان الكل كلمة فيما دل على جزء اخر في وضع اخر
مركب على الاول لكونه اكثر من كلمة واحدة مفرد على الثاني
نحو تضرب عنبة او خطابا او تكلما وضارب ومخرج وسكران
ويجري تحرير كما انه في ضبط المفرد والمركب لمداره في كلام ا
حد وهو ان يقال لا يخلو الحال اما ان يكون اللفظ بسيطا
او مركبا وكل منهما اما معناه بسيط او مركب فهذه اربع صور
فاللفظ ان كان بسيطا ففيه صورتان الاولى ان يكون المعنى
بسيطا ايضا كق علما على النقطة مثلا والثانية ان يكون
المعنى مركبا كق علما على زيد واللفظ ان كان مركبا والمعنى
بسيط ففيه ست صور الاولى ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا
كالنقطة فان النون مثلا منها لا تدل على شيء اصلا ولفظها
مركب كما ترى ومعناها بسيط الثانية ان يدل اللفظ بجزئيه
على معنى غير المعنى الموضوع له نحو غلام زيد علما على النقطة
الثالثة ان يدل كل من جزئيه على المعنى المقصود لكن دلالته
غير مقصودة نحو النقطة ونهاية الخط علما على النقطة
الرابعة والخامسة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى المقصود
والجزء الاخر منه اما ان لا يدل اصلا او يدل على المعنى المقصود
لكن دلالته غير مقصودة فالاولى كغلام زيد على النقطة

فان

فان احد الجزئين منه وهو النقطة دل على معناه ولكن دلالته غير
مقصودة واما الجزء الاخر منه وهو ديز مهمل لا دلالة له اصلا وهذه
الصورة لم تكن مما سبق فلا تغفل بقي ما اذا كان كل من اللفظ وا
لمعنى مركبا وفيه ست صور ايضا الاولى ان يدل جزؤه على شيء اصلا
كزيد فان جزؤه كالزاي مثلا لا يدل على شيء الثانية ان يدل جزؤه
جزاه على غير المعنى الموضوع له بالكلية كغلام زيد علما على انسان
الثالثة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر يدل
على جزء المعنى الموضوع له لكن دلالته غير مقصودة نحو غلام الحيوان
علما على انسان فان غلام يدل على الغلامية وليست شيئا من
الموضوع له بالكلية والحيوان يدل على جزء الموضوع له وهو الانسان
لان الحيوان بعض مدلول الانسان الرابعة ان يدل احد
جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
نحو غلام ديز علما على انسان فان غلام دال على غير الموضوع له وديز
مهمل لا دلالة له على شيء اصلا الخامسة ان يدل كل من جزئيه على
جزء المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة نحو الحيوان الناطق
علما على زيد فان كلا من جزئيه يدل على جزء الموضوع له لكن دلالته
غير مقصودة كما هو مبين السادسة ان يدل جزؤه على جزء
المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
نحو حيوان ديز علما على مقلوب الجزء الثاني هكذا ظهر لهذا الفكر
المنقول وان سكت عنه المحول لها لسهولة امثاله واما الان
ما قالوه يعلم منه هذا بطريق المقابسة والجري على منواله

قاله وكتبه العبد الضعيف احمد ابن محمد القليبي الانصاري حين
اقرا هذا الكتاب مع جمع من الفضلا الكرام بالجامع الازهر قوله
لانه اي المفرد باعتبار ما صدق عليه مفهومه فانه حينئذ جزء
والجزء متقدم علي الكل طبعا واما باعتبار مفهوم المفرد فهو موخر
عن مفهوم المركب لان التقابل بينهما كما صرح به في المطالع تقابل
العدم والملكة والاعدام انما تعرف بملكاتها كما تقرر في العمي مع البصر
فيكون تصور مفهوم المركب سابقا علي تصور مفهوم المفرد لتوقفه
عليه ومن اجل هذا المعني قدموا تعريف المركب علي تعريف
المفرد لان القصد في التعريف الي المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان
القصد فيها انما هي للذات اي الماصدقات فاندفع ما يقال ان
المقسم هو المفهوم فتامل قوله متقدم طبعا قال الشيخ في شرح المطالع
التقدم بالطبع والذات بمعني ان المتقدم يوجد بدون المتا
خر ولا يوجد المتاخر بدونه ولا يكفي في وجوده وجود المتقدم ولا
يكون علة تامة له انتهي ويقال لمثل هذا متقدم بالذات ايضا
قوله والعدم متقدم الي اخره لعل مراده بالعدم العدم المطلق
وليس الكلام فيه وكتب ايضا ما نصه قوله والعدم متقدم علي
الوجود قال في شرح التجريد الوجود ان اخذ غير موصوف بغيره
او بالعدم فقديم والا فحادث وقد تكلم عليه شارحه بما ينبغي
مراجعته قوله ومن اراد به اي بالمولف ما اي معني واقول فيه
نظر ظاهر يعلم بالتامل قال في المطالع واللفظ المركب يسمي قولا
ومولفا وربما يفرق بين المركب والمولف ويثلث القسمة فيقال

اللفظ

اللفظ اما ان لا يدل جزؤه علي شيء اصلا وهو المفرد او يدل علي شيء
فاما ان يكون علي جزء معناه وهو المولف او لا علي جزء معناه وهو المركب
وهذا هو المنقول عن بعض المتاخرين ونقل المص
وصاحب الكشف انهم عرفوا المولف بما ذكر في تعريف المركب
والمركب بما يدل جزؤه لا علي جزء المعني وعلي هذا لا تكون القسمة
حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق علما اللهم الا ان يراد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المولف انتهي كلامه بحروفه فتامل قوله وربما
يفرق بينهما فانه احسن من قول الشيخ رحمه الله تعالي فيما يظهر
لان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالي من تعريف المركب والمولف لا
يدل علي الا خصية التي ادعاها فتامل قوله وهو ما الجزئية دلالة الي
اخره يخرج عنه نحو الحيوان الناطق علما قوله وهو ما دل الي اخره
يدخل فيه الحيوان الناطق علما فانهم وكتب ايضا وان لم تكن
الدلالة مقصودة بقرينة المقابلة فيدخل فيه عبد الله علما قوله
ثلاثة لك ان تقول بل هي اكثر من ثلاثة كالجمع والكتب والالحا
ق ونحوها ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه اراد التراكيب المشهورة
بينهم في اوايل الكتب تامل قوله ضم الاشيا لعل المراد من صيغة الجمع
ما فوق الواحد قوله سواء كانت لغة ام لا مرتبة الوضع ام لا قوله فهو
اي التاليف قوله واخص من المركب التركيب مطلقا لا حاجة اليه
مع قوله سابقا فهو اعم من الاخيرين قوله مطلقا الا زيادة الايضا
ح والمقابلة لقوله اعم فافهمه قوله والمفرد قال بعضهم ان ارجعت

تخصيص التقسيم هنا بالمفرد لا طائل تحته فان من الكليات ما فيه تركيب
كالجسم النامي والحيوان الناطق قلت التخصيص ليس للاحتراز
بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس التي هي مفردات كما سياتي اقول
وحينئذ فينقسم المركب ايضا الى الكلي والجزئي لكن ينبغي النظر في المركب
من الجزئي والكلي هل هو جزئي او كلي او لا كلي ولا جزئي وكتب ايضا ما
نصه قوله والمفرد الى اخره ظاهره دخول الفعل والحرف لانهما مفردان
وادخلوهما في تعريف المفرد فيتصفان بالكلية والجزئية وصرح
السيد بقصر الاتصاف بالكلية والجزئية على معنى الاسم وان توقف
فيه ونقل عن السنوسي انه قال في الفعل انه كله كلي بدون الحرف
وهو محل نظر فليحرر ثم رايت في بعض الشروح لهذا الكتاب ما لفظه
والفعل كلي ابدا لحمله بذاته على فاعله وتشخص فاعله لا يوجب
تشخصه والحرف لما لم يتعقل الا بغيره وكان معنى الحرف في ذلك
الغير لم يكن كليا ولا جزئيا ولهذا لا يوضع ولا يحمل والمحمول في زيد
في الدار هو العامل المقدر المنبئ بحروفه لكن في قوله لحمله بذاته
نظر لا يخفى يعلم ذلك بمراجعة كلام السيد في حاشية الشمسية
قوله بالنظر الى معناه انما قال بالنظر الى معناه لانه هو المتصف
بالكلية والجزئية حقيقة واما وصف اللفظ بهما فمجاز تسمية للدال
باسم مدلوله وكتب ايضا ما نصه اقول ليس المراد بمعناه هو ما قدمه
بقوله وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على المراد معنى ما صدق عليه بلغ ٢
هذا المفهوم فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله بالنظر الى معناه ان

اراد

اراد بمعناه مفهومه السابق وهو قوله الذي لا يراد الى اخره اي
اللفظ الذي الى اخره اتضح رجوع الضمير في قوله مفهومه على الذي.
لانه على هذا التقدير واقع على اللفظ لا على المعنى وهو اللفظ
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي اللفظ الا ان هذه الارادة
بعيدة وانما الظاهر ان الشيخ رحمه الله تعالى اراد بقوله بالنظر الى
معناه ما اراده بعض الشراح من ان وصف اللفظ بالكلي والجزئي على وجه
المجاز والمتصف حقيقة هو المعنى فلهذا قال بالنظر الى معناه حتى يحمله
على الحقيقة لكن مراده بمعناه معنى ما صدق عليه معناه اي
مفهومه وان اراد هذا اشكل عود الضمير في قوله مفهومه
على الذي لانها حينئذ واقعة على المعنى فيلزم ان يكون المعنى و
هو المعنى الذي يمنع نفس تصور مفهومه المعنى وهو فاسد
اللهم الا ان تجعل الاضافة بيانية فافهمه فانه من خطرات
الدرس قوله اما كلي الى اخره اعلم ان مفهوم الكلي من حيث هو من
غير التفات الى شيء مخصوص يسمى كليا منطقيا من حيث هو هذا
المفهوم لانه المبحوث عنه فيه ومعروضه اي ما صدق مفهوم
الكلي عليه من حيث انه صالح لعروض الكلية يسمى طبيعيا لانه
طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من العارض والمعروض يسمى
كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام للكلي فان قلنا الجسم
جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو مفهوم ومفهومه
من حيث المعروضية للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو

والمركب منهما فالثاني جبر طبيعي والثالث منطقي والرابع عقلي
وقس على ذلك البواقي النهي ملخصا باختصار قوله من حيث الى اخره
لا من حيث الدليل الخارجي مثلا وكتب ايضا ما نصه قوله
من حيث الى اخره قال بعضهم انما فسر نفي التصور بقوله من حيث
انه متصور لان نفي التصور جزئي لقيامه بالنفس الجزئية
وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه فلا يجوز انقسامه
الى كلي وجزئي النهي وقال بعضهم بعد ان قرر الاحتياج الى
التصور والنفي فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن
الخارج والتقييد بالنفي ليقطع النظر عن برهان التوحيد ثم
لم يكتف به لانه ايضا امر تصوري والنفي لا يدل على قطع النظر
عن الخارج ليكتفي به لانه اذا قيل نفس زيد قائم يفهم منه انه قائم
في الخارج فلا يجوز الاكتفا باحدهما النهي المقصود وكتب ايضا ما
نصه قوله من حيث انه اي المفهوم متصور ولعل المراد ان
صورة المفهوم اي ظله الحاصل في العقل يمنع فانه مذهب مردود
هو مذهب من قال ان العلم هو الشبح الشبحي وظل المعلوم كما
بينه السيد وغيره فتامل قوله يصح حمله اي يمكن ذلك قوله
اذا تصور اي حصل في العقل قوله سواء وجدت اي افراده اي في
الجملة فلا ينافيه قوله اولم تتناه تامل قوله تناهت اي الافراد
قوله كالكواكب اي السبعة وهذا مثال للافراد لا للكلي المتناهي
الافراد وكليها هو الكوكب السيار قوله اولم عطف على قوله تناهت
بالفعل بان وجدت ولم تتناه لا يقال كيف حكم عليها بالوجود ثم
بعدم

بعدم التناهي لان ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متناهيا لانا
نقول الاضافة في قوله افراده للجنس وحينئذ لا منافاة بين
الحكم بالوجود وعدم التناهي فتامل فانه من خطرات الدرس قوله
اولم تتناه يعني انه لا يوجد بعده فرد اخر قوله اولم توجد اي افرا
ده قوله فيه اي في الخارج قوله كالجمع فان افراده اي ما صدق عليه
الجمع بينهما ممتنع قوله اولعدم عطف على لامتناعها وفيه ركاكة
لا تخفى قوله وجودها اي الافراد قوله كجبل فانه كلي وافراده لم توجد
في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة حال وحينئذ فلا يقال
انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فتامل قوله ام وجد عطف على قوله
لم توجد قوله كالاله قاله البرماوي وغيره في ذكر هذا المثال من الناطقة
نوع اساءة ادب وكتب ايضا ما نصه فانه لم يوجد من الا الواحد
الاحد قوله اذ الدليل الخارجي اخره زاد الشارح في حواشيه على جمع الجوا
مع ولهذا ضل كثير بالاشتراك ولو كانت وحدانيته تعالى
بضرورة العقل لما وقع ذلك من عاقل ثم ذكر كلام البرماوي قوله
لكنه اي الاله قوله عند العقل الى اخره فمقتضى حل المتن ان يقال لكنه
لا يمنع الى اخره قوله والا اي لو منع قوله ام امكن عطف على امتنع كما يو
خذ من قضيته قوله ان استوى معناه اي عدم تفاوته بقرينة
المقابلة فاندفع ما يقال قوله وان تفاوت اي معناه قوله فيها اي في
افراده قوله بالشدة او بالتقدم جعل بعضهم الاقسام ثلاثة وزاد على ما ذ
كر الاولوية وبعضهم جعلها اقساما فذكر الاولوية والاولية
كما في شرح التهذيب قوله فمشكك قال ابن القاسم اي لا

حقيقة للمشكك لانه ما به التفاوت ان دخل في التسمية فمشترك والا
فهو المتواطي ولجاب عنه القرافي بان كلا من المتواطي والمشكك
موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس
المسمى فهو المشكك او بامور خارجة عن مسماه كالذكورة والانوثة
والعلم والجهل فهو المتواطي انتهى من حاشية الشهاب على جمع الجوامع ف
ثم رايت شيخنا نقل عن السيد في حواشي المطالع ما قاله ابن التلمساني
التلمساني باوضح عبارة ثم قال والجواب بان التفاوت خارج عن
مفهومه الا انه داخل في نوعه على افراده وحصوله فيها فاعتبر قسما
على حدة متقابلا لما اعتبر فيه هذا التفاوت انتهى وفيه ايضاح لكلام
القرافي فتامل قوله كالبياض فان معناه اي حصول معناه قوله
والوجود فان معناه اي حصوله قوله في الواجب الى اخره عبارة الحفيد
فانه في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علة الممكنات
قوله فيه اي كاين او حاصل فهو خبر قوله واشد اي لقوة اثاره
قاله الحفيد ثم قال وههنا بحث وهو انهم جعلوا الاشدية با
عتبار كثرة الاثار وكمالها والظاهر ان ذلك يوجب في المتواطي
كالانسان اذ بعض افراده كنبينا عليه افضل الصلاة والسلام ا
كثر واكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غيره كيحيى
عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتكلم بالشهوات الجسمانية
اصلا تامل التعريف قوله منه اي الواجب قوله فيه اي الممكن قوله واما
جزئي حقيقي بقرينة المقابلة مع التعريف والا فالجزئي فهو يكون
اضافيا بالنسبة الى ما هو اعم منه مع كونه قد يكون كليا بالنسبة

الى

الى ما تحته كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الى الجسم كلي بالنسبة الى الانسان
حاشية على شرح جمع الجوامع واعلم ان من الجزئي الحقيقي ايضا المعرف
بال التي للعهد الخارجي وكذا الضمير واسم الاشارة والموصول على ما حرره
السيد من انها موضوعة للجزئيات المتشخصات بملاحظة امر كلي
بملاحظة امر كلي خلافا للسعد حيث قال انها موضوعة للمفهوم
الكلي واما المعرف بغير ال التي للعهد فهل وضعه وضع الضمير اولا
فيه كلام طويل حرره شيخنا قوله وهو الذي يمنع الى اخره ان كان
الموصول واقعا على المفهوم اشكل قوله مفهومه لانه يلزم منه ان
يكون للمفهوم مفهوم وان كان واقعا على اللفظ فهو صحيح بلا اشكال
على وجه المجاز من باب تسمية الدال باسم المدلول اذ المتصف بالجزئية
والكلية حقيقة انما هو المفهوم وقد يختار الشق الاول ويجعل الاضافة
في مفهومه بيانية فافهم فانه من خطرات الدرس ولعله صحيح و
كتب على هذه القولة ايضا ما نصه ان لا يمكن ان يفرض صدقه
على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه على كثيرين لمنع التشخص
فيه عن الفرض فان قيل ما الفرق بينه وبين اللاشيء ونحوه من الامور
العامة فانه لا يمكن صدقه على كثيرين فان لا شيء من الاشيا الخار
جية والذهنية يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقه
على كثيرين قيل الفرق بينهما هو ان زيدا يمتنع فرض صدقه على كثيرين
امتناعا ذاتيا فينافي الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق اللاشيء
على كثيرين بسبب ان نقيضه وهو اللاشيء يكون شاملا لجميع
الاشيا الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي

تعالى
الانسان الذاتي النهي وعبارة شيخنا السيد عيسى رحمه الله
في شرحه على الغرة نصها الخامس ان لا يمكن صدقه على شيء اصلا
كمفهوم اللاشيء وشريك الباري والمعدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو
شيء وليس بشريك وموجود في الذهن فلا يكون رفعها ممكنا لا
متناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع النظر عن المقدمات
المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم لا يمنع صدقها العقل صدقها
على كثيرين وهذا القسم يسمى كليا فرضيا اي لا تحقق له اصلا الخ
النهي فليتامل هل يدخل هذا القسم في عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه
حيث قال او لم يوجد فيه فليحرر كاتبه ع ب قوله كزيد اي وهذا
الانسان قوله وضعه اي زيد وقوله له لمفهومه اي واما لامر هذه
الجثة بان لم يكن زيد علما فهو صدر كلي قوله لان قيوده عد
مية يمكن ان يكون المراد بالقيود متعلق لا يمنع من التصور وا
لتعقل والمفهوم فافهم ع ب قوله بخلاف الجزئي فانه ليس مادة كل
قوله والكلي الى اخره قال الابديبي في شرحه فالكلي اذا انتسب الى ما تحته
من الجزئيات ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام حقيقة
ما تحته كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر لانه تمام حقيقتهم
التي هي الحيوان الناطق من غير اعتبار التشخص فان التشخص عارض
عليها او داخل فيها كالحيوان بالنسبة الى الانسان ويسمى الثاني
منها ذاتيا والثالث عرضيا فعلى هذا معنى الذاتي ما يكون داخلا في
حقيقة جزئياته والعرضي ما يكون خارجا عنها وقد يقال الذاتي على ما
ليس بخارج فيندرج القسم الاول تحت الذاتي ايضا النهي المقصود

لم فانه جزئي
الانسان ع م

منه

منه وقوله كالحيوان بالنسبة الى الانسان الى اخره وكالحساس بالنسبة
الى السميع البصير وقوله كالضاحك بالنسبة الى اخره وكالحساس بالنسبة
الى الجسم قوله وهو الذي يدخل الخ لا يكون خارجا عنها فالمراد
لازمه لانه يلزم من كونه داخلا ان لا يكون خارجا فاستعمل في هذا اللازم
فيكون من باب الكناية فيما يظهر وعليه فيدخل النوع فيه بهذا المعنى و
هو المناسب لما سياتي من قول المص والذاتي الى اخره لانه جعل منه
النوع وفي كلام بعض الشارحين ان تمانن اشار الى اطلاق الذاتي على
معنيين وجعل في كلامه استخداما فليراجع الغنري وحواشيه
وفي كلام بعضهم يمكن ان يؤول المعنى الاخص وهو الداخل في حقيقة
جزئياته بالمعنى الاعم بان يراد لازمه اعني غير الخارج على سبيل المجاز
المرسل ولا يخفى ما فيه نعم يمكن ان يكون من المجاز المرسل لكن من باب
استعمال الخاص في العام واما حيث قال بان يراد لازمه فالانسب ان
يكون من الكناية فليحرر مرة اخرى قوله كالحيوان اي او الناطق و
كتب ايضا فانه جزء من الانسان والفرس وكل منهما كل له وكتب ايضا ما نصه
هو الداخل بالنسبة الى الانسان الى اخره ان اريد بالانسان والفرس ماهيتهما
النوعية فهو جزئيان اضافيان وان اريد منهما ماهية افرادهما اعني
الحصص فجزئيات حقيقيات غنري وكتب على قوله الانسان فانه
حقيقة جزئيات الحيوان التي هي زيد وعمرو وبكر ونحوها قوله فانه اي
الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان للحيوان مثلا جزئيات مثل زيد
وعمرو وبكر وحقيقتهم الانسان اعني الحيوان الناطق والحيوان غير
خارج عن تلك الحقيقة بل هو داخل فيهما كما افاده الشيخ وكتب ايضا ما نصه

اعلم ان صريحه عطف على الفرس على الانسان وهو المتبادر وقال
بعض الشارحين الفرس معطوف على الحيوان اي وكالفرس الجزئيات ثم قال م
ثم الافراد المتشخصة وحقيقتها الفرس اعني الحيوان الصاهل وهو
غير خارج عنها بل عينها فالحيوان مثال للذاتي هو جزء الماهية والفرس
مثال للذاتي هو نفسها انتهى قوله فيهما اي الانسان والفرس
لانهما حقيقة الجزئيات قوله من الحيوان الناطق الذين هما
حقيقة الجزئيات الحيوان كزيد وعمرو وبكر مع قطع النظر عن
تشخصها فانه عارض خارج عن الحقيقة اي الماهية الحملية كما هو
ظاهر واضح لا خفا فيه وكتب على قوله من الحيوان ما نصه فالحيوان
داخل في الانسان لانه جزؤه قوله كالضاحك فان جزئياته زيد وعمرو
وبكر مثلا وحقيقتهم الانسان وهو اي الضاحك خارج عنها وغير داخل
فيها شرح اخر قوله وعلى هذا فالماهية الى اخره يعني كما هو الظاهر
فلا ضرر في هذه العلاوة فقد التزمها بعضهم بناء على ظاهر هذا
التفسير وبعضهم منع عرضيتها واول هذا التفسير فقال المراد
بالحقيقة في قوله حقيقة جزئياته اعم من الحقيقة الذهنية والخارجية
المقترنة بالتشخص فيكون تعريف الذاتي شاملا للنوع فانه وان كان تمام
الحقيقة لجزئياته من حيث هي لكنه جزء للحقيقة الخارجية من حيث
انها مقترنة بالتشخص ونظر فيه بانه يلزم ان يكون التشخص العارض
للحقيقة جزءا داخلا وذلك باطل وقد يقال انه جزء من حقيقة الفرد وليس
من حقيقة النوع فلا بطلان وبعضهم قال في المتاويل المراد بما لجا الى
الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تكون الماهية

داخلة

داخلة لامتناع خروج الشي عن نفسه وعروضه عليه ولان جزء
الشي اذا لم يكن خارجا فاولى ان لا يكون الشي نفسه خارجا عن
نفسه وغاية ما يلزم ان هذا المحشي سكوت عنه بان لا يكون ذاتيا
ولا عرضيا والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة
المقدمات وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى هذا اي تفسير
العرضي بما ذكر من كونه غير داخل في حقيقة جزئياته فالماهية
اي الحقيقة النوعية كالانسان عرضية الى اخره ويحتمل ان من
جع اسم الاشارة الى تعريف الذاتي السابق وهو ظاهر صنيع
الشيخ حيث قال وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي وفرع
عليه قوله فتكون اي الماهية ذاتية وهو صريح صنيع المقري
رحمه الله تعالى حيث قال واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك
على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي انتهى
قوله فتكون اي الماهية النوعية وكتب ايضا ما نصه قوله فتكون
ذاتية اي من حيث شموله للنوع فيدخل فيه فهذا المعنى اعم
من الاول فانه يصدق على جزء الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس
والفصل ويصدق على النوع ايضا لانه ليس بعرضي بل هو تمام حقيقة
افراده من غير اعتبار التشخص فانه عارض عليها قال بعض الشارحين
ان الذاتي مشترك لفظا بين المعنيين وان كان احدهما اعم من
الاخر كالتصور المشترك لفظا بين مطلق الادراك والادراك الذي
هو غير الحكم قوله الذات اي الحقيقة والماهية قوله فلو كانت اي

الحقيقة والماهية قوله الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو المنسوب
فله اي لغوا اي الحقيقة المنسوب اليها قوله ويمكن نسبة الحقيقة
اي النوعية قوله الي ما صدقها اي جزئياتها لانها محمولة عليها
مع زيادة التشخص وكتب ايضا ما نصه اي الجزئيات كزيد وعمرو فانهما
يشتملان عليها اذ كل جزئي مشتمل علي نوع وتشخص عارض له فيكون
جزءا من جزئيه فينسب اليه كما ينسب النوع الي حصصه جزئيه
من الجنس والفصل فيقال انهما ذاتيان فتحمل ان المنسوب الحقيقة
النوعية التي يطلق عليها ذات اي ما صدقها الذي يطلق عليه
ذات ايضا وصدق الحقيقة علي الحقيقة فصحت التسمية
في اللغة للتغاير من غير حاجة الي دعوي الاصطلاح وكتب ايضا
ما نصه قوله ويمكن نسبة الحقيقة الي اخره اجاب الابهري عن ذلك
بما هو قريب من ذلك وعبارته بلفظها بعد ان اجاب بان التسمية
محمولة علي الاصطلاح بقوله اولان الحقيقة ذاتية لها من حيث
انها مقترنة بالتشخص فلا يلزم انتساب الشيء الي نفسه بحسب اللغة
ايضا واجاب عنها ايضا بكون الماهية عرضية الخ لزم من تفسير
الماتن بوجهين فليراجع قوله والداني ليس المراد ما سبق منه قوله
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته فانه بحسب ظاهره لا يتناول
النوع بل المراد به المعني الاعم وهو ما لا يكون خارجا عنها ليشمل النوع
بقرينة ذكره في المتن الاتي النوع فخ في الهام الكلام استخدام او لا يمنع
منه ذكر الداني هنا معرفا بال فيقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
كانت عين الاولي لان ذلك امر اغلبي وخصوصا قد قامت القرينة

وكتب

وكتب ايضا ما نصه وتحصر بالاستقراء في ثلاثة الجنس والنوع والفصل
كما سياتي قوله بحسب الشركة المحضة في بعض النسخ زيادة لفظة
فقط مع اسقاط المحضة ان لم تكن النسخة محرفة وشرح عليها
بعضهم فقال وهذا القيد لا بد منه ليخرج به النوع فانه قد
يقال بحسب الشركة بين الافراد ولم يذكره هنا اعتمادا علي
ما سيجي في تعريف النوع المقابل للجنس من انه مقول بحسب
الشركة والخصوصية معا فيعلم ان الجنس مقول بحسب الشركة
لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما او نقول المراد بالشركة المحضة
الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله
مقول علي كثيرين مختلفين بالحقائق فيخرج النوع به بدون ذلك
القيد انتهى ثم رايت القنري شرح عليها مع اسقاط المحضة
وقال لا بد من قولنا فقط والا لم يصح الي اخر ما بينه رحمه الله تعالي
وكتب علي قوله في هذه الحاشية او نقول المراد الي اخره هذا ربما يفهم
ان النسخة فيها المحضة قوله لم يصح ان يكون اي الحيوان قوله
فلا يجاب به اي بالحيوان قوله وتمامها اي الماهية قوله وكثيرين اي من حيث
المراد لقوله تمام الحقيقة اذ ليس لنا حقيقتان تمامهما ثلاثات قوله وكثيرين مختلفها
وهذا القسم هو المراد هنا فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكثيرين مختلفها
ليس المراد به الافراد وان كان هو ظاهر عطفه علي ما قبله بل المراد اعم فيشمل
الحقائق المختلفة او يشمل الحقائق والافراد الشخصية نحو ما الانسان وهذا
الفرس ويشمل الافراد الشخصية المختلفة نحو ما زيد وهذا الفرس
فتامل قوله والجواب عن الاربعة منحصر الي اخره فيجاب عن الاول بالحيوان

ناطق وعن الثاني والثالث بانسان لانه تمام الماهية ولا عبرة
بالمشخصات ويجاب عن الرابع بحيوان وهذا هو المراد فافهم
تنبيه ظاهر كلام الشيخ وصريح كلام غيره ان الجواب في ما زيد هو
انسان لانه تمام الماهية وكذا يجاب به عن نحو ما زيد وعمرو وبكر
من غير ذكر المشخصات واما الجواب في قولنا ما الانسان فهو الحيوان
الناطق الذي هو حده وهل يصح ان يكون الحد جوابا عن الفرد نحو
ما زيد او الافراد المتفقة كما تقدم او يتعين في جوابها الاجمال وهو
انسان لان الشخص لا يحد فليحرر وقد تعرض لذلك في المطالع قوله
لا شتراك الثاني اي الواحد الجزئي نحو ما زيد قوله والثالث اي الكثير
المتماثل قوله ويرسم الجنس اعلم ان مفهوم الجنس من حيث هو جنس
منطقي ومعروضه كالحيوان جنس طبيعي والحيوان ومفهوم الجنس
جنس عقلي وهكذا الكلام في بقية الكليات مثلا مفهوم النوع نوع
منطقي ومعروضه كالانسان نوع طبيعي والانسان ومفهوم النوع
نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة الحفيد رحمه الله تعالى فان
قلت الجسم جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه من
حيث المعروضية للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب منهما
فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي وقس على ذلك
البواقي بل اذا قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث المعروضية للجزئية
جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي جزئي منطقي والمركب منهما جزئي عقلي انتهى
المقصود نقله منه وحينئذ فقول الشيخ خرج به النوع المنطقي اي مفهومه
وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقية لا معروضه كالانسان مثلا بمعنى
واك

وان صدق عليه فتامله وانظر شرح الشمسية للسعد وحرره قوله
دخل فيه الى اخره اي فالكلي جنس دخل فيه سائر الكليات الجنس والنوع و
غيرهما فهي انواع للكلي داخلة تحته قال الخبيصي فان قيل اذا كانت
الكليات الخمس انواعا يلزم ان يكون الجنس نوعا قلنا لا محذور في ذلك
فانه نوع باعتبار وجنس باعتبار قوله مقول اي محمول وهو مساوٍ لقوله
كلي وكتب ايضا ما نصه اي وصالح لان يقال اي يحمل حمل هو هو
وهو حمل المواطاة لا حمل الاشتقاق والا لزم ان البياض جنس لزيد وا
لقطن مثلا لانه مقول اي محمول حمل اشتقاق على الكثرة المختلفة ا
لحقيقة وهو باطل فتامل تعريف قوله خرج به النوع كالانسان قال
العنبري احترز بذلك عن النوع وخاصته والفصل القريب وتخصيص
الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
والعرض العام وخاصة الجنس انتهى كلامه وهو في ذلك الكلام تابع للمولى
للمولى سعد الدين في شرح الشمسية وعبارته فالكلي جنس وقوله مختلفين
بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع
فقط على ما في الشرح تحكم وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض
العام لا الخاصة لانها ليست بداخلة انتهى كلامه فتامل قوله لا الخاصة
لانها ليست بداخلة وليس مراده بذلك والله اعلم انها ان كانت خاصة ا
لنوع فهي مقولة على متفقين فخرجت بمقولة او لا مختلفين بالحقيقة وان
كانت خاصة الجنس فهي عرض عام للنوع فالقيد الاول لا يخرجها فتخرج
بالقيد الثاني وهو قوله في جواب ما هو وقد اخرجها به كما ترى هذا ما ظهر
في فهمه فتامله وفي حاشية السيد ما يوجه منه دفع التحكم عنه فتامل

٢ مساوٍ في صح

وحاصله انه انما اسند الاخراج الى الاخير ليكون الفصول والخواص
مطلقا كقيد واحد فتامل وهكذا اصلح الشيخ رحمه الله ونفعنا به
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به النوع قال بعض الشراح خرج
بقوله على كثيرين مختلفين بالحقايق النوع وفصله اي القريب
وخاصته النوعي يعني واما عرضه العام فليس بخارج لانه يقال على
المختلفين بالحقايق مثال فصله نحو الناطق فانه فصل للانسان
الذي هو النوع ومثال خاصة النوع نحو الضاحك فانه خاصة
له فان كلا منهما مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة كالنوع
قوله خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة اي مطلقا
سوا كانت للجنس كالماشي بالنسبة للحيوان او للنوع كالضاحك
بالنسبة الى الانسان وقوله والعرض العام كالماشي بالنسبة الى الانسان
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به الفصل والخاصة قال بعض
الشارحين يخرج بقوله في جواب ما هو فصل الجنس وخاصته و
هما بالنسبة الى النوع فصل بعيد وعرض عام وفرق بعضهم
بين خاصة الجنس والعرض العام للنوع في حواشي الغبري مثال
فصل الجنس حساس فانه فصل الحيوان فانه جسم نام حساس
وهو بالنسبة للنوع وهو الانسان فصل بعيد فانه يميزه عن
الحجر والشجر ولم يميزه عن الحيوان فكان بعيدا ومثال خاصته
نحو الماشي وهو عرض عام بالنسبة الى النوع الذي هو الانسان ووجه
خروجهما هو ان الفصل يقال في جواب ما زيد وفي جواب اي شيء هو وخا
صة الجنس عرض عام فلا يقال في جواب اصلا اذ الاول انما يقال ان

في جواب اي شيء هو ولكن الفصل يقال في جواب اي شيء هو في ذا
ته والخاصة تقال في جواب اي شيء هو في عرضه فلا تغفل قوله
واما الجزئي كزيد قوله مقول اي محمول قوله كالجسم النامي فان فوقه
جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحساس او المتحرك
بالارادة قوله فالواو لم يوجد له مثال قال بعض الشارحين كالعقل
على تقدير ان يكون الجوهر عرضا له لا جنسا وما تحته انواعا لا اجنا
سا قال السعد في شرح الشمسية ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة
يعني التي للنوع لانه اما اعم الاجناس المغايرة لها الواقعة في سلسلة وهو
العالي كالجوهر او اخصها وهو السافل كالحيوان او اخص من بعض واعم
من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي او مباين للكل وهو المفرد كالعقل على
تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له بل عرضا عاما له لئلا يتحقق جنس اعم
منه وتكون العقول العشرة انواعا مختلفة لا اجناسا حتى لا يتحقق
جنس اخص منه ولا اشخاصا حتى لا يتحقق جنسية العقل ومثال الجنس
المفرد على تقدير والنوع المفرد على تقدير وهذا كاف في التمثيل انتهى
كلامه فراجعه قوله واما مقول اي محمول قوله بحسب الشركة بينه
المتماثلات في بخلاف الجنس وكتب ايضا ما نصه قوله تارة اي تارة قوله
والخصوصية اي تارة اخرى قوله وهو النوع الحقيقي لانه هو المقول
قوله كان الجواب ذلك ايضا لكن على حسب الخصوصية وعدم الشركة
بخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك زيد وعمرو في تمام الما
هية قوله ليس المراد به المعية في الزمان بل الاجتماع في المنطوقية
تامل وتنبه الى ذلك قول الشيخ رحمه الله لانه اذا سئل عن زيد وعمرو والفرس

وقولي اذا سئل عن كل منهما كان الجواب ذلك ايضا فافهم قوله مقول
اي محمول قوله على كثيرين اي جزئيات قوله كثيرة قوله بدون الحقيقة
من ذلك تعلم ان المراد النوع الحقيقي قوله خرج به الجنس فانه مقول
على مختلفين قوله خرج به الفصل لانه يقع في جواب اي شيء هو في ذاته
ولو بعيدا قوله والخاصة لانها تقع في جواب اي شيء هو في عرضه
كالضاحك قوله مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج الى اخره
اي لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فان قلت كما ان هذا يخرج
عما خرج به الجنس كذلك خاصة الجنس والفصل البعيد كل منهما خارج
ج بما خرج به الجنس في الخروج ولهذا ضمها بعض الشراح الى الجنس في
الخروج وجعل في جواب ما هو احترازا عن الفصل القريب وخاصة النوع
فلا وجه للنص على الثالث وهو العرض العام خصوصا وفيه ايهام ان
الفصل مطلقا والخاصة مطلقا لا يخرج الا بقولنا في جواب ما هو قلت
مراد الشيخ والله اعلم ان العرض العام لما كان يمكن اخراجه بما خرج
به الجنس مطلقا من غير تفصيل نص عليه واما الخاصة والفصل لما كان
التفصيل فيهما بين خاصة الجنس وخاصة النوع وبين الفصل القريب وا
لبعيد وان الذي يخرج بما خرج به الجنس انما هو قسمان لم يتعرض
لحالهما وتعرض للعرض مع ابداء المناسبة في اخراجه بالاخير
لكنه بصيغة سكتنا عن ابداء المناسبة في اخراج خاصة الجنس
والفصل البعيد بما خرج فتامل لمحرره احمد القليوبي قوله بما خرج
به الجنس لانه مختلف الحقيقة قوله والنوع قسمان [illegible] وحقيقي
قوله وهو اي النوع المندرج تحت جنس وان تسفلت تلك التحت

نوع

نوع وكتب ايضا ما نصه يشمل ما اذا كان فوقه جنس وتحته
جنس ويشمل ما اذا كان فوقه جنس وليس تحته جنس فالاول
نحو نام فانه نوع للجسم وتحته جنس وهو حساس وفوقه جنس
وهو مطلق الجسم والثاني نحو الانسان فانه مندرج تحت جنس
وهو الحيوان وليس تحته جنس كما بينه الشيخ رحمه الله سبحانه قوله
وحقيقي وهو الذي من الكليات الخمس بخلاف الاضافي فانه
مندرج في الخمسة لانه كلي ويقول في جواب ما هو فافراده ان
اتفقت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي وان اختلفت فهو الجنس
فهو مندرج في الجنس سواء كان مع ذلك نوعا حقيقيا او جنسا الخلاف جعل
النوع الاضافي احد الخمس فالكليات المفردة لا تنحصر في الخمسة لجواز
وجود كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
ولا يكون داخلا تحت جنس فان مثل هذا الكلي ليس بجنس ولا عرض
عام ولا فصل ولا خاصة ولا نوع اضافي فلا تنحصر الكليات في خمس
ومثال هذا النقطة فلهذا جعل النوع الحقيقي احد الخمس المنهي
شرح الموجز وكتب ايضا ما نصه قوله وحقيقي وهو ما ليس تحته
جنس فيه نظر ظاهر اذ يصدق على الحيوان انه ليس تحته جنس وانما
تحته نوع فيقتضي انه نوع حقيقي مع انهم صرحوا في شرح التهذيب
وغيره بانه نوع اضافي فقط فلو قال الشيخ كما قال بعضهم وهو الذي
ليس تحته نوع كان اولى ويمكن دفع الايراد عن الشيخ بان الحيوان
قد دخل في قوله اولا في تعريف الاضافي وهو المندرج تحت جنس فيصير
قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس في قوة ان يقول وهو

ما لا يندرج تحت جنس بقرينة المقابلة او يقال مراده بالجنس الجنس
اللغوي فلا يرد الحيوان لانه تحته انواع بخلاف الانسان الذي
تحته اشخاص فليتامل فانه من خطرات الدرس وكتب ايضا
ما نصه قوله وهو ما ليس تحته جنس صادق بان لا يكون فوقه
جنس ايضا قوله كالانسان فانه نوع وليس تحته جنس وانما
تحته الافراد الجزئية قوله لاندراجه تحت جنس وان ثبت انه
قوله تحت نوع وهو الحيوان جنس سافل ونوع اضافي بالنسبة الى ما فوقه
قوله اذ ليس تحته اي الانسان جنس وان شئت قلت نوع
ومنفرد الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس فانه يشمل صورتين
احداهما بان لا يكون تحته جنس لكن فوقه جنس وهذه الصورة
ليست محل الانفراد بل هي محل الاجتماع وثانيهما بان لا يكون فوقه
جنس ولا تحته جنس وهذه الصورة هي محل الانفراد فان الماهية
البسيطة كالنقطة مثلا ليس فوقها جنس بناء على ان الجو
هر ليس جنسا لها بل عرضا عاما لها وليس تحتها جنس قوله على القول
الى اخره واما لو قلنا ان الجوهر جنس لم يكن حقيقيا لاندراجه
تحت جنس فيكون اضافيا وكتب ايضا ما نصه حتى يتصور كونه
بسيطا قوله ولو في الجملة يشير الى انه لا فرق في المميز بين ان
يكون عن جميع ما عداه او بعضه فيصح ان يجاب باي فصل اريد
قريبا كان او بعيدا كالناطق والحساس والنامي اذا سئل عن
الانسان باي شيء هو في ذاته صح الجواب بالفصول المذكورة كلها
وكذا اذا قلنا اي جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول

والحاصل

والحاصل ان المدار على التمييز في الجملة بخلاف ما لا تمييز فيه
فاذا قيل اي جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابعاد
قيل صح والنامي ايضا اذ لا تمييز واذا اي حيوان هو في ذاته تعين
الناطق للجواب كما حرره السيد فليراجع وكتب ايضا ما
نصه قال السعد في شرح الشمسية الطالب باي شيء
ويميز يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وشيء اخر ويميز
الماهية عما يشاركها فيما اذا اضيف اليه لفظا اي مثلا اي
عن ما يميزه صح الحيوان هو سوال عن المشاركات في الحيوان واي موجود
سؤال صح هو عما يميزه عن المشاركات في الوجود انتهى اي فيجاب بقولنا ممكن
او واجب ان كان المسؤول عن مميزه هو الباري في الثاني وغيره
في الاول قوله في الجنس اي ولو بعيدا قوله كالناطق اي من حيث
هو كذلك وكالحساس والنامي والقابل للابعاد الثلاثة متقاطعة
على زوايا قائمة بالنسبة الى الحيوان والنبات والجسم وهو ان يميز
الشيء عن المشاركات في الجنس القريب ففصل قريب كما تقدم
والا ففصل بعيد كالحساس والنامي والقابل المذكور بالنسبة الى الا
نسان انتهى شرح اخر قوله كالناطق اي مثلا والا فهو لا يتعين
في الجواب كما اشار اليه قوله في الجنس وهو الحيوان فانه شامل للانسان
وغيره كالفرس قوله لها فصل يميز عما يشاركه تلك الماهية في الجنس
لا في الوجود اذ المشارك في الوجود لا يفتقر الى التمييز بالفصل والا لزم
الى صح التسلسل لان الفصل ايضا موجود فالتمييز عنه يحتاج فصلا اخر
انتهى سعد قوله الجنس بالنسبة الى ماهية اي على قوله في الجنس فيقال عما

يشاركه في الجنس او في الوجود واعلم ان المميز عن المشارك في الوجود لا
يكون الا قريبا وبني الخلاف الواقع بينهم في ان كل ماهية لها فصل
فصل يلزم ان يكون لها جنس فمن قال بجواز تركيب الماهية من امرين
متساويين زاد قوله او في الوجود ليكون تعريفا للفصل جامعا ومن
قال لا يجوز ذلك بل محال ترك هذه الزيادة فان قلت المص لم يذ
كر هذه الزيادة في التفسير الاول المطلق في رسمه كما ترى فلم يقيده
بالجنس كما صنع اولا قلت للاشارة الى المذهبين او ان يختاره
ما سبق فيحمل ماهنا عليه بدلالة السابق او انه متردد في ثبوت
تركب من امرين متساويين قال السعد في شرح الشمسية وكون
تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما
هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على تفسير الحكيم المحقق
فليس مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشي عما يشاركه
في الجنس فقط او عما يشاركه في الوجود سواكان مشاركه في الجنس
اولا و تحقيقه ان فصل الشي اذا اختص بجنسه كالحساس للحيوان
بالنسبة الى الجسم النامي كان تمييزا عما عداه مما يشاركه في الوجود وا
ن لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا
على غير الحيوانات كالملائكة مثلا فهو مميز للانسان عن جميع ما
يشاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة انتهى وكتب على قوله في
الحاشية عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات ما نصه فعلى
هذا لا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة الى الملائكة بل يكون
جنسا وكتب عليه ايضا ما نصه فان الملائكة عندهم ليست حيوانات

لانها

لانها عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة قوله يقال اي
يحمل قوله على الشي اما قال على الشي ليشمل المقول على الاشيا
المتفقة الحقيقة كالفصل القريب والمختلفة الحقيقة كالفصل
البعيد مثال الاول الناطق فانه يحمل على افراد الانسان وهي
متفقة الحقيقة ومثال الثاني كالحساس فانه يحمل على افراد الحيوان
والمراد الانسان قوله اي شي هو في ذاته اي شي مبتدا وخبر على
التقديم والتاخير فاي شي خبر و قوله هو مبتدا او قوله في ذاته
حال من المبتدا او الخبر والجملة خبر عما يذكر من المسئول عن مميزه
كالانسان في قولنا الانسان اي حيوان هو و الرابط المبتدا في جملة الخبر
والتقدير الانسان هو اي شي في ذاته انتهى كلام شيخنا العلامة احمد
ابن قاسم في بعض حواشيه لانهما يقالان في جواب ما هو وان
اختلفت مقوليتهما فان الجنس يقال في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة بين امرين مختلفين والنوع يقال في جواب ما هو بحسب
الشركة بين المتماثلات في الحقيقة او بحسب الشركة الواحد قوله
الخاصة اي بقوله في ذاته كالناطق الى اخره فالناطق يميز الا
نسان عن جنسه القريب وهو الحيوان وهذا مثال للفصل القريب
والبعيد كالحساس والنامي بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان
عن الشجر والحجر اي عن المشاركات واما بالنسبة الى الحيوان فقريب
هذا التمييز اي التمييز في الجملة وكتب ايضا ما نصه اي مثل هذا
التمييز الذي في الحساس مثلا فان الحيوان الذي هو جنس متوسط والنا
هر انه ليس المراد كل جنس بل المراد الجنس المتوسط فان الجنس العالي لا تمييز فيه

هو هو

وقد اطلق

الماهية صح

وهي مختلفة الحقيقة صح

او بحسب الشركة الواحد صح

كما هو ظاهر فتامل لطائفه ع قوله في جواب اي شيء هو كان يقال مثلا
اي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد ميز الحيوان
الذي هو جنس الانسان عما يشاركه في الجنس البعيد كالنامي والحساس
عن الشجر والحجر لتمييز الحساس للانسان عنهما وظاهر كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه يتناول الجنس العالي وهو محل تامل فليحرر لطائفه قوله
اما العرضي اي المغاير للذاتي السابق وليس المراد ما قابل الجوهر
كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع وكتب ايضا ما نصه قوله
واما العرضي فهو منسوب الى العرض وحينئذ فهل يقال فيه نسبة
الشيء الى نفسه لان المراد بالعرض في كلام اهل المنطق هو الخارج
المحمول لا ما هو مصطلح اهل اصول الدين من انه ما يقابل الجوهر فليحرر
لطائفه ع قوله فاما ان يمتنع انفكاكه الى اخره ولا يخلو من ان يكون
امتناع انفكاكه من حيث الوجود الذهني بمعنى ان الماهية بحيث
يمتنع ادراكها بدون ادراكه كالفردية والزوجية للماهية الثلاثة
او الاربعة ويسمى هذا اللازم لازم الذهني كما نبهت عليه فيما قبل
او من حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج
منفكة عنه فيه كالسواد للحبشي ويسمى لازم الوجود او من حيث هي
هي بمعنى انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عنه
بل ايما وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا المثلث الثلاثة في
مساوية لقائمتين فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج يتصور ذلك
قطعا ويسمى لازم الماهية انتهى من بعض الشروح قوله وهو العرض
اللازم اي الخارج المحمول قوله او لا يمتنع اي بل يمكن انفكاكه عن الماهية

قوله وهو العرض المفارق اي الذي يمكن مفارقته وان لم يفا
رق بالفعل وكتب ايضا ما نصه قوله وهو العرض المفارق ولا
يخلو من ان يعرض لها في الذهن فقط ويفارقها بالاشتراك بين
امور متكثرة بالفعل بالنسبة الى الماهية فانه يعرض لها الا اعتبار
عروضه لها او يفارقها اذ ~~التي يعرض لها في الخارج فقط ويفارقها~~
سواء كانت المفارقة سريعة الوقوع كحمرة الخجل وصفرة الوجل او
بطيئة كسواد الحبشة او لم يقع كالفقر الدائم في رجل والفرق بينه و
بين لازم الوجود غير خفي او يعرض لها فيهما ويفارقها واظن
ان مثال هذا القسم غير موجود انتهى من بعض الشروح قوله
وكل منهما اي اللازم والمفارق وكتب ايضا ما نصه فيحتمله فيكون
خاصة لازمة وخاصة مفارقة قوله حقيقية واحدة نوعية
او جنسية خلافا لمن قال انها لا تكون الا للنوع الاخير قوله كالضاحك
محكي في خاصة النوع وكالماشي للحيوان وكالموت للجسم وكالموجود
لا في موضوع للجوهر في خاصة غيره قوله والفصل اي وكالخاصة ما
لفعل فعليه لقوه ومنه مرتب قوله يختص بها فان قلت الضاحك
مطلقا لا يختص بهذه الحقيقة اذ قيل ان الملائكة والجن قد يضحكون
ويبكون ايضا فلم يصح مثالا للخاصة قلت لا ينفي بنا ثبوتهم عند
الحكماء الضحك والبكاء فلا يضحكون ولا يبكون ومن يقول به فعليه
ان لا يصح الحمل الضاحك من خواص الانسان فان قلت قد
فسروا القوة الشيء للشيء بامكان حصوله له مع عدمه وفعلته بحصوله
له حقيقة فهما متباينان على بالاصح فلا يلزم الضاحك بالقوة للانسان

لا في الذهن ولا في الخارج كما لا يلزم الضاحك بالفعل ففي التمثيل للازم بيا
الضاحك بالقوة مناقشة قلت نعم ذلك التعبير خفا الا انه قد تفسر
القوة بامكان الحصول مطلقا فتكون اعم من الفعل بالمعنى المذكور
وهذا هو المراد هاهنا وهو حينئذ يكون بمعنى المقابل للضحك والصالح له
وهذا يلزم الانسان وهذا خارج على ما لا يخفى فلا مناقشة كذا في بعض
الشروح ولا يخلو عن مناقشة كما لا يخفى تامل ويوخذ منه حيث اورد
الملايكة واجاب بما ترى المنازعة في قول الشيخ رحمه الله تعالى وكل
خاصة للنوع خاصة لجنسه ولو لم تتفق على صحة الشيخ وعلى ما كتبه
على الهامش مما سلفناه عنه لخطانا بان النسخة محرفة فليحرر مع
التامل بالنظر وما يتعلق بذلك وله نفع في تحرير المحل قوله بعض الحصا
نسي والتقسم الخاصة ايضا الى الخاصة المساوية لمعروضها والى التي
هي اخص من معروضها كالضاحك بالقوة والفعل للانسان انتهى
المقصود نقله منه فتامله منه وهذا اي تقسيم الخاصة الى القسمين
المفهوم من قوله وكل منهما الى اخره وكتب ايضا ما نصه قوله وهذا مذهب
المتاخرين سئل بعض الافاضل في الدرس بانه يلزم على كلامهم عدم انحصار
الكليات المفردة في خمس فان الضاحك بالفعل عندهم ليس بخاصة
خ وقد اجبنا عنه مما يضيق عنه المحل قوله لانها التي يعرف بها دون
المفارقة حتى لا يكون الرسم اخص من المرسوم قوله على ما تحت
حقيقة واحدة اي على جزئيات حقيقة واحدة سوا كانت نوعية
كالضاحك بالنسبة الى الانسان او جنسية كالماشي بالنسبة الى
حيوان انتهى بقيد دوسم قوله او جنسية الجنس العالي فيكون لا زرتا

اليه

اليه وانه خاصة وعبارة الدواني سوا كانت تلك الحقيقة
نوعا اخيرا او متوسطا او جنسا عاليا او غيرهما وهذا اولى من تعريفه
بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخاصة الجنس
العالي وقد اختاره الشيخ انتهى كلامه وكتب على ايضا ما نصه
وهي الخاصة الحقيقية وقد تقال الخاصة على عرضي مختص بالا
ضافة الى غيره كالماشي العارض للانسان بالنسبة الى النبات ويسمى
خاصة اضافية وليست هذه من الكليات الخمس كما ان النوع
الاضافي منها ايضا فانحصرت الكليات في خمس وانظر متى يعلم من
ذلك انحصار الكليات الخمس فيه من مطلق الكلي فان الخاصة الاضافية
والنوع الاضافي ليسا من الكليات كما مر جوابه وكذا النحو والبياض
والسواد والمصادر وكذا معنى الفعل والحرف على قول بعضهم فحرره
قوله خرج بما اي بقوله يقال الى اخره على وجه الاجمال ويعلم التفصيل
من التعليل قوله والنوع اي وخرج النوع وكذا فصله ويمكن ادراجه
في قول الشيخ والفصل والحاصل ان فصل النوع لا يمكن اخراجه بقوله فقط
لانه يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فتعين اخراجه بقوله قولا
عرضيا واما الفصل البعيد فيمكن اخراجه بما خرج به الجنس ويمكن اخراجه
بما خرج به النوع كما صنع بعض الشراح والشيخ رحمه الله تعالى قصد
الضبط والجمع في محل واحد بالاخراج قال القرطبي قول المتن فقط خرج
به غير النوع والفصل القريب وخرجا بقوله قولا عرضيا انتهى وكتب
ايضا على قوله والنوع والفصل ما نصه خارجا بقوله قولا عرضيا كما نبه
على ذلك بقوله لانهما الى اخره قوله ولهذا جنح الى قوله فقط عبارة النهاية

قريبة من عبارة المتن وقال حفيده وقوله فقط بمنزلة الفصل يخرج
الجنس وفصله والعرض العام انتهى وكانه لحظ ان الجنس وما بعده
يصدق عليه ان يقال على حقيقة واحدة وان كان يقال ايضا على
حقائق مختلفة ومثل هذا القدر كاف في الاحتياج على ان القيود
لا يجب ان تكون للاحتراز بل لاغراض اخر فتامل ع قوله والخاصة
قد تكون للجنس وشمله كلام المص اذ المراد بالحقيقة الواحدة اعم من
النوعية والجنسية قوله كالكون الظاهرات اللون خاصة غير لازمة
ثم ان الهوى جسم لا تعرض له سوى الحركة والسكون [illegible] له ولا لون
وكذا الماء على احسن ما قيل فيه انه جسم سيال لا لون له فحرره ع
قوله وكل خاصة نوع خاصة لجنسه قد توقفت في ذلك حال
قرائتي هذا الشرح مع جمع من الافاضل بالجامع الازهر عمره الله
تعالى بالعلماء الصالحين وخصوصا مع قوله سابقا الان الضحك
بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى وقفت على نسخة
المص رحمه الله مع شاب فاضل في درسه فوجدت قد كتب على
هامش النسخة ما نصه فخاصة الانسان كالضاحك خاصة
للحيوان بمعنى انها لا تتجاوزه الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة
ليست خاصة للانسان بل متجاوزة الى غيره من سائر انواع الحيوان
المصوره ما رايته وبعد فلا يخلو عن التامل فقد رايت في بعض حواشي
شرح الشمسية ما نصه قال الشيخ اختصت بافراد حقيقة واحدة ١٢ ع م
وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون
غير مطلقة اما الخاصة المطلقة وهي الخاصة التي لا تكون موجودة في

غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان واما الخاصة
الغير المطلقة وهي التي تكون موجودة في بعض ما خالف ذلك النوع
كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه يكون خاصة لذلك النوع بالنسبة
الى ما لا تكون موجودة فيه كالشجر لا مطلقا انتهى نقله منه
بحروفه تامله مع كلام الشيخ رحمه الله تعالى وكتب ايضا ما نصه
قوله وكل خاصة نوع كالضاحك بالنسبة الى الانسان الذي هو
نوع فيكون الضاحك خاصة للحيوان قوله ولا تنعكس اي ليس
كل خاصة جنس كالماشي بالنسبة الى الحيوان خاصة نوعه كالانسان
قوله كالمتنفس اي القابل للتنفس والصالح له قوله من الحيوانات من
الفرس والبقر وغيرهما قوله لماهيات اي انواعها تامل قوله مخارف
لها فهو لف ونشر مرتب في المثال قوله وعلى التقديرين الى اخره
بخلاف نحو الماشي بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة له حقيقة وعرض
عام للانسان لعدم اختصاصه به وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى
التقديرين هو غير مختص هذا اذا نظر في الانواع كالفرس والطير
ونحوهما بالنسبة الى كل نوع من انواع الحيوان فانه لا يختص بافراد ذلك
٢ ابن حجر النوع ولما بالنظر الى المتنفس باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الحيوان
فانه خاصة له لازمه ان اخذ بالقوة ومفارقة ان اخذ بالفعل كما هو
مصرح به قوله على ما تحقق حقائق خرج به النوع وفصله والخاصة
وقوله قولا عرضيا خرج به الجنس والفصل البعيد قوله خرج به اي
بقوله قولا عرضيا قوله والنوع اي وخرج قوله الا على حقيقة غير
ظاهرة وبالنسبة الى الفصل البعيد وكتب ايضا ما نصه قوله والخاصة

اي سواء كانت للنوع كالضاحك بالنسبة الي الانسان او للجنس كا
لماشي بالنسبة الي الحيوان وتنتقض تعليله بقوله لانها لا تنال الا علي
حقيقة واحدة انها خرجت بالقيد الاول لكن يرد عليه الفصل
البعيد وهو فصل الجنس فانه يقال علي غير حقيقة واحدة فكان ينبغي
ان يضمه في الاخراج الي الجنس ليكون مستوفيا لاخراج كل الطلبات
ما عدا المحدود وعنه لكانه ع قوله معان اسم ليس مرفوع بظمة
بظمة مقدرة علي اليا المحذوفة كما هو مقرر في علم النحو قوله
اي للمفهومات ثم فتكون الماهيات قوله عدم العلم اي المفهوم من قوله سابقا
فحيث لم تحقق الماهية قوله ذكر التعريف اي بدل الرسم قوله
اعم اي من الرسم والحد قوله ما يوصل الي التصور فيه نوع تامل اي لان غرض
قوله القول الشارح ويرادفه المعرف بكسر الرا والحد عند اهل المنطق معرفة مبادي الفكر وفساده
العربية والاصول لكنه عند المنطقيين قسم منه شرح اخر والذكر اما التحصيل
قوله لشرحه ولوقع الجملة قوله ويقال له التعريف وكثيرا ما المجهولات التصورية او التصديقية
يطلق التعريف ويراد به المعرف شرح اخر وكتب ايضا ما نصه
قوله ويقال له التعريف فهو مرادف له قوله ما يستلزم معرفته
الي اخره اقول يرد عليه انه يصدق علي جزء المعرف كالفصل وحده
من الحد التام والخاصة وحدها من الرسم التام والخاصة
مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منها ومن
عرض اخر وجزء المعرف ليس بمعرف والا يلزم ان يكون الشي الواحد
المعرف بالحد التام مثلا معرفا بتعريفين ولا يقول به احد فلا يكون
مانعا وكتب ما نصه قوله ما يستلزم معرفته وهو الملزوم الذي هو

التعريف

التعريف ولازمه معرفة المحدود اقول هذا التعريف يصدق
علي النوع نحو الانسان فان معرفته تستلزم معرفة الحيوان
الناطق ولا يطلق عليه انه معرف بكسر الرا ويصدق
ايضا علي التعريف بالاعم وكذا بالاخص والمفرد والمركب و
يصدق ايضا علي الملزوم مع لازمه ويصدق ايضا علي اللازم
مع ملزومه ويصدق ايضا علي القياس الاستثنائي كما لا يخفي ع
قوله وذلك الي اخره ماخوذ من المفرع قوله او ببعضها صادق بالجنس
فقط وبالفصل فقط لا فرق بين القريب في كل منهما وبين البعيد و
فيه نظر ظاهر فقد قال في شرح الاشارات والحد منه تام يشتمل
علي جميع المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق و
منه ناقص يشتمل علي بعضها اذا كان مساويا للمحدود كقولنا انه
جسم او جوهر ناطق انتهى المقصود منه فتامله وقوله اذا كان مساويا
يعلم منه ان التعريف بالجنس وحده ليس حدا ناقصا وكذا بالفصل
البعيد واما التعريف بالفصل وحده فقد قال السعد في شرح الشمسية لانه
اي المعرف اما ان يكون بمجرد الذاتيات او لا فالاول ان كان بالجنس والفصل فالاول حد
القريبين سمي حدا تاما والا فان كان
بغيرهما سمي حدا ناقصا لخلوه عن بعض الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده
او به وبالجنس البعيد وكل ما كان الجنس البعيد كان التعريف في النقصان
ادخل انتهى المقصود لنقله منه وظاهر ان مراده بقوله بالفصل وحده الفصل
القريب وقال حفيده انه يفهم من كلامه ايضا ان الفصل القريب
مع الفصل البعيد حد ناقص وان يكون مع الخاصة ايضا كذلك وهو ظاهر

يا التأمل واعلم ان القيد في كلام شرح الاشارات وهو قوله اذا كان
مساويا للمحدود وكذا هو في كلام غيره لم يعتبره السعد لما ذكر في الجهة
التهذيب حيث قال وقد اجيز في الناقص سواء كان حدا او رسما
ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول الاسم
قوله او بالجنس القريب بخلاف الجنس البعيد مع الخاصة فانه رسم ناقص
كما علم من قوله او بغير ذلك قوله فالرسم الناقص قال الغفري بعد ان
ذكر في المغني ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى هذا العرض العام مع الفصل ٢ فتعلي م
او الخاصة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منهما رسم ناقص انتهى
والاول كلام الحفيد في شرح التهذيب ينبغي ان يكون التعريف بالفصل
الفصل وحده اي القريب او به او بالجنس البعيد حدا ناقصا وكذا الفصل
الفصل القريب مع الفصل البعيد او مع الخاصة حدا ناقص والفصل
٢ حدا ناقص مع الخاصة على ما ذكر السيد الشريف رحمه الله تعالى من ان الفصل
مطلقا حد ناقص الا ان هذا القسم لم يعتبر عند الجمهور لان
الفصل القريب يفيد معرفته مع الامتياز فذكر الخاصة معه
لغو وكانهم نظروا الى التمييز الحاصل منهما اقوى مما حصل بالفصل
القريب وحده قال الحفيد بنوع تصرف وعبارة السيد رحمه الله
تعالى في حاشيته الصغرى بعد كلام قدمه فالصواب ان المركب
من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوى من الخاصة
وحدها وان المركب منه ومن الفصل والخاصة حدا ناقص وهو
المحمل بين العرض العام والفصل واما قولهم فلا حاجة الى ضم الخاصة
اليه فمدفوع بان التمييز الحاصل منهما معا اقوى من التمييز الحاصل

بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز الاقوى احتيج الى ضم الخاصة
الى الفصل انتهى كلامه وتامل قول الحفيد نقلا عن السيد ان الفصل
وحده مطلقا معها حد ناقص ما المراد بالاطلاق وحرره فان النسخة
التي بيدي محرفة لما انبه ع قوله مرادف لم اقف التقييد بالمرادف
في كلام احد غير الشيخ والمفهوم من التهذيب وشروحه هنا عدم
التقييد بذلك وكنت اظن ان في هذه النسخة سقط لفظا او غيره
الى ان وقفت على نسخة المص فوجدتها كذلك فليحرر لعل نسخه احمد
ع ثم رايت في بعض الشروح ما يصرح بما قاله الشيخ فقد تنبه قوله
دال بالمطابقة دال اي بالمطابقة فظاهر قوله دال انه تعريف للحد
اللفظي وعلى هذا يكون في قوله وهو الذي الى اخره عما يدل عليه فهو كا
للتفسير لما يتوقف بناء على ان التركيب لفظ وان كان المراد بالتركيب
فيه اعم من اللفظي والعقلي كان الثاني اعم من الاول ويكون في الكلام
شبه استخدام فافهم بالتامل ع قوله كالحيوان الناطق اي او الصاهل
بالنسبة الى الفرس والناهق بالنسبة الى الحمار قوله حده اي حد الجنس
القريب قوله هو الجسم النامي الى اخره فقوله الجسم النامي المتحرك بالارادة
تعريف للجنس القريب وهو الحيوان بالنسبة الى الانسان وقوله الناطق
هو الفصل القريب بالنسبة له وحينئذ فالحد التام هو ما كان بجميع الذاتيات
لا فرق فيها بين ان تكون مجملة او مفصلة اقول وعلى قياسه يكون الامر
كذلك في الحد الناقص وهو ما يكون ببعضها لا فرق في ذلك البعض بين ان
يكون مجملا او مفصلا فليحرر تصويره لما انبه ع قوله وخرج بذكر ماهية الشيء الربع
اقول ان اراد بماهية الشيء ما به هو هو وعلى ما هو مشهور فكيف يخرج الرسم بذلك

يخرج ايضا الحد الناقص وان اراد بالماهية مطلق الماهية اشكل
عليه قوله وهو الذي يتركب من جنس الشيء الى اخره فتامله ولم يخرج
الحد الناقص عن تعريف الحد التام قال بعض الشراح وقوله على ماهية
الشيء يخرج ما عدا الحد التام من الحد الناقص والرسم التام والناقص
لان هذه تميز الشيء عن غيره ولا تفيد معرفة ماهيته لعدم ذكر جميع ا
جزاء ماهية الشيء فيها انتهى وهو حسن قوله وكلامه يدل الى اخره ع
اقول ويدل ايضا على ان الماهية المركبة من امرين متساويين
بناء على ان ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل قريب ض
فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكلامه يدل الى اخره قال في المطالع الطوالع م
الحقائق اما ان تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها او تكون مركبة
وهي التي لها جزء وكل واحد منهما اما ان يتركب عنه غيره او لا يتركب
فهذه اربعة اقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد
لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزءا لغيره الثاني البسيط
الذي يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل
يحد به لكونه جزءا لغيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجوهر فانه بسيط
وجزء لغيره وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد
لكونه ذا اجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كالانسان فانه مركب
من الحيوان والناطق وليس جزءا لغيره والرابع المركب الذي يتركب
منه غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزءا من غيره كالحيوان
فانه مركب من الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة [illegible]
لانه جزء من الانسان وهو غيره فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب الى اخره

ما

ما سبق في ذكره وبه يتم كلامه رحمه الله سبحانه الحدود وتعلقها قصده
بالماهيات اي بذاتياتها والها داخلة على المقصور عليه فتامل وافهم قوله
فانها انما تعرف بالرسوم لا بالحدود فيه نظر فقد اعتبر المص في الرسم
ايضا التركيب من الجنس القريب وخواصه اللازمة وهو ينافي
للبساطة فتامله لما نبه احمد وقد يجاب بان العبارة لا تفيد انه
يعرف تلك الرسوم بناء على ان ال في الرسوم للجنس فيصدق بانه
يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام لما فيه من التر
كيب قال في الطوالع بعد ان قرر ما يتضح من الماهيات ان يعرف و
يعرف به الى اخره ما نصه فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب سواء كان حدا
تاما او ناقصا وكذا الرسم التام لانه لا يكون الا للمركب لتركبه من الجنس
القريب والخاصة واما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب اذ الرسم
الناقص عند المص هو المركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص
بالمركبات انتهى قوله ويعتبر في الحد التام خرج الناقص وكتب ايضا ما
نصه قوله ويعتبر في الحد التام ظاهره ان ذلك لا يعتبر في الحد الناقص
وربما اقتضى تعليله عبارة فيه ايضا فليحرر ثم ان هذا الاعتبار هل هو
على وجه الشرطية او الشطرية فان كان الاول فكلام الماتن في تعريفه
صحيح وان كان الثاني كان كلام المص منظورا فيه لم ياخذه في تعريفه قوله
باضافته اليه وتلك الاضافة عارضة خارجة عنه تامل قوله وفصله ا
لضمير للمعرف وليس المراد فصل الجنس فافهم وسياتي في كلام الشارح اشا
رة اليه قوله وخواصه اللازمة لتخرج به المفارقة كالضاحك بالفعل
فانه اخص من الانسان فلا يكون في تعريفه وكتب ايضا ما نصه قوله تامله

لجميع الافراد المرسوم البينة الثبوت له والانتفاء عن غيره والا لا
يكون تصوره سببا لانتقال الذهن كتشابه تصور المرسوم فلا يكون
سببا وجمع الخواص نظرا الى الموارد والا فلا يشترط ان يكون في الرسم
التام خاصتان فضلا عن ان يكون فيه اكثر منهما انتهى شرح اخضر
قوله كالضاحك اي بالقوة اي القابل للضحك والصالح له قوله
وهو الذي يتركب عن عرضيات الى اخره فهم انه لا تكفي الخاصة
الواحدة وفيه كلام ثم ذهب بعض المتقدمين من المنع من
التعريف بالمفرد فلعله مشى عليه وافهم ايضا انه اذا كان كل واحد
من العرضيات مختصا كان المجموع من حيث هو معرفا حتى لا
يكون اثنين منهما مثلا دون ما عداهما فقال بعض الشراح من المتاخرين
معترضا على مثال المصنف المذكور بانه مختل اذ هو تعريف بخاصتين
احداهما مركبة يعني ما عدا ضحاك ضحاك والاخرى مفردة يعني
قوله ضحاك بالطبع ولم يشترط احد في الرسم الناقص التركيب
من خاصتين انتهى المقصود منه واقول بعد تسليم هذا النفي الجلي
الجلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك نفي ان يقال و يطلق على
المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص لان المعرف قصد التمييز بهذا
المجموع لكونه اقوى في التمييز من غيره وذلك لا ينافي ان يكون التعريف
ببعض هذا المجموع عند افراده بالتعريف ونظير ذلك ما قرره ا
السيد في التعريف بالعرض العام مع غيره فليحرر وليراجع كما نبه
ع قوله يختص جملتها الى اخره فهم ان العرض العام لا ينفع وحده معرفا
وكذا مع غيره من جنسه بان يكون مثلا من عرضين عامين

لا يختص جملتها بحقيقة واحدة وبالصورة الاولى صرح بعض
الشراح وغيرهم لكن انظر هل ذلك مبني على عدم جواز
التعريف بالاعم او ولو قلنا به وحرره بالنقل ع قوله وان لم يختص
كل منها يصدق بان لم يختص شيء من احادها بل حصل الاختصاص
من الاجتماع او اختصت واحدة منها والاحسن وقوعهما اخره
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه الى شرح اخضر
وكتب على قوله من هذه المبالغ بل حصل الاختصاص من الاجتماع
ما نصه مثاله هذه الامور المذكورة في المتن باسقاط ضحاك بالطبع
ويشمل ايضا ما اذا كان كل واحد منها مختصا فانه يصدق ان
المجموع مختص فالصور ثلاثة فافهم ع قوله بحقيقة الباء داخلة على
المقصور عليه قوله ماش على قدميه خرج الماشي على اربع او ثلاث
فقد حكى الشيخ العارف بالله تعالى الشعراوي عن العارف بالله
سبحانه سيدي محمد الحنفي انه اهدى اليه دابة بثلاث قوائم او
اكثر كالدود المتولد من السرجين ونحوه وخرج ايضا الماشي على
بطنه كالحية وقوله عريض الاظفار خرج مدورها كالطير
وقوله بادي البشرة خرج مستورها بالشعر كالغنم وقوله مستقيم
القامة خرج به غير مستقيمها واعلم ان هذه الاوصاف اي كل واحد
منها لا يختص بالانسان ضرورة حصول الوصف الاول للدجاج والثاني
للقرد والثالث للحية والرابع للحيوان البحري الذي صورته كصورة الانسان
المسمى بالنسناس لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع وصف مساو للانسان
واما قوله ضحاك بالطبع فقد قيل انه وحده من خواص الانسان ونوقش

في ذلك بانه عرض عام لوجوده في غيره لما يحكي ان حيوانا يسمى النابي
المعسس يضحك لما يضحك الانسان قال الامام السنوسي في
شرحه لا يقال المراد بالضحك ما يكون ناشيا عن التعجب العقلي
والذي يوجد من ذلك الحيوان ليس ناشيا عن التعجب فليس
بضحك وانما هو صورته صورة الضحك فحسب انا لانا نقول
بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه انما يضحك اذا راى او سمع
ما يتعجب منه انتهى كلامه والمعهود عليه في ذلك فان قلت
لحس من ذلك ان يقال ان الملايكة يضحكون فلم يكن الضحك مختصا
بالانسان قلنا اما اولا فهذا لا يوافق الحكما فان نبا انهم
عندهم عدم الضحك واما ثانيا فيتوقف على ثبوت ذلك بالطبع
لهم واني لهم بذلك الا ينقل بثبوت قليحرر الحاشية احمد قوله جميع
اجزا الرسم من الجنس القريب وخواصه اللازمة مع الفصل
اي القريب فقط وبالفصل اي القريب قوله والاكثرون لعله اراد
بهم من المحققين والا فقد نقل الحفيدان عنهم عدم اعتبار العرض
العام مع الفصل والخاصة اصل الاصطلاح وان يكون الفصل مع
الخاصة حدا ناقصا كما ذكره السيد لم يعتبره الجمهور لان الفصل
القريب يفيد معرفته مع الامتياز فذكر الخاصة لغو قال و
كانهم نظروا الى ان التمييز الحاصل منهما اقوى مما حصل بالفصل و
حده القريب هذا والذي يظهر لهذا الفكر الفاتر والنظر القاصر
ان التصور ترتقي الى اربع وستين صورة حاصلة من ضرب ثمانية
في ثمانية وبيانه ان الجنس اما قريب او بعيد والفصل كذلك فهذه

اربعة

اربعة والخاصة اما لازمة او مفارقة والعرض العام كذلك
فهذه اربعة صار المجموع ثمانية مضروبة في مثلها الحاصل اربعة
وستون منها صور مكررة والسالم من التكرار سبعة وعشرون
صورة قد تعرض القوم لبعضها صريحا وترك البعض الاخر
احالة على فهم الماهر وليس من باب ترك الاول للاخر فحرره
احمد المقنعي قوله ومنها اي من الاشيا المختلف فيها وتوقف فيه
بعض الافاضل بان ما ذكره المحشي من قوله وهو الذي يتركب من عرضيات والجواب ممكن فتامل قوله المساوية للمرسوم خرج به الخاصة
الاخص من المرسوم كالضاحك بالفعل في تعريف الانسان وكتب
ايضا ما نصه قوله المساوية للمرسوم لم يذكر هذا القيد فيما سبق
والظاهر اعتباره كما لا يخفى فليتنا مل قوله واجيب بمنع الحصر
اقول فيه نظر فقد اورد السيد على تعريف المعرف بقول صاحب بالسعد
الشمسية هو الذي يكون تصوره سببا لتصور ذلك الشي بكنه الحقيقة
او المجرد امتيازه عن جميع ما يغايره بانه غير مانع لصدقه على الملزومات
بالنسبة الى لوازمها البينة المحمولة كالعمى بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة
الى الجدار واجاب عن ذلك بما نصه اي المراد باستلزام تصوره تصور
الشي ان يكون تصور الشي حاصلا من تصوره ومكتسبا منه وذلك بان
يوضع المطلوب التصوري المتصور بوجه ثم يتوجه الذهن الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهر ان حصول تصورات اللوازم
البينة من الملزومات ليس كذلك انتهى كلامه ثم قال ايضا ما نصه لا
يقال المحدود يستلزم تصوره تصور حده فيجب ان يكون الانسان مثلا

معرفا للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام ان يكون تصوره
هو المقتضي والموجب لتصور ذلك الشيء فيجب تقدمه بالضرورة
وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب تصور الحيوان الناطق
بل الامر بالعكس انتهي كلامه ومن ذلك تعلم ما في كلام الشيخ من النظر فتامل
ثم رايت السوال نفسه في الطوالع واصله للامام ايضا واجاب عنه **قوله**
ان اريد القول اللفظي مح
بغير القول[2] فممنوع كما لا يخفي وان اريد به المعقول فقد يعارضه
ظاهر قول المتن لحد قول الى اخره فان المتبادر منه اللفظ الدال وان اراد لا
عم فلم لا يجوز التعريف بالخط مثلا فانه يدل على اللفظ واللفظ يدل على المعني
فليتامل الحاشية ح القضية قول قال بعضهم في المعني في القضية انه
قضاء وحكم فتسمية الشيء على الشيء فعلية بمعنى مفعوله وان تركت الصلة لكثرة
الاستعمال انتهي وكتب ايضا ما نصه قال في التلويح اعلم ان المركب التام
المحتمل للصدق والكذب يسمي من حيث اشتماله على الحكم قضية
ومن حيث احتماله على الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته
الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث
يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن
حيث يقع في العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف
العبارات باختلاف الاعتبارات والمحكوم عليه في القضية يسمي
موضوعا والمحكوم به يسمي محمولا وموضوع المطلوب يسمي حدا اصغر
ومحموله اكبر انتهي كلامه واقول الظاهر او صريحه يقتضي ان النتيجة
اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مولف
من قضايا متي سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر الا ان المراد بالقول الا

خر

٣٢

الاخر هو القول المعقول اذ هو الذي يلزم بخلاف الملفوظ وسوا
حمل القول في قوله في التعريف قول مولف على الملفوظ والمعقول المجرد
ولعل المخالفة مندفعة ان شاء الله تعالي سبحانه ثم اقول ايضا قد ختم
ادخلوا في التعريف تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب كلام الشاك
الساهي والمجنون والظاهر بل المتعين ان اهل المنطق لا يطلقون عليه
قضية ولا خبرا اذ هو من قبيل التصور ثم رايت في بعض الشروح
بعد ان ذكرنا قال في التلويح مع زيادة في الاعتبارات ما نصه والذي
هو دقيق وبنظر المنطقي حقيق وهو ان تعرف القضية بانها نسبة
يصح ان يقال فيها انها صادقة او كاذبة ليكون هي بسيطة والتصو
رات الثلاث شرط لها على جزء التصديق على المذهب المختار الحكمي
فانه عند الحكما هو النسبة المذكورة والتصورات الثلاث شرط لها
دون مذهب الامام فانه عنده مجموع التصورات الاربع ان جعل
تصورا او مجموع التصورات الثلاث والحكم ان جعل فعلا فالتصورات
الثلاث شرط والحاصل ان التعريف علم تلك النسبة والقضية علم
تلك النسبة المعلومة انتهي المقصود نقله منه ثم نقل ايضا عن الشيخ
انه لا تصديق في قول القائل ان العسل مرة تقليبية فانه كانت
عنده قضية فتوجد القضية بدون التصديق والقضية
تقتضي الحكم ولا حكم ههنا فلا قضية وان لم تكن قضية فيصدق
عليه التعريف لانه يكذب قائله فيه ويمكن تصديقه وجوابه كما مر
ان ارباب الفن يلتفتون الى الجانب المعني فليس هناك بحسب
المعنى تصديق ولا قضية والالفاظ اذا لم تقع بحذاء المعاني تكون

بمنزلة اصوات الجرس وتكذيب قايله وتصديقه راجع الي الحكم
المكذب فلا يتصف بحسب نفس الامر المنهي كلامه بحروفه وهو
وان خلص منه الجواب عما توقفنا فيه مشكل مرة اخري وراجع كلام السيد
في حاشية القطب في مسمي القضية مع قولهم ان الفاظ تنزل علي
ما في الذهن يظهر لك التوقف فلا بد من التحرير قوله والانشائيات
ظاهره ان الانشائيات قول تام عند اهل هذا الفن وان
كانت من قبيل التصورات الخالية عن الحكم فتامل ثم رايت التصريح
به في بعض الشروح وعبارته قوله واما شرطية صرح بانها خبر وظا
هره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الجزاء في صورة الخبر او صورة
الانشا نحو ان جاء زيد فاكرمه وقد تكلم علي ذلك ارباب العربية
فالاصطلاح مختلف فراجع المطول وحواشيه قوله والمراد هنا اي
بالقول وظاهر اطلاق القول اي بطريق الاشتراك علي الملفوظ
والمعقول ليكون حقيقة فيهما وقيل حقيقة عندهم في المعقول مجاز
في الملفوظ قوله او بالقوة نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم قوله باعـ
تبار طرفيها الاجزاي في الترتيب الطبيعي وان كانت متقدمة [illegible]
لفظا وكتب ايضا ما نصه الا ان الحقيقة هي الحملية في الحقيقة لتحقق
معني الحمل فيهما واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمي الاعدام با
سم الملكات اتساعا انتهي شرح اخر قوله والاولي موجبة اي التي حكم
فيها بصدق قضية علي تقدير صدق قضية اخري قوله ليس ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود فقد حكم فيها بانتفاء وجود الليل عند طلوع
الشمس عبرنا بنفي قوله وسميت شرطية لم يقل فيها باعتبار طرفيها

الاول

مطلب تقسيم النسبة

الاول كما قال في الحملية لانه طرفا حقيقيا للقضية هنا ولما سقط
لفظ حرف كان اولي فانه قد يكون اسما اللهم الا ان يقال انه وان كان
اسما لكنه متضمن لحرف الشرط فقوله لوجود حرف الشرط اي
مستقلا او ضمنا فتامل لكاتبه ع قوله مصاحبة اي مصاحبة فان الحكم
بين الطرفين بالمصاحبة في المتصلة وبالمعاندة في المنفصلة قوله والثا
لث النسبة الواقعة بينهما اعلم ان النسبة تطلق علي معنيين
احدهما الايقاع او الحمل لمن يحكم بايقاع النسبة او انتزاعها
فاجزاء القضية اربعة المحكوم عليه والمحكوم به والمحكوم عليه والمحكوم به
والنسبة الحكمية الايجابية التي هي مورد الايجاب والسلب والايقاع
والانتزاع فكان من اللايق ان تكون الالفاظ اربعة طبق المعاني
الا ان النسبة ما لم يعتبر معها الوقوع او اللاوقوع لم تكن رابطة فلا
حاجة الي الدلالة علي النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ
الدال علي وقوع النسبة دال علي النسبة ايضا فالجزءان من القضية متا
ديان بعبارة واحدة ولهذا اخذ جزءا واحدا حتي [illegible] حصر الاجزا
في ثلاثة قاله القطب بنوع تصرف وحاصله ان لفظ الرابطة دال علي
النسبة الايجابية والسلبية وهي ملزوم للنسبة الاولي التي مورد الا
يجاب والسلب فدلالته عليها بالالتزام لان اللفظ اذا دل علي الملزوم
بالمطابقة دل علي اللازم وهو هنا النسبة الاولي التي هي مورد الايجاب
والسلب بالالتزام قوله يسمي رابطة تسمية للدال باسم المدلول قوله
علي النسبة الرابطة في الحقيقة قوله باعتبار الرابطة باعتبار ارباب
الجهة وهي اللفظ الدال علي كيفية النسبة للقضية التي هي الضرورة والدوام

ومقابلاهما اللتان هما الامكان والاطلاق فان هذه الكيفية لا بد
منها للحمل نسبة في نفس الامر وتسمى بالنسبة اليها اي الجهات بالنفس الامر
مادة فان صرح بالفظ الدال عليها كان يقال مثلا كل انسان حيوان با
لضرورة تسمى جهة وسميت القضية اذ ذاك موجهة وسميت
ايضا رباعية ان صرح مع الجهة بالرابطة وان لم يصرح بجهة القضية
سميت مطلقة واللفظ هل تعد الجهة من اجزا
القضية المعقولة كالنسبة اولا قوله لتصور اي علم قوله كما ان الم
يعني فان الحركة الاعرابية دالة على النسبة قال السعد في شرح الرسا
لة والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية
بل حركة الرفع تحقيقا او تقديرا لا غير لانا لو قلنا زيد عالم
على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد
واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية
لا غير وبالجملة كون لفظة هو غير موضوعة في لغة العرب للربط
مما لا ينبغي ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحكما المحققين
وفيما كنت متاملا في حل هذا الاشكال ومتفحصا عن حقيقة الحال
في هذا المقام حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف
المحقق ابي نصر الفارابي ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظ هو مو
ضوع في لغة العرب للربط لانها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
ان الفلاسفة نقلوها الى ذلك فالى اخره ثم قال واعلم ان ظاهر
احكام المنطق لا تشمل القضية التي محمولها الفعل وهي التي يسميها النحاة
جملة فعلية كقولنا قام زيد اللهم الا ان تجعل فى ناويل اريد لتخصص

له

له القيام السهو كلامه وراجع الدواني على التهذيب وتقييده في
حرر المبحث فيهما قوله والجز الاول اي الاسبق بحسب
مقتضى الترتيب الطبيعي وان جاز التاخير بحسب الاستعمال الشرح
اخر ثم كتب عقب ذلك ما نصه كالمبتدا المتضمن ماله صدر الكلام
مع الخبر الحالي عنه او واجب تقديمه كالفاعل مع الفعل والمبتدا مع
الخبر المتضمن ماله صدر الكلام وان ذكر اخرا كالفعل مع فاعله فالفعل هو الجز
الاول المحكوم عليه وان ذكر اخرا لان العبرة عند اهل هذا الفن
انما هو بالمعنى قوله او حكما بان كان الجز متقدما في اللفظ لكونها موجودة
ان كانت الشمس طالعة فهو متاخر حكما وذلك جائز عند اهل المنطق
لانهم لا ينظرون الى الالفاظ قوله او معدولة اي موجبة معدولة وكتب
ايضا ما نصه منه نعلم ان المعدولة قسيم للمحصلة وهي مباينة لها اي
المعدولة قوله حكم ما بعده من المحمول والموضوع قوله وقيل في الموجبة الى
اخره اي من اطلق الموجبة المعدولة موجبة ولم يطلق عليها سالبة
لان حرف السلب عدل به عن اصله من سلب النسبة قوله ثم المحصلة
اي الموجبة المحصلة قوله والمعدولة اي الموجبة المعدولة كذلك اما
محصلة بطرفيها اي معدولة بالموضوع فقط او بالمحمول فقط فاقسام
المعدولة ثلاثة ايضا فالحاصل ستة اقسام واقسام السالبة
كذلك كما ذكره فيما بعد بقوله والسالبة ايضا اما محصلة الى اخره فتصير
جملة اقسام القضية الحملية موجبة وسالبة اثنى عشر قضية هذا ما اقتضاه
كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به امين وعبارة السعد في شرح الرسالة
نصها بعد ان قرر ان حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع فقط او من

بحو المحمول فقط او منهما جميعا سميت القضية معدولة وان لا اي وان لم
يكن حرف السلب جزا من الموضوع او من المحمول او من كليهما سميت الموجبة
محصلة لعدم اعتبار العدم فيها والسالبة بسيطة لانها لا تشتمل الا علي
حرف السلب واحد بسيطة بالنسبة الي السالبة المعدولة المشتملة علي
حرفي السلب الذين واحد وقد تطلق المحصلة علي ما ليس بمعدولة مو-
جبة كانت او سالبة لتحصيل طرفيها فمجرد الاشتمال علي حرف السلب لا
يقتضي كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية
فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف
الاطراف وجودية او عدمية وفي تمثيل الشارح السالبة المحصلة الطرفين
بقولنا لا شي من المتحرك بساكن اشارة الي ما ذكرناه عنه فيما سبق في قوله
نحو كل انسان كاتب ذكر الرابطة مع تقدمه حتي لا يتوهم
السلب والسالبة اي المذكورة في قول المتن واما سالبة قوله محصلة
الطرفين الي اخره قال السعد في شرح الشمسية وفي تمثيل السالبة المحصلة
الطرفين بقولنا لا شي من المتحرك بساكن اشارة الي ان المراد بعدمية
الاطراف ههنا ان يكون حرف السلب جزا من جزا القضية لا ان يكون
العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع انه ليس بمعدول
في شي فمثل قولنا زيد لا معدوم يكون معدول النفي وبه تعلم ما في قول الشا
الشارح لان طرفيها وجوديان ويجاب عنه بان مراده بكونهما وجوديين
ان لا يكون حرف السلب جزا من احدهما فافهم قوله الا عدول فيها اصلا
يعني سوا كانت موجبة او سالبة كما مر مثالها وقوله عند الاطلاق الي اخره
الظاهر انه احترز بقوله عند الاطلاق عما قدمه في كلامه من انها قد

تكون

تكون محصلة الموضوع او المحمول فاذا اطلقت المحصلة كان المراد بها ما لا عدول
فيها اصلا واما اذا كان فيها عدول الموضوع فيقال فيها محصلة معدولة
المحمول كما قدمه الشيخ رحمه الله تعالي في صدر كلامه عنبر الحا قول ان
ذلك مخالف لما في القطب المصنف ولما في شرح الشمسية للمولي سعد
الدين اما مخالفته للاول فقد ذكر ما حاصله ان حرف السلب اذا كان
جزا من الموضوع او من المحمول او منهما سميت القضية معدولة ثم قال
وان لم يكن حرف السلب جزا لشي من الموضوع او المحمول كانت القضية
محصلة سواء كانت موجبة او سالبة ووجه التسمية ان حرف السلب
اذا لم يكن جزا من طرفيها فكل من الطرفين وجودي محصل وربما تختص
بالتسمية المحصلة اسم المحصلة بالموجبة وتسمي السالبة بسيطة لان البسيط
لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزا من
طرفيها انتهي المقصود منه واما مخالفته للثاني لا تخفي لما في شرح ا
الشمسية للسعد فقد نقلنا عبارته فيما سبق وعند المراجعة
تعلم المخالفة فمقتضي الكلام التطابق بين تلك العبارتين فيما عبر به
القطب بربما المشعر بالقلة جعله السعد كالاصل في الاطلاق
ثم قال وقد تطلق المحصلة علي ما ليس بمعدولة موجبة كانت
او سالبة ويوافق ما في القطب كلام الحفيد السعد في شرح ا
التهذيب فليتامل بعد مراجعة ما في شرح المطالع وتحرير المبحث
لكاتبه احمد الفيشي قوله واعلم ان الموجبة الي اخره قال السعد في شرح
الشمسية ان الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة ا
المحمول هو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لصدق

فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت كل ج ب صدق سلب الا ب عنه
ضرورة من غير عكس لجواز ان لا يكون للموضوع موجود محقق
او مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق
ليس شريك البارى بصير لان الايجاب لا يصدق الا على موضوع
محقق الوجود كما في الخارجية او مقدر الوجود كما في الحقيقية لان
الشيء ما لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع
لانه يرتفع الايجاب وكما ان الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول
للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بان
يتحقق الموضوع ويثبت له المحمول وقوله محقق او مقدر اشارة الى
ان الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا بل هو مختص بالخارجية
والى انه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان او خارجيا لان السلب ايضا
يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين الموجبة والسا
لبة انتهى المقصود نقله منه … لخصوص موضوعها سواء كان
جزئيا حقيقيا نحو زيد كاتب او لا نحو انا زيد وهذا زيد حقيقة وكتب
ايضا ما نصه اي لكون موضوعها شخصا مخصوصا لا بجهة الاشتراك
كقولنا زيد عالم وهذا كاتب وانا قايم فان قيل ان اريد ان مدلول
الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا كاتب وانا قايم ليس كذلك كما
مر من ان اسماء الاشارة والمضمرات موضوعة لمفهومات كلية وان اريد
ان ما صدق عليه الموضوع من الذوات يكون شخصا فمثل كل انسان
حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد انه يكون الموضوع بحيث
يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا انا قايم وهذا

كاتب

كاتب مشارا به الى معين محسوس بخلاف كل انسان حيوان انتهى كلام
السعد في شرح الشمسية … لدلالتها على كثيرين او يجاب بان وجه
التسمية لا يلزم اطراده هذا تامل ع … على كمية الافراد كلها او بعضها
بلفظ يدل على ذلك … والسور في الموجبة كل اي كل الافراد اي لا المجموعي
لانه اذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية
لان المجموع من حيث هو شيء واحد يمتنع الشركة فيه فيكون الحكم
على مثله حكم الشخص انتهى من حاشية الشمسية للقندي على القطب و
قال المولى عصام في حاشيته عليه فان قلت القضية المذكورة اي المحكوم
فيها على المجموع من اي قسم قلت كلمة كل فيه عنوان الموضوع فتكون
مهملة فان قلت فينهدم ما سبق من حكم المهملة انه في قوة الجزئية
لانه لا يجري دخول البعض على المجموعي لانه لا يعقل لافراده
والبعض نقيضه قلت انهدام هذا الحكم … لم يجي من قبل كون
القضية التي موضوعها الكلي المجموعي مهملة بل هو منهدم لكون الموضوع
المفهوم المنحصر في فرد كالاله العالم واجب الوجود والقديم والازلي وا
لشمس والسماء الاولى الى غير ذلك انتهى بحروفه فايدة من حق السور
ان يرد على الموضوع الكلي فان اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي
فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منحرفة والمصنف
لم يعتبر ههنا الانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المنحرفات في الا
ربع لان المحمول المسور اما جزئي او كلي واياما كان فموضوعه اما كلي او
جزئي انتهى من شرح المطالع بحذف بعض … وهو في الموجبة الجزئية
الباقية قال السعد في شرح الشمسية وعلى هذا سبيل التمثيل واعتبار

الكلية … مجموع … يقدر

الاكثر لا على سبيل التعيين فان كل ما يفهم منه بحسب لغة من
من اللغات ان الحكم على الافراد او البعض فهو سور ككلام الاستغراق
والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلاثة
ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبعضية انتهى قوله وفي السالبة
ليس بعض نحو ليس بعض الانسان بحجر ونوع النكرة في سياق النفي
بخلاف غيره فانه ليس في سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدولي
ولي كما في قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بتقديم الرابطة
على حرف السلب بخلاف ليس بعض فان حرف السلب مقدم قطعا
فيكون سلبا قطعا اذ لا يصلح مثله لموضوع العدولي سعد قوله
للانسان كانت الالف واللام في الانسان للحقيقة لا للعموم
ولا للعهد الخارجي والا كانت مسورة لا مهملة انتهى سنوسي
وتامل قوله لا للعهد الخارجي هل تكون حينئذ كلية كما هو ظاهر كلامه
او تكون شخصية وحرره قوله وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد
المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها على المفهوم الكلي
فافهم وكتب ايضا ما نصه فالحكم فيها على الطبيعة من حيث انها كلي
لا على الافراد التي تعرض لها الكلية والجزئية اذ لا شيء من افراد الا
نسان بنوع ولا شيء من افراد الحيوان بجنس وهي اما طبيعية عا
مة ان كان الحكم فيها بقيد العموم كالمثالين السابقين او لا ان لم
يكن كذلك كقولنا الانسان جوهر وقيل ان الطبيعية مهملة وقيل شخصية
فمجموع ما فيها ثلاثة اقوال للسنوسي قوله وان لم تصلح لان تصدق
كلية ولا جزئية خرج به المهملة فانها صالحة لذلك قال السعد في شرح

في شرح

٣٧

في شرح الشمسية وان صلحت لذلك بان يكون الحكم على الافراد كـ
سميت مهملة لاهماله بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد
ان تصلح لذلك من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان
الحكم على ما صدق عليه من الافراد حتى ان قولنا الحيوان انسان مهملة
وان لم تصلح لان تصدق كلية في نفس الامر والمهملة في قوة الجزئية
بمعنى التلازم بينهما في الصدق وهو ظاهر انتهى كلامه بلفظه وبيانه
بزيادة للظهور انه متى صدق حكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق
على جميع الافراد او يصدق على بعض الافراد وعلى التقديرين يصدق
الحكم على البعض فحينئذ صدقت الجزئية صدقت المهملة فبينهما
التلازم وفيه كلام حققه الدواني في شرح التهذيب فارجع اليه فانه
المعول عليه قوله وانما تركها الاكثرون الى اخره قال الناصر في حواشي جمع
الجوامع ما نصه والقول بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم
محله اذا طلبت مجردة لاستحالة وجودها كذلك في الخارج اما اذا
طلبت في ضمن جزئي منها وهو الموجود المقدور عليه فمعتبرة في العلوم فلا
مرية ان امرها في ضمن جزئي منها والا لزم التكليف بالمحال انتهى بلفظه
وكتب ايضا ما نصه بخلاف المهملة لانها وان كانت يستغني عنها
بالجزئية لكن لما كانت في قوتها صح ان تستعمل في الحجة على انها جزئية
فلهذا تعرض المص وغيره لذكرها ويحتمل ان المولف انما لم يتعرض لذكر
الطبيعية لرجوعها الى المهملة والشخصية بناء على قول من قال بذلك فيها والله
اعلم سنوسي وكتب ايضا ما نصه قوله وانما تركها الاكثرون الخ مخصـ
قوله واسم الشرطية الى اخره في بعض الشروح والشرطية ان كان الحكم فيها

بالاتصال والانفصال في زمان معين مخصوصة والا
فان بين فيها كمية الازمنة جميعها او بعضها فمحصورة
والا فمهملة وبالجملة الازمنة واوضاع المقدم فيها بمنزلة افراد
افراد الموضوع في الحملية انتهى كلامه قوله مخصوصة وهي التي
خصص فيها اللزوم والعناد بزمان او مكان او حال كقولنا ان
كان زيد منتصبا للشمس وقت الضحى فله ظل وزيدا اما ان يكون
في البحر مكتوفا واما ان لا يغرق انتهى شرح اخر قوله ودايما الى
اخره اي في المتصلة قوله نحو ان كانت الشمس الى اخره متصلة
مهملة قوله واما ان يكون العدد الى اخره منفصلة مهملة قوله وفي
المنفصلة دايما الى اخره اي الموجبة الكلية كما في بعض الشروح ايضا
وكتب ايضا ما نصه قوله وفي المنفصلة دايما ظاهره انه لا يكون
سور في المتصلة وعبارة بعض الشراح وسور الشرطية الموجبة
الكلية لا سيما التي يسميها النحويون كلم المجازاة وكلما ودايما وما في
معناهما والجزئية قد يكون ونحوه والسالبة الكلية ليس البتة
وشبهه والجزئية قد لا يكون وحرف السلب مع سور الايجاب
الكلي والاطلاق لفظ لو وان واذا في الاتصال واما في الانفصال
للاهمال انتهى كلامه وكتب على قوله في هذه الحاشية واما في الا
نفصال ما لفظه اي واطلاق لفظ اما في الانفصال قوله فيهما ليس
البتة اما في المتصلة فكقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما ان يكون
العدد زوجا او فردا قوله لا بد لها من كيفية اي لا بد لكل نسبة

وعبارة القطب نسبة المحمول الى الموضوع سوا كانت
بالايجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة
واللاضرورة والدوام الى اخره وفيه ايضا وتلك الكيفية الثابتة في
نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملفو
الملفوظة او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة
تسمى جهة القضية ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت
كاذبة الى اخره ما ذكره قوله وتسمى مادة وعنصر القضية واصلا
للقضية قوله فان ذكر لها لفظ الى اخره ظاهره ان اللفظ مثل الضرورة
مثلا يدل على تلك الكيفية الواقعة في نفس الامر التي هي مادة القضية
وفي كلام بعضهم ما يدل على ان اللفظ يدل على الكيفية المعتبرة
عند العقل اذ الالفاظ انما هي بازاء الصور فراجع القطب وشرح
الشمسية للسعد وكتب ما نصه كالضرورة واللاضرورة والدوام
واللادوام قوله سميت القضية موجهة وتسمى ايضا منوعة
ورباعية لكونها ذات اربعة اجزا قوله اولا ولا اي لا ضرورية ولا
دايمة بان تكون مطلقة من قيد الضرورة والتوقيت بان حكم
فيها بثبوت المحمول او انتفائه في الجملة سوا كان ضروريا او لا
دايما او لا نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولا شي من الانسان
بمتنفس بالاطلاق العام فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه
ليس ضروريا ولا دايما بل بالفعل اي المحمول ثابت للموضوع او مسلوب
عنه في الجملة قوله في ثلاث عشرة قضية ست منها بسايط وسبع
مركبات وقد زاد السعد في تهذيبه على البسايط الست الوقتية

قوله واللادوام [illegible]

المطلقة والمنتشرة المطلقة للاحتياج الى معرفتها في المركبة
فصار المجموع خمسة عشر الضرورية المطلقة بسيطة
وكتب ايضا ما نصه وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة اي
ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او نفيه عنه ما دام ذات الموضوع
~~وكتب ايضا ما نصه وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة اي~~
~~ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او نفيه عنه ما دام ذات الموضوع~~
نحو كل انسان حيوان بالضرورة في الموجبة وفي السالبة نحو لا شيء
من الانسان بحجر بالضرورة فانه حكم فيها بضرورة سلب الحجر
عن الانسان في جميع اوقات وجود الموضوع وانما سميت ضرورية
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها
بوصف او بوقت والمشروطة العامة وهي من البسائط هي التي
حكم فيها بضرورة النسبة باعتبار وصف الموضوع اي يكون لوصف
الموضوع دخل في تحقق الضرورة نحو قولنا في الموجبة كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع
ليس ضروري الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان
مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصاف ذات الموضوع
بوصف الكتابة وفي السالبة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع
ما دام كاتبا فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب
ليس بضروري عن افراد الانسان مطلقا من غير ان يكون
كاتبا و بغير الا بشرط اتصافها بالكتابة وسميت مشروطة
لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لانها اعم من المشروطة

الخاصة المركبة كما هو مبين والمشروطة الخاصة وهي مركبة
هي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط وصف الموضوع مع قيد
اللادوام بحسب الذات ففي الموجبة نحو بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا لا دائما وفي السالبة بالضرورة لا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع ما دام كاتبا وتركيبها من موجبة مشروطة عامة و
سالبة مطلقة عامة ان كانت موجبة وان كانت سالبة فتركيبها
من مشروطة عامة سالبة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي
الجزء الثاني وكتب ايضا ما نصه قوله والمشروطة العامة بسيطة وهي
التي حكم فيها بالضرورة بشرط وصف الموضوع مع قيد اللادوام بحسب
الذات والوقتية الحصر المنتشرة قال في القطب واعلم ان الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة قضيتان بسيطتان غير معدودتين في
البسائط حكم في احداهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة
في وقت ما واما الوقتية المركبة وهي المرادة هنا فهي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه في وقت معين من اوقات
وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات في الموجبة نحو بالضرورة
كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها
من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول وهو كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام اعني قولنا
لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة و
قتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة كما هو مبين وكتب ايضا ما نصه قوله
والمنتشرة قضية مركبة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع

او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دايما
بحسب الذات فالموجبة بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دايما
وفي السالبة نحو بالضرورة لا شي من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دايما
قوله الدايمة المطلقة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها
ايجابا دايما كل انسان دايما حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت
الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا نحو قولنا دايما لا
شي من الانسان بحجر فان الحكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان
مادام ذاته موجودة والعرفية العامة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا
بالعنوان ومثالها ايجابا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وسلبا
لا شي من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا وسميت عرفية
لان العرف يفهم منه السالبة هذا المعنى فانه يفهم من لا شي من
النايم بمستيقظ سلب المستيقظ عن النايم مادام نايما والعرفية بالنايم
الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات اي
المحكوم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع مع قيد اللادوام
الذاتي فيكون جزوها الاول في الموجبة موجبة عرفية والثاني سا عامة م
لبة عامة وهي مفهوم اللادوام وفي السالبة من سالبة عرفية
عامة ومطلقة وهي اعم من المشروطة الخاصة الممكنة العامة موجبة م
وهي بسيطة هي حكم فيها سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم
نحو كل نار حارة بالامكان العام في الموجبة وفي السالبة لا شي من
محرقه

الحار

الحار بارد بالامكان العام والممكنة الخاصة وهي مركبة هي التي حكم
فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الايجاب والسلب نحو كل
انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شي من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص ومعناهما ان ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه ليسا بضروريين
وتركيبها من موجبة وسالبة من ممكنتين عامتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ
حتى انها ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عبر بعبارة سلبية
كانت سالبة وكتب بعض المحققين ما نصه على قوله العرفية بسيطة وعلى
قوله العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات فهي مركبة جزوها الاول عرفية عامة والثاني مطلقة عامة
مخالفة لها في الكيف وهي اعم من المشروطة الخاصة لان الضرورة في الوصفية العامة
توجب الدوام الوصفي من غير عكس وكتب على قوله الممكنة بسيطة وعلى
قوله الممكنة الخاصة مركبة قوله الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة
وهي بسيطة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
نحو قولنا في الايجاب كل انسان متنفس بالاطلاق العام وفي السلب لا شي
من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية
اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من ضرورة او دوام او لا دوام او لا ضرورة
يفهم منها فعلية النسبة اي يفهم منها ان المتنفس مثلا ثابت
للانسان بالفعل ولا يفهم منه اي ثبوته بالامكان فلما كان حيث
هذا المعنى مفهوم القضية سميت القضية مطلقة وانما كانت عامة
لانها اعم من الوجودية اللادايمة او اللاضرورية قوله والوجودية

اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات فهي مركبة وتركيبها موجبة او سالبة من مطلقتين
عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام ومفهومه مط
مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا نحو كل انسان ضاحك
بالفعل لا دائما ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا دائما
قوله الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد
اللاضرورة وتركيبها ان كانت موجبة من موجبة مطلقة
عامة وسالبة ممكنة عامة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
لا دائما بالضرورة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة مطلقة
عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللا
ضرورة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة
قوله لعلاقة اي لملاحظة امر يوجب الانفصال قوله كا ع
لعلية اي بينهما قوله والتضايف بينهما بان يكون كل منهما مع
الاخر ضرورة خارجا وذهنا فتنبه قوله لا لعلاقة اي لا لملا
حظة علاقة فلا ينافي ان المعية امر ممكن لا بد له من علة ففي
الاتفاقية ايضا العلاقة المقتضية للاجتماع متحققة لكنها غير
ظاهرة وغير معلومة قوله والمنفصلة الى اخره كما تنقسم المتصلة الى
لزومية واتفاقية كذلك تنقسم المنفصلة الى عنادية واتفاقية
والعنادية هي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذات الجزئين والا
تفاقية هي التي يحكم فيها بالتنافي لا لذات الجزئين بل لمجرد ان اتفق

في

في الواقع ان وجد بينهما منافاة كقولنا اللااسود واللاكاتب
اما ان يكون هذا اسود او كاتبا فهي حقيقية لانه وان كان بينهما
فاة بين مفهومي الاسود والكاتب لكن انتفى السواد وانتفاء ٢ تحققهم
الكتابة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد
ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لا
نهما لا يصدقان ويكذبان لانتفاء اللاسود والكتابة معا في الواقع ١ والكتابة
ولو قلنا اما ان يكون هذا اسود او لا كاتبا كانت مانعة الخلو لا
نهما لا يكذبان ويصدقان لتحقق السواد واللاكتابة بحسب الواقع ٢ واللاكتابة
انتهى من شرح اخر قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا اي كما
في السوالب وجوبي اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمتسا
ويين وكذب ايضا مانعة اي حكم فيها بالتنافي بين الشيئين
اي لا يمتنع اجتماعهما في الصدق والكذب كما في الموجبات نحو
هذا الشيء اما واحدا او كثيرا فان الواحد والكثير وان اجتمعا في الو
جود لكن كون الشيء واحدا وكثيرا معا لم يتحقق ولم يجتمع
في نفس الامر فليتدبر وفي هذا التقرير اشارة الى دفع اشكال
اورده بعض الافاضل مذكور في القطب مع جوابه فراجعه
ليتضح لك ذلك كمال الاتضاح قوله مانعة الجمع والخلو معا وتركب
من الشيء ونقيضه ومساوي نقيضه كما قال في المتن فان زوج مساو
لنقيض فرد وفرد مساو لنقيض زوج قوله مانعة الجمع فقط وتركب
من الشيء والاخص من نقيضه كقولنا الجسم اما ابيض او اما اسود فكل
واحد من الطرفين اخص من نقيض الاخر فاسود اخص من نقيض الابيض

وهو ليس بابيض فكلما صدق اسود صدق ليس بابيض ولا ينعكس
اذ قد يكون اعم وكذا الكلام في مثال المتن فكل واحد من الطرفين
اخص من نقيض الاخر فشجر اخص من نقيض حجر وهو ليس بحجر
فكلما صدق شجر صدق ليس بحجر ولا ينعكس اذ قد يكون ليس بحجر
ولا شجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا الكلام في الحجر فانه اخص من
نقيض شجر فان قلت هل يصح ان يكون الضابط فيهما ان تركيبه تكون تم
من الضدين لانهما لا يجتمعان وقد يرتفعان قلت الظاهر انه لا يصح
اذ لا يتمشى الحال فيهما على الضدين نحو لو كان احدهما وجوديا والاخر
عدميا يمكن ان تنعقد فيه مانعة الجمع نحو اما ان يكون هذا انسانا
او لا حيوانا فان كل منهما اخص من نقيض الاخر فافهم هكذا ذكره التقرير
ولعله صواب ان شاء الله تعالى قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا
فقط اي في الموجبة او اللاتنافي في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا
هذا الانسان حيوانا او زنجيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما

مكرر — قوله مانعة الجمع فقط والتركيب من الشيء والاخص من نقيضه
كقولنا الجسم اما ابيض واما اسود فكل واحد من الطرفين اخص من الا
خر فاسود اخص من نقيض ابيض وهو ليس بابيض فكلما صدق اسود
صدق ليس بابيض ولا ينعكس اذ قد يكون اعم وكذا في مثال المتن
فكل واحد من الطرفين اخص من نقيض الاخر فشجر اخص من نقيض
حجر وهو ليس بحجر فكلما صدق ليس بحجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا ا
الكلام في الحجر فانه اخص من نقيض شجر فان قلت هل يصح ان يكون الضا
بط فيهما ان تكون مركبة من الضدين لانهما لا يجتمعان وقد يرتفعان

قلت

قلت الظاهر انه لا يصح ان يتمشى الحال فيهما على الضدين ولو
كان احدهما وجوديا والاخر عدميا يمكن ان تنعقد فيه مانعة
الجمع نحو اما ان يكون هذا انسانا او لا حيوانا فان كلا منهما اخص
من نقيض الاخر فافهم هكذا ظهر في التقرير ولعله صواب ان شاء

مكرر — الله تعالى قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط اي في الموجبة
او اللاتنافي في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
او زنجيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما قوله مانعة الخلو
فقط وتتركب من الشيء والاعم من نقيضه كمثال المص فان
لا يغرق اعم من نقيض في البحر وهو كونه ليس فيه لان عدم
الغرق يصدق مع البحر ومع عدمه وكذلك قولهم في البحر
اعم من نقيض لا يغرق وهو يغرق لان كون الشيء في البحر
يصدق مع غرقه ومع عدمه ونحو قولك اما ان يكون هذا
حيوانا او لا انسانا فان اللاانسان اعم من نقيض حيوان وهو لا
حيوان قوله بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط اي في الموجبة او اللاتنافي
في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فا
نه يجوز ارتفاعهما معا دون اجتماعهما ونحو زيد اما ان لا يكون
في البحر واما ان يغرق فان عدم كونه فيه وغرقه يكذبان ولا
يصدقان وكل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سا
لبته وصدق سالبته منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة
منع الخلو كذب فيها سالبته وصدق سالبته منع الجمع قوله في غير
البحر كالبر مثلا قوله في البحر ولا يغرق بكون في سفينة او عائما قوله
تمامه

في
وسميت الاولي حقيقية وتسمي الثانية حقيقية اتساعا اذ لا تنافي
بين طرفيها تنبيه قد يطلق كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو
علي ما هو اعم من الحقيقية فيراد بمانعة الجمع ما حكم فيها بالتنافي او
اللاتنافي في الصدق مطلقا ويراد بمانعة الخلو ما حكم فيها بالتنافي او اللا
تنافي في الكذب مطلقا فقط وقد تكون المنفصلات اي كل وا
حدة منها وليس المراد المجموع اذ هو ذوات اجزاء قطعا من غير ثنائية
تركيب طبع اجزا ثلاثة كما في مثال المتن او اربعة او خمسة
او ازيد وتسمي القسمة الحاصلة من اثنين مثناة والحاصلة من
ثلاثة مثلثة والحاصلة من اربعة مربعة نحو الكلمة اما اولا وثان
او ثالث او رابع ومن الخمسة مخمسة نحو الكلي اما جنس او نوع او فصل
او خاصة او عرض عام ومثال ذوات الاجزاء الغير المحصورة هذا العد
د اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة وهلم جرا كقولنا
هذا ح العدد الي اخره في الحقيقية واما مانعة الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا
الشيء شجرا او حجرا او حيوانا في مع كذبا لجواز ان يكون شيئا اخر
واما مانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا او لا حجرا
او لا حيوانا فانها لا تكذب جميعا اي بان يكون شجرا او حجرا او حيوانا في
بل تصدق انتهى من شرح اخر هذا في الموجبة واما السالبة الحقيقية
ذات الاجزا فكقولنا ليس اما ان يكون زيد اسودا او كاتبا او قايما او لو
قلت او طويلا كانت ذات اربع وعليه فقس واما سالبة منع الخلو
ذات ثلاثة صدق فيها موجبة منع الجمع كما تقدم مثاله كذب فيها سا
لبة وصدق فيها سالبة في الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء شجرا

او حجرا او حيوانا واما سالبة منع الجمع ذات الاجزا فكل ما بة صدق
فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبتها وصدق سالبة منع الجمع
الي آخره ٢ نحو قولنا ١ اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا ولا حيوانا وكقولنا ٢ وكاثني عشر
العدد اما زايدا او ناقصا او مساو كالستة فان كسورها المجتمعة مساوية
عليه وهي النصف والثلث والربع والسدس اذ المجموع خمسة
عشر فالعدد يسمي زايدا بهذا الاعتبار وان كانت الكسور اي
المجتمع منها ناقصة يسمي ناقصا كالاربعة فان كسورها النصف والربع
والمجتمع ثلاثة واعلم ان حمل الزايد علي اثني عشر حمل حقيقي عرفي
ذكانه مجاز لغوي اذ الزايد انما هو الخمسة عشر لا الاثني عشر
فهو من قبيل تسمية الشيء باسم كله لان الاثني عشر جزء الخمسة
عشر ولا بعد في ذلك لانه اي قولنا العدد الي اخره الحقيقية
ومانعة الخلو يعني بخلاف مانعة الجمع فان طرفيها يرتفعان كما مر
فلا ينافي الايراد فيها هنا اي فيما اذا كانت ذات اجزا مثلا
واجيب الي اخره انظر هل يتم هذا الجواب بالنسبة الي مانعة
الخلو بان الاصل تنفيهن كالمساوي مثلا مع الزايد او الناقص والمساوي
والاصل العدد اما مساوي الي اخره اي مثلا وعلي قياس العدد اما
زايد او غير زايد او العدد اما ناقص او غير ناقص وغير الزايد في المثال
الاول اما ناقص او مساو وغير الناقص في المثال الثاني اما مساو او زايد
فافهم فالعناد حقيقة انما هو بين المساوي وغيره يعني او
بين الناقص وغيره قال السعد في شرح الشمسية وان رجعنا الي
التحقيق فالمنفصلة مطلقا لا تتركب الا من جزءين لانها لا تتحقق

او الزايد او بين وغيره

الناقص او الزايد مع

او الثلاثة ثم الاربعة صار المجموع ستة مساويا للستة فان كسورها النصف والثلث والسدس والمجموع فعليه

بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا يكون الا بين اثنين فعند
زيادة الاجزا تتعدد المنفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة فهي
حقيقيات على معنى انه اما اسم او غيره وغيره اما كلمة او غيرها واذا قلنا اما ان
يكون هذا الشي شجرا او حجرا او انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات
الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا لا شجرا ولا حجرا ولا انسانا فهي ثلاث
منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال بين كل امرين واعلم انه ليس
كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون احدى المنفصلات
الثلاث لانه قال في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي اصناف اخر
غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولنا رايت اما زيدا واما عمرا وان العالم
اما ان يبعد الله او ينفع الناس النهي قوله وهذا انما المساوي غيره
الصادق بالزايد والناقص قوله واعلم ان المنفصلة تنوع المنفصلات اليها
قد بين هذا الاجمال بعض الشراح فقال وتنقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها
الى اقسام فاقسام المتصلة تسعة الاول من حمليتين نحو كلما كان الشي انسانا
انسانا فهو حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشي انسانا
فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو
متى كان دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما
بمتساويين او غير منقسم الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان طلوع
الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس
عكسه نحو متى كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار بلزوم
لطلوع الشمس السادس من حملية ومنفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما
زوج او فرد السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد الثامن

من متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ودايما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
التاسع عكسه نحو متى كان دايما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
النهار موجودا فدايما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واقسام
المنفصلة ستة الاول من حمليتين نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا
الثاني من متصلتين نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار الثالث من منفصلتين
نحو اما ان يكون هذا العدد اما زوجا او فردا واما ان يكون ليس اما زوجا واما
فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو اما ان يكون طلوع الشمس علة لوجود
النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حملية
ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا ليس عددا واما ان لا يكون زوجا او فردا
السادس من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان كلما كانت الشمس طالعة فا
لنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قوله
او من شرطيات متصلة او منفصلة قوله اختلاف بمنزلة الجنس قوله فصح
قضيتين حقيقيتين لا المجازيتين كاطراف الشرطيات قوله خرج به
اي بقضيتين قوله مفردين كالسما والارض والانسان واللاانسان قوله
بالايجاب فصل ثالث قوله وبالعدول نحو لا زيد لا كاتب قوله والتحصيل نحو
زيد ليس بكاتب قوله وبغير ذلك كالحملية والشرطية قوله بحيث فصل ثا
لث قوله لذاته فصل رابع اي بالحيثية المذكورة وهي كون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة لذاته الاختلاف قوله المخصوصين حمليتين او شرطيتين
قوله المخصوصين حمليتين او شرطيتين قوله المحصورتين حمليتين

اوشرطيتين قوله وزاد المتاخرون هذه الوحدات الى اخره
زيعا المشهورات وحدة الزمان والجهات والاضافة والقوة والفعل
مندرجة تحت وحدة المحمول لاختلاف المحمول باختلافهما لان
النايم ليلا غير النايم نهارا وكذا البواقي واما وحدة الشرط والجزء
والكل فمندرجة تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافها لان
الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود انتهى شرح اخر
ثم رايت المولى سعد الدين في شرح الشمسية قال ما نصه وههنا
نظر وهو ان جعل وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى وحدة المو
ضوع والبواقي الى وحدة المحمول مما لا يصح على اطلاقه لانه اذا
عكست القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت
وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع
فالاولى القول برجوع جميع الوحدات الى وحدة الموضوع وا
لمحمول من غير تخصيص بل الصواب ما ذكره بعضهم من الاكتفاء
بوحدة النسبة الحكمية الخ قوله لاستلزامهما الى وحدتي المو
ضوع والمحمول قوله البقية اي وحدة الزمان المذكور وما
بعدها قوله بعضهم هو الفاراني على ما في بعض الشروح قوله
بدل الموضوع والمحمول الى اخره كان يقال مثلا لا بد فيهما من اتحاد
المقدم في كل من الشرطيتين وكذا التالي في كل منهما وكذا لا بد فيها
من الاتحاد في الزمان قوله وفي لتحقق المحصورات اي الاربع
الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية واما
المهملة فهي في حكم الجزئية قوله والمراد المحصورات لان التناقض

هذه الصفحة مكررة فاتركها

بالاتصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون الا بين شيئين فسند
زيادة الاجزا بعدها المنفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة
فهي منفصلات على معنى انه اما اسم او غيره وغيره اما كلمة او غيرها واما
اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او انسانا فهي ثلاث
منفصلات مانعات الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا لا شجرا او لا
حجرا ولا انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال
بين كل اثنين واعلم انه ليس كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب
ان يكون احدى المنفصلات الثلاث لانه قال في الاشارات وقد
يكون لغير الحقيقي اصناف اخر غير مانعات الجمع ومانعات الخلو كقولنا
رايت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس انتهى
قوله وهذان اي المساوي وغيره الصادق بالزايد والناقص قوله
واعلم ان المنفصلات والمتصلات الى اخره قد بين هذا الاجمال بعض
الشراح فقال وتنقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها الى اقسام فاقسام
المتصلة تسعة الاول من حمليتين نحو كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني
من متصلتين نحو ان كان كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فهو كلما لم
يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو ان كان دايما اما ان
يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير
منقسم الرابع من حملية ومتصلة نحو ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار
فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه نحو ان كان كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس السادس من حملية و
منفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما زوج او فرد السابع عكسه نحو كلما كان

انما هو بين قضيتين من الاربع لا بين الاربع قوله بعد اتفاقهما
الى اخره هذا كله اذا لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد
في تحقق المحصورات والمخصوصات جميعا مع رعاية الشروط
جميعا من الاختلاف في الجهة لعدم تحقق التناقض
عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكر لانه في مادة الا
مكان الخاص تكذب الضروريات كقولنا بالضرورة كل انسان
كاتب بالضرورة ليس كل انسان بكاتب وتصدق الممكنات
كقولنا بالامكان العام كل انسان كاتب بالامكان العام ليس
كل انسان بكاتب لان امكان السلب لا يرفع امكان الايجاب انظر
تتمته في شرح الشمسية فانه مفيد قوله اي الكلية والجزئية
اي بان تكون احداهما مسورة بسور الكلية والاخرى بسور
الجزئية او بما في حكمه من الاهمال حقيقة وهو ظاهر قوله
لان الكليتين الى اخره يعني لانهما اي الموجبتين المختلفتان لو كانتا كليتين
لم يتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة
يكون الموضوع فيها اعم من المحمول كالمثالين المذكورين في المتن
وعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والا
لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان
كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجز كذ
ب الكليتين ولم يصدق الجزئيتين بشرح اخر قوله والتقبيضا
الجاهرة هو في المعنى من تتمة قوله لان الكليتين الى اخره والمعنى
انه لا يقع التناقض بين الكليتين لانه لو كان كذلك لم يرتفعا

وقد

وقد ارتفعا فكذبهما اي ارتفاعهما دليل على عدم تناقضهما وكذ
لك الجزئيتان لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا في ا
لصدق فدل ذلك على عدم التناقض بينهما هذا ايضاحه
وهو سهل قوله وهذان المثالان اي السابقان في قول المتن
كل انسان حيوان الى اخره قوله ومثال الشرطيتين قال بعض
الشراح هذا اذا كانت القضية حملية اما اذا كانت شرطية
فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف اي الايجاب
والسلب الموافقة لها في الاتصال والانفصال وفي اللزوم وا
لعناد فنقيض اللزومية الموجبة الكلية اللزومية السالبة الجزئية
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وقد لا يكون
اذا كان انسانا فهو حيوان وهكذا البواقي انتهى قوله كلما الخ
قضية موجبة كلية شرطية اتفاقية وقوله ليس كلما الى اخره
قضية سالبة جزئية شرطية لان من سور السوالب الجزئية
ليس كل وليس بعض وبعض ليس كما صرحوا به في شرح الرسالة وغيره
فهي نقيض الموجبة الكلية وانما اورد الاتفاقية مثالا وان كان الاولى ان
يمثل بالقضية الشرطية اللزومية قال بعض افاضل المدرسين لان التناقض
اذا وقع في الاتفاقية فاحرى ان يكون في اللزومية وانما نص عليها لانه
قد يخفى التناقض فيها فتامل قوله والمهملتان اي الموجبة والسالبة
قوله في قوة الجزئيتين يعني فكما لا يكون بين الجزئيتين تناقض لا
يكون بين المهملتين تناقض كما بين مهملة وكلية بان تكون المهملة مو
جبة والكلية سالبة وبالعكس كما بين الكلية والجزئية نحو قولنا الشيء من

الانسان بكاتب ونقيض السالبة المهملة كقولنا الانسان ليس
بكاتب والموجبة الحملية نحو كل انسان كاتب قوله وعكسه اي تبد
يل الطرف الثاني بنقيض الطرف الاول والحاصل ان عكس النقيض
الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي
بالنقيض الاخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم الكلي
كقولنا في كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان وخرج بقولنا ذا
ت الترتيب الطبيعي المنفصلة ب فانه ليس في طبع احد طرفيها
ما يقتضي كونه مقدما بخلاف المتصلة اذا نظرنا لطرفيها فقد يقتضي
طبع احدهما وذاته ما يقتضي كونه مقدما له لا تاليا كقولنا كلما
كان هذا انسانا كان حيوانا فان في طبع كونه انسانا اقتضى كو
نه ملزوما للحيوانية هكذا قرر السعد ثم قال ولا يخفى ان هذا
في بعض المتصلات انتهى يعني لا في كلها لانه اذا كان المقدم
معلولا والثاني علة او كانا معلولي علة واحدة او كانا متضايفين
فليس في طبع المقدم ان يكون الاول مقدما والثاني تاليا انتهى
وقولنا مع بقاء الصدق اي السلب والايجاب تفسير للكيف
والكم عبارة عن الكلية والجزئية قوله كلما لا حيوان الى اخره
هذه قضية موجبة معدولة الطرفين وهي عكس ما قبلها وهو
كل انسان حيوان ليس كل حيوان انسانا قوله ليس حيوانا نقيض
التالي قوله بانسان عين الاول قوله لتوافقهما فيهما اي الايجاب
والسلب قوله ان يسمى تبديلا لان العكس يطلق على
معنيين على القضية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى نفس

التبديل

التبديل فلو لم يسم به لربما صار معنى ثانيا وهو الحصول قوله
مع بقاء السلب والايجاب لو قال مع بقاء الكيف كان اخصر
قوله ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ومن ثم حاول بعضهم ٢ كذب الملزوم
تصحيح المتن حيث قال والتكذيب على معنى انه ان كذب
اللازم كذب الملزوم وليس المراد انه متى كذب الملزوم كذب
اللازم فانه فاسد كما بينه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله فان
كل حيوان انسان كاذب الى اخره لكن يبعد تلك المحاولة مع
كونه خلاف ما دل عليه سياق الكلام فيبطل قوله والتكذيب
تبدا الى ان الحد ثم بدونه فافهم قوله وهو بعض الانسان
حيوان موجبة جزئية عكس الكلية السابقة وهي صادقة بخلاف
الاصل فانه كاذب قوله في عبارة البعض المراد بالبعض المضاف
الشامل لكل منهما قوله لتناوله الشرطيات ذات الترتيب الطبيعي
وهي الشرطيات المتصلات لان الترتيب بين الطرفين فيها
طبيعي قطعا يعني المغايرة بين تقديم كل واحد من الطرفين و
تاخيره فصح العكس فيها بخلاف المنفصلات فانه لا فرق في
المعنى بين تقديم احد الطرفين فيها وتاخيره فلم يسم تبد
يل احد طرفيها بالاخر عكسا اذ العكس لازم لاصل القضية
واللازم لا بد ان يغاير الملزوم في المعنى وكتب ايضا ما نصه
فنقول في المتصلة كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وعكسه
المستوي قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا قوله ينبغي

[illegible]

وصفيهما العنواني مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فههنا ثلاثة
اشيا ذات الموضوع وهو افراد الانسان ووصف الموضوع الذي
هو الانسان ويقال له الموضوع والذكر والعنوان ووصف المحمول
الذي هو الحيوان ولا شك ان قولك بعض انسان لم يصير الحيوان
افراد الانسان مفهوم الحيوان وبالعكس بل هما بحالهما وموضوع
العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله وصف الموضوع وكذلك
الحال في لا شي من الحجر بانسان فتامل في شرح الغرة قوله ذات المحمول
اي في الاصل قوله ومحموله اي محمول الموضوع في العكس قوله الاخص
وهو انسان قوله الاعم وهو حيوان بل تنعكس جزئية للزوم الصدق
في لزوما كليا في سائر المواد قوله فانا نجد هذا استدلال على
المدعي السابق وهو احد طرق ثلاث ويسمى هذا طريق
الافتراض وذكر الشيخ الطريقين الاخرين وهما طريق الخلف
وطريق العكس وقد اوضحهما بعض الشراح بقوله وثانيهما
الخلف وهو ان نضم نقيض الاصل لينتج من الشكل الاول محالا
كما يقال متى صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شي من الحيوان
بانسان ونضمه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه حيوان ولا شي
من الحيوان بانسان ينتج لا شي من الانسان وليس بعضه بانسا
ن هذا خلف لامتناع سلب الشي عن نفسه وثالثها طريق
العكس وهو ان نعكس نقيض العكس ليرتد الى ما ثبت في الاصل كما قال

يقال متى صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شي من
الحيوان بانسان وينعكس الى لا شي من الانسان بحيوان على ما
سيجي من ان السالبة تنعكس سالبة كلية فيلزم التنافي بين الا
نسان والحيوان وقد كان الاصل كل انسان او بعضه حيوان هذا
خلف فيثبت ان الموجبة الكلية والجزئية تنعكس جزئية انتهى
ما اردنا منه وفيه ابتهاج تامل قوله شيا معينا وليكن كزيد
مثلا كما في بعض الشروح موصوفا بالانسان والحيوان فاذا جعلنا
ذلك الشي موصوفا بالانسان وحملنا عليه الحيوان كان دليل اصل
القضية وان جعلناه موصوفا اي الحيوان وحملنا عليه الانسان كان
ذلك عكس القضية شرح اخر قوله وهو الحيوان الناطق الظاهر
انه تفسير للشي وعبارة الكافي اذا قلنا كل انسان حيوان فانا نجد
شيا معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان انتهى
اي ما صدق عليه الانسان كزيد وعمرو وبكر كذا في بعض الهوامش
وبعضها البعض اي شخص الانسان قوله ولانه اذا صدق الى اخره
كلسه عبارة الكافي بالحرف غير انه حذف اولها قوله والا وجب
ان يقال الخلف الى اخره تامل وقد وجه في بعض الحواشي الا و
لوية فليراجع قوله كل انسان الى اخره موجبة كلية قوله بعض الى اخره
موجبة جزئية عكس الموجبة الجزئية السابقة ويلزم صدق
الاصل وهو هنا الموجبة الكلية صدق عكسه وهو هنا الموجبة
الجزئية كما تقدم قوله والا اي والا يصدق بعض الحيوان انسان

وهي الموجبة الجزئية قوله نقيضه وهي السالبة الكلية قوله و
هو لا شيء الى اخره اقول الاولى ان يقول وينعكس لا شيء من
الحيوان بانسان الى قولنا لا شيء من الانسان بحيوان فيلزم التنا
فاة الى اخره قوله او يضم ذلك النقيض اي نقيض العكس
وهو لا شيء من الحيوان بانسان الى الاصل وهو كل انسان حيوان
وكتب ايضا ما نصه قوله او يضم ذلك النقيض الى اخره هذا
اشارة الى دليل الخلف وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج
محالا من الشكل الاول كما بينه الشيخ بقوله هكذا الى اخره وا
شار بقوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم الخ الى د
ليل العكس قال السعد في شرح الشمسية الثالث طريق
العكس وهو ان يعكس نقيض العكس لينتج ما في الاصل فيكون
نقيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا ينافي الاصل
لم يشمل المناقضة والمضادة مثلا اذا صدق حينئذ كل ب ا
وبعض ب ج بالاطلاق فلم يصدق بعض ب ج بالاطلاق
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دائما وينعكس
الى لا شيء من ب ج دائما وهو مضاد للاصل الكلي اعني كل ج
ب ومناقض الاصل الجزئي اعني بعض ج ب وهذا الطريق
يعني طريق العكس يجري في السوالب ايضا الى اخر ما بينه
يعني بخلاف طريق الافتراض على ما اخره فليراجع السيد
من احب الاطلاع عليه قال العصام في حواشيه الخلف مطلقا
هو اثبات الشيء بابطال نقيضه كما سيجيء سواء كان الابطال بضم

نقيض

نقيض ليتوصل بانعكاسه الى ما ينافي الاصل المفروض الصدق فر
فليس عكس النقيض خارجا عن طريق الخلف الا ان يدعى
ان الخلف في باب العكس اصطلاح مغاير لمطلق الخلف ولا
موجب لهذه الدعوى انتهى وكتب ايضا ما نصه قيل انما
سميت خلفا لان المتمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقيضه
فكانه ياتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسميته
تسمية القياس الذي يساق الى المطلوب ابتداء اي من
غير تعرض لابطال بالمستقيم وعبارة شرح المطالع الثالث
طريق العكس وهو ان نعكس نقيض العكس ليرتد الى نقيض الا
صل ان كان جزئيا او ضده ان كان كليا مثلا اذا صدق كل ج ب اي
بعض ج ب بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ب ج با
لاطلاق والا لصدق لا شيء من ب ج دائما وينعكس الى لا شيء
من ج ب على ما سيجيء وقد كان الاصل او بعضه ب هذا خلف كل ج ب
والنقيض فيه انه يقال صدق الاصل مع لازم نقيض العكس
ممتنع لاستلزامه اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئيا
فظاهر واما اذا كان كليا فلانه يستلزمه الجزئيتين فيمتنع صدق
الاصل بدون العكس وهو المعنى الملزوم انتهى المقصود ولعله منه
قوله ينتج اي من الشكل الاول قوله والموجبة الجزئية ايضا الى اخره
قال بعض الشراح ولقائل ان يمنع انعكاس الموجبة الى الموجبة
الجزئية الا الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا بعض الانسان زيد
ولا يصدق بعض زيد انسان او زيد بعض الانسان انتهى كلامه
بل عكسه وهو زيد انسان صح

العكس مع الاصل لينتج محالا او العكس للنقيض ...

وفي بعض الشروح ايضا لا يقال هذه الحجة منقوضة لانها
لو صحت لا ينعكس قولنا بعض الانسان زيد الي قولنا بعض زيد
انسان ولم ينعكس اليه لكذبه وصدق الاصل لانا نقول
ليس المراد بزيد ههنا معناه الجزئي اذ المعني الجزئي لا يقع
محمولا بل المراد المفهوم الكلي وهو المسمي بزيد فقولنا بعض الا
نسان زيد معناه فبعض الانسان يسمي بزيد فينعكس الي قولنا بعض
المسمي بزيد انسان فلا نقض وفي ذلك الشرح ايضا واعلم ان
المخصوصة لا تنعكس اذ العكس كما مر جعل [illegible] مفهوم الموضوع
محمولا وهذا فيها جزئي فلا يكون محمولا فلا ينعكس نحو قولك هذا
زيد اي زيد هذا لان مفهوم هذا كلي ومفهوم هذا اذا كان
جزئي اي تلك الذات المشخصة وكذا حال الزيد بن فلان من
جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا في شيء النهي من نسخة محرفة
قوله لانا نجد شيئا اي بعضنا قوله لزم ان يصدق الي اخره
وهو عكس الاصل وانما لزم ذلك لان العكس لازم للقضية قوله
ليصدق نقيضه وهو السلب الكلي لان الموجبة الجزئية
نقيضها السالبة الكلية قوله فيلزم منه اي يلزم النقيض وهو
السالبة الكلية سالبة كلية اخرى لانها تنعكس كنفسها قوله
هذا النقيض وهو لا شيء من الحيوان بانسان قوله الي الا
صل وهو بعض الانسان حيوان قوله سلب الشيء عن نفسه
الترتيب هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان

قوله يكن بنفسه اي معلوم بالبداهة قوله فانه اذا صدق
الي اخره هذا طريق العكس قال بعض الشراح وانما لم يبين
عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصح
عند وجود الذات والسوالب لا تستلزم وجود الذات
بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات النهي
ومراده بالسوالب السوالب البسيطة كما هو مبين في المطولا
ت قوله صدق قولنا الي اخره وهو عكس الاصل اللازم له قوله
نقيضه اي نقيض لا شيء من الانسان بحجر وهو السلب الكلي ونقيض
ذلك الايجاب الجزئي وهو بعض الحجر انسان كما ترى قوله وينعكس
اي هو اي النقيض الجزئي الموجب الي مثله وهو بعض الحجر انسان
كما سبق قوله بعض الحجر انسان يناقض الاصل الذي هو ولا شيء
من الحجر بانسان قوله او بضم الي اخره هذا اشارة الي طريق الخلف
وقوله فيما سبق والا لصدق نقيضه الي اخره اشارة الي طريق
العكس وترك طريق الافتراض لانه لا يجري في السوالب
البسيطة وانما يجري في الموجبات والسوالب المركبة لوجود
الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع وكذا العكس قال
السعد في شرح الشمسية وهذا الطريق يعني طريق العكس
يجري في كل السوالب ايضا اي مثل جريان طريق الخلف مثلا اذا صدق
لا شيء من ج ب فليصدق لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج و
ينعكس الي بعض ج ب وهو يناقض لا شيء من ج ب النهي كلامه
رحمه الله سبحانه قوله هذا النقيض وهو بعض الحجر انسان الذي

هو نقيض العكس بأن تجعل هذه الموجبة الجزئية صغرى لكون الـ
ايجاب الصغرى شرطا في الشكل الاول وتجعل الاصل وهو الكلية السالبة
الكبرى شرطا فيه فينتج حينئذ سلب الشيء عن نفسه كما
ذكر قوله بعض الانسان هذه صغرى وهي النقيض قوله ولا شيء
هذه الكبرى وهي الاصل ينتج من الشكل الاول بحسب الكلية اي
الكلية والجزئية قوله والسالبة الجزئية الى اخره في بعض الشروح
واعلم انهم لم يذكروا المهملات والشخصيات لكون المهملات
بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم النهي
واقول ظاهره ان الشخصيات تنعكس وقد تقدم لنا في ما نقلناه قر
يبا عن بعض الشروح انها لا تنعكس وهو الظاهر قوله والا اي ولو
كان فيها عكس على وجه اللزوم وعدم التخلف قوله فيصدق فالفا
للعكس للتفريع او السببية قوله سلب الاخص وهو الانسان مثلا
عن بعض الاعم وهو الحيوان وكتب ايضا ما نصه وهو الاصل نحو
بعض الحيوان الى اخره قوله سلب الاعم وهو الحيوان قوله عن
بعض الاخص وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض الانسان
ليس بحيوان قوله بعض الانسان ليس بحيوان ايجاب جزئي
قوله لصدق نقيضه اي نقيض العكس وهو الايجاب الكلي
لو صدق عكسه وقوله وهو كل انسان الى اخره بيان للنقيض و
كتب ايضا ما نصه اذ لو صدق النقيض لزم اجتماع النقيضين
قوله والا لوجد الكل يعني لو صدق عكسه لزم وجود الكل وهو الا
نسان فانه مركب من الحيوان والناطق بدون الجزء وهو

الحيوان الذي هو جزء الانسان وهو محال اي وجود الكل
بدون الجزء محال قوله وفيه اي المحصور قوله المواد اي المواضع
قوله بعض الانسان الى اخره هذا هو الاصل قوله من اقوال ع
صادقة كانت او كاذبة قطعا كما في القياس الشعري لتركيبه
من قياسين الاول النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال
خفية سارق فهذا قياس ينتج النباش سارق والثاني
كان يقال النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج
النباش تقطع يده قوله تخرج اي بقولنا من اقوال قوله
كعكسه المستوي وهو المراد عند الاطلاق وكتب ما نصه
نحو كل انسان حيوان وعكسه المستوي بعض الحيوان انسان
وهو لازم لاصل القضية كما تقدم قوله وعكس نقيضه اي
القول الواحد نحو قولك كل انسان حيوان ينعكس بعكس
النقيض الموافق الى قولك كل ما ليس بحيوان ليس بانسان
فهذه القضية وهي الموجبة الكلية المعدولة الطرفين
لازمة للاصل كما تقدم فلا يسمى الاصل وهو قولنا كل انسان
حيوان قياسا لكونه قولا واحدا وان لزمه قول اخر وهو
العكس وينعكس بعكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف
الاول بنقيض الثاني والثاني بعين الاول الى قولنا لا شيء
مما ليس حيوانا بلا انسان فهذه القضية السالبة عكس الاصل
لازمة له فلا يسمى الاصل ايضا قياسا لكونه قولا واحدا
قوله الا استقراء اي التتبع التام وكتب ايضا ما نصه اعلم ان

الا هو ولا يثبت الشيء على الشيء اما ان يكون بالجزئي اي يثبت لكلي
واحد في الجزئي لثبوته في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما و
هو التمثيل ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ مسكر فهو
حرام كالخمر واما ان يكون بالجزئي على الكلي لثبوته في اكثر جزئياته
وهو الاستقراء فهو تام ان كان الحكم موجودا في جميع جزئياته
كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها متحيز
فكل جسم متحيز ويسمى قياسا مقسما وناقص ان كان الحكم موجودا
في اكثر جزئياته كما اذا استقرينا افراد الانسان والفرس والحمار
والطير ووجدناها تحرك فكها الاسفل عند المضغ حكمنا بان
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ واما ان يكون بالكلي على
الجزئي او بالكلي على الكلي وهو القياس كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان ماش على قدميه فانا استدللنا بثبوت المشي لكل
افراد الحيوان على ثبوته للانسان الذي هو بعض افراد الحيوان
وكقولنا الانسان ناطق وكل ناطق ضاحك فاستدللنا ههنا
بثبوت الضحك لجميع افراد الناطق على ثبوته للانسان الذي
هو مساويه وتسمى هذه الثلاثة حججا ودلائل والعمدة فيها
القياس لما علم في المطولات ان الاستقراء الناقص والتمثيل
لا يفيدان الا الظن انتهى من بعض الشروح وكتب ايضا ما
نصه قوله والاستقراء والتمثيل الى اخره قال السعد بعدما تكلم
عليهما وعلى ما يرد على تعريفهما ما نصه واعلم انه لا نزاع لاحد في
الاستقراء والتمثيل انما يفيدان الظن دون اليقين انتهى كلامه

في

في محل وقال في اخر وقد صرح القوم بان الاستقراء ينقسم
الى تام وهو القياس المقسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف
فالمفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون
العلم انتهى المقصود نقله منه وبه تعلم انه لا حاجة
هنا الى تقييد الاستقراء بالتام الى التنبيه عليه مما ينبغي قوله
اجنبية اي غير لازمة عن المقدمات قوله فلان المريض
يتحرك لعله قد حذف الكبرى وهي كل متحرك متحرك فهو حي
واما قول الشارح فهو حي فهو النتيجة قوله لان لزوم انه
اي فلان قوله وكما في قياس المساوات الى اخره من قياس
المساوات القول بتبع الحمار والحمار يتبع الذئب ينتج القول
يتبع الذئب وهو باطل لان صدقه يتوقف على انه متبع و
هو باطل وكقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة
لينتج الواحد نصف الاربعة وهو باطل لان نصف نصف الشيء لا يكون
نصفا له قوله موضوع الاخرى اي القضية الاخرى كالانسان
مثلا قوله ما ولب لناطق مثلا قوله وب ناطق مثلا قوله
ما وفي لبشر قوله لا يتحقق الاستلزام فيه اي قياس المساوات
قوله كما في قولنا الشمس قوله لب النهار قوله وب اي النهار
قوله ملزوم ج للضوء قوله انسان قوله مباين لب لفرس قوله
وب وفرس قوله مباين ج لناطق قوله واحد قوله نصف اي
الاثنين قوله وب والاثنان قوله نصف ج اي الاربعة اذ الفا
واحد قوله نصف ج اي الاربعة قوله اما تقسيم اي باعتبار صورته

قوله اقتران الحد الاوسط بالاصغر والاكبر وسيأتي ما بين
كب سنه في المتن فهو ينقسم الي شرطي وغير شرطي قوله
بالفعل واما بالقوة فهي مذكورة فيه بذكر مادته صورته
قوله كل جسم مؤلف اي الهيولي والصورة بين الجسمية والنو
عية او من اجزا الا تتجزا لا تتجزا علي اختلاف مذهب الحكما
والمتكلمين قوله وكل مؤلف حادث اي محتاج الي المؤلف قوله فكل
جسم حادث هذا هو النتيجة وليس مذكورا في القياس
بالفعل لا هو ولا نقيضه وان مذكورا بالقوة فيه لذكر مادته
قوله بلا استثنا احترز به عن القياس الاستثنائي اي
فلا يسمي اقترانيا قوله في الثاني وهو الذي ذكر فيه نقيض النتيجة
قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هذه مقدمة
اولي شرطية قوله لكن الي اخره مقدمة ثانية مشتملة علي
حرف الاستثنا وهو لكن وقوله النهار ليس بموجود نقيض
النتيجة وهو مذكور بالفعل في القياس قوله فالشمس ليست
بطالعة هذه النتيجة قوله وفي الاول اي الذي ذكرت فيه
بالفعل قوله لكن الشمس طالعة استثنا عين المقدم ينتج عين
التالي وهو اللازم لانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم قوله
ولا يشكل اي ما ذكر فيه النتيجة بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني
فانه لا اشكال فيه تامل قوله وهمنا اي في القياس الاستثنائي
قوله كذلك اي مغاير قوله لانه اي القول اللازم وهو النتيجة
قوله منه اي من مقدمتي القياس وهما الشرطية والاستثنائية

قوله

قوله اذا المقدمة اي المذكورة في القياس قوله لست قولنا
الي اخره يعني حتي يلزم الاشكال وهو ان النتيجة لم تغاير كلا من
المقدمتين وقوله بل استلزامه يعني ان مقدمة القياس
الاولي هي مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالي وحينئذ
فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة في الظاهر والجزء يغاير الكل
والمقدمة الثانية في القياس هي المشتملة علي حرف الاستثنا
وهو لكن الشمس طالعة ولا اشكال في مغايرة النتيجة لهذه
المقدمة وقوله النهار موجود الذي هو النتيجة المتقدمة
وقوله طلوع الشمس وهو الملزوم وقوله اي النهار موجود وهو
اللازم وقوله ذلك اي الاستلزام قوله والمكرر الي اخره اعلم ان القيا
س الاقتراني الحادي الساذج لا محالة يشتمل علي حدود ثلاثة
الموضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما وبه نعلم ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه وهذا المكرر انما يتكرر بين مقدمتي القياس
الاقتراني اي بحكم الساذج لا بالاستقلال بحيث لم تجعل جزءا منها
واما وقوع التكرار بينهما مع انه قد وقع اول جزء من الاولي واخره
من الاخره مثلا فينكشف عنه بان تسمية المكرر باسمه شرح
اخر ثم قال فيه فان قلت قد لا يتوسط بينهما كما في الشكل الرابع
قلت هو متوسط في جميع الاشكال بمعني وان لم يتوسط في بعضها
صورة علي ان تسمية الامور المتناسبة في وجه لشي لا تتوقف
علي ثبوت المناسبة بين ذلك الشي وبين كل من ذلك مرارا انتهي
بين مقدمتي القياس اي الاقتراني فاكثر من مقدمتين يعني

بحسب الظاهر والا فالتحقيق ان القياس انما يتركب من
مقدمتين لا غير قوله سوا كان محمولا الي اخره يعني سوا كان
محمولا فيهما كما في الشكل الثاني نحو قولك كل انسان حيوان ولا
شي من الفرس بحيوان فلا شي من الانسان بفرس او موضوعا
فيهما كما في الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فبعض الحيوان ناطق او محمولا في الصغري موضوعا في الكبري
كما في الشكل الاول نحو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم
حادث او كان بالعكس او موضوعا في الصغري محمولا في الكبري
كما في الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق فهذه الانواع كلها داخلة تحت قول
الشارح رحمه الله سبحانه ونفعنا به سوا كان محمولا او مو
ضوعا فافهم ولا تغفل قوله ام مقدما الي اخره وذلك في القياس
الاقتراني الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من
اقترانهما بين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة قوله سمي هذا الموقوع حدا اي
طرفا موضوعا او محمولا وفي بعض الشروح ويسمي ذلك المكرر
حدا اوسطا اما تسميته حدا فلان ما تنحل اليه المقدمة كالمو
ضوع والمحمول يسمي حدا لكونه طرف النسبة واما تسميته او
سط فلتوسطه بين طرفي المطلوب وكتب ايضا علي قوله
اوسط ما نصه لان الحد المتوسط بين ملاقاة الاصغر

والا

والاكبر وبوسطه تكرره يتحقق العلم بالانتاج وذلك لان
نسبة محمول المطلوب الي موضوعه لما كانت مجهولة
احتيج الي امر ثالث موجب للعلم بتلك النسبة فالمراد هو لا
مر لتكرره بانضمامه تارة الي الموضوع وتارة الي المحمول
لتوسطه كالمؤلف المذكور سابقا قوله ومقدمة في الشرطية
يعني الي اخره فيه اشارة الي ما قاله بعض الشراح معترضا علي المتن
ونصه واعلم ان هذه الاشكال تنعقد في جميع اقسام القياس
الاقتراني وبهذه الاصطلاحات علي ما ينبغي لا تتناول الاقتراني
الشرطي لاختصاصها بالاقتراني الحملي وكان الانسب ان يعبر
عن الموضوع بالمحكوم عليه وعن المحمول بالمحكوم به ليعم الحملي والشر
طي ثم بين تلك الاصطلاحات انتهي كلامه وحاصله ان التعبير
بالموضوع والمحمول خاص بالحملي الصرف وان غيره تجري فيه هذه
الاقسام كلها لكن لو عبر فيه بالمقدم والتالي لاختصاصهما با
لشرطي والحملي والمختلط لكان اولي فافهم قوله لانه اي الموضوع
اخص في الاغلب هذا انما يتم لو كانت الموجبة التي مو
ضوعها اما اخص في الاغلب فيما بين النتايج والا فموضوع السالبة
يجوز ان يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الاغلب اخص
واجيب بان المراد انه في الاغلب الموجبات الحمليات التي هي
اشرف النتايج لان وضع المنطق لتحصيل العلوم وما يليها مو
جبات كلية ولا يتعدان يقال النسبة من تتمة المحمول فهو
مع النسبة اكثر من الموضوع مفهوما قوله لانه اعم اي موضوع المطلوب

قوله في الاغلب ومن غير الاغلب أن لا يكون اعم بل يكونان متسا
ويين نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل ا
لاول كل انسان ناطق وهما متساويان قوله واقتران الصغرى با
لكبرى يقال التحقيق ان القياس باعتبار الاقتران يسمى قرينة
وضربا ولا يخفى انه انسب باسم القرينة قيل وجه التسمية
بالضرب لانه نوع من الانواع ولان الضرب بمعنى الجمع وهذا
الوجه انسب بالتسمية للقرينة ولا يبعد ان يجعل من
الضرب بمعنى الكسب او الوجود وقد اثبتهما القاموس عصام
وكتب ايضا ما نصه قال السعد في شرح الشمسية قوله لـ
لتحقيق ان القياس باعتبار مقدمتيه المقترنتين وايجابهما وسلبهما
وكليتهما وجزئيتهما تسمى قرينة وضربا باعتبار الهيئة الحاصلة
له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر عند
الاوسط من جهة كونه موضوعا لهما او محمولا لا يسمى شكلا فقد
يتحد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
يكون بالعكس اي يتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالموجبتين
الحمليتين مثلا من الشكل الاول والثالث انتهى كلامه بلفظه
فليتفهم وعبارة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما
وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من
وضع الحد المتوسط عند الحدين الاخيرين بحسب حمله عليهما
او وضعه لهما او حمله على احدهما ووضعه للاخر يسمى شكلا انتهى
ولعلها اقعد من عبارة السعد وكتب ايضا ما نصه قال الحفيد

والهيئة

والهيئة الحاصلة من كيفية الحد الاوسط عند الاصغر
موضوعا كان او محمولا وعند الاكبر ايضا كذلك بل القياس باعتبا
ر هذه الهيئة يسمى شكلا انتهى كلامه وعبارة المتون
والمركب الحاصل منهما يعني من الصغرى والكبرى يسمى قرينة
وهو اربعة وكتب ايضا ما نصه واعلم انه اذا اقترنت
الصغرى بالكبرى فلا يجوز ان يكونا سالبتين معا او جزئيتين
معا ويجوز ان يكونا موجبتين او كليتين او احديهما موجبة والا
خرى جزئية فلا تغفل وكتب على قوله في الايجاب والسلب
ما نصه اي لا في الضرورة والدوام مثلا وكتب على قوله قرينة
وضربا لما فيه من معنى القرينة والضرب شرح اخو وفي بعض
الحواشي وانما سميت قرينة لاقترانه في الايجاب والسلب في
الكلية والجزئية انتهى وكتب ايضا ما نصه ولم يذكرهما المصـ
رحمه الله تعالى والفرق بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل
قد يتحد مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
يتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالموجبتين الكليتين من
الشكل الاول والثالث والثاني شرح اخو قوله نحو كل ج ب اي كل
انسان حيوان وكل ب ا اي وكل حيوان نام قوله وان كان محمولا
فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فانه ينتج
فينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخو وقوله
وقوله ينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخو
ليرتد الى الشكل الاول فان الكبرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها

سالبة كلية فافهم قوله نحو كل ج ب اي كل انسان حيوان
ولا شيء من اب اي من الحجر بحيوان قوله وان كان موضوعا
فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس الصغري
ان بعض الحيوان صهال وقولنا بعكس الصغري وهو بعض
الحيوان انسان لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية لان
الشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية قوله وان كان موضوعا في
الصغري محمولا في الاخري نحو قولنا كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج
بعكس الترتيب والنتيجة ان بعض الحيوان صهال ثم كتب
علي قوله بعكس الترتيب يعني في هذا المثال ليكون صحيحا اما الو
عكسنا المقدمتين وهما علي حالهما في الترتيب لما اعينا كما يا
في ان تامل وكتب عليه ايضا ما نصه قوله بعكس الترتيب
بان تجعل الصغري كبري وقوله والنتيجة اي وبعكس النتيجة
وكتب ايضا ما نصه وهذا الشكل ينتج المطالب الاربع خلا الموجبة
الكلية قوله الا في الثاني وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا فيهما
كما تقدم فالمراد منه فيه المفهوم والثالث وهو ان يكون مو
ضوعا فيهما فيكون المراد منه الذات اذا وقع موضوعا الي اخره
اي فليتنور الوسط قوله عين المفهوم اي حتي يلزم عدم التكرار
بل افرادا اي بل المراد قوله المفهوم اي مفهوم المحمول قوله بصدق
عليه مفهوم الاوسط سواء كان محمولا ام موضوعا لكن المتبادر من
التقرير هنا اثبات البيان في قوله لانه بمنزلة ان يقال الا خا
ص بالشكل الاول ولا يجري في الرابع فليحرر بالتامل قوله بثبت

له الاكبر اي مفهوم الاكبر قوله المطالب الاربع وهي المحصورات
الاربع الموجبة والسالبة كلية وجزئية والشكل الثاني لا ينتج
غير السالبة كلية او جزئية والشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية
سالبة وموجبة والشكل الرابع ينتج المطالب المحصورة ما خلا
الموجبة الكلية قوله من الموضوع وهو الاصغر قوله الي المحمول وهو
الحد الاكبر قوله حتي يلزم الاشكال وذلك ان الاكبر فيه دلالة
علي ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملتها الاصغر
فيثبت الحكم له ولا حاجة اليه ولذلك وضع في الرتبة الاولي
قوله اليه اي الي الاول قوله يطلب اي المحمول لاجله اي الموضوع
يعني وكل ما يكون بحيث يطلب لامر اخر لاجله يكون
ذلك الشيء اشرف من ذلك الامر قوله ثم الثالث وهو ما كان
الحد الاوسط موضوعا في مقدمتيه قوله اليه اي الاول
قوله اياه اي الشكل الاول قوله في اخس المقدمتين وهي الكبري
لعدم اشتمالها علي الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان ا
لحد الاوسط موضوع في الكبري كبري الشكل الثالث كما في الشكل
الاول قوله والثاني وهو ما كان الحد الاوسط فيه محمولا فيهما
نحو كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الفرس
بحجر قوله بعكس الكبري اي كبري الثاني مع مراعاة شروطه لانه
نتاج كان يقال كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فالكبري
في هذا الشكل الثاني هي قولنا لا شيء من الحجر بحيوان فاذا عكسنا
ها نقول في عكسها لا شيء من الحيوان بحجر فان السالبة الكلية

تنعكس كنفسها لبعض هذا العكس الي المقدمة الصغري
في الشكل الثاني فيرجع الي الاول ويصير هكذا كل فرس
حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فيصير الضرب الثالث
من الشكل الاول فينتج سالبة كلية وهي لا شيء من الفرس
بحجر كقولك في الضرب الثاني من الشكل الاول وهو المركب
من كليتين والكبري سالبة كما سياتي كل جسم مؤلف ولا
شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم قوله
في مثاله السابق وهو كل ج ب الي اخره قوله ولا شيء من
ب ا هذا بدل قوله السابق ولا شيء من ا ب قوله والثا
لث وهو ما كان الاوسط موضوعا فيهما قوله بعكس الصغري
اي صغري الشكل الثالث بعض ب ج اي وكل ج فبعض ب
د وكتب ايضا ما نصه علي قوله بعض ب ج هذه عكس
الصغري فان صغري ان كانت موجبة كلية وهي كل ج ب
وعكس هذه موجبة جزئية قوله بعكس الترتيب اي بان
تجعل الصغري كبري والكبري صغري قوله لعدم كلية الكبري
يعني الذي هو شرط انتاج الشكل الاول فان من شروطه
ايجاب الصغري وكلية الكبري كما سياتي قوله ومثال ما لا
ينتج منه اي من ينتج من الشكل الرابع وبقية الامثلة السابقة
مذكورة في بعض الشروح قوله كل ج ب ولا شيء من ا ب فهو
مركب من كليتين والكبري سالبة والنتيجة سالبة جزئية وهي
بعض ب ليس ا فاذا عكسناها بين المقدمتين بان نعكس

الحملية

الحملية الي موجبة جزئية وهي بعض ب ج فنعكس الكبري
السالبة الحملية الي مثلها وهو ولا شيء من ج ا صار شكلا اولا
ونظمه هكذا بعض ب ج ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب
ليس ا قوله فيرد بالعكس اي في المقدمتين جميعا لا عكس
الترتيب اذ لم يوجد شرط انتاج الشكل الاول قوله
لا يحتاج الي رد الثاني الي اخره اي لانه يعلم في بادي النظر
ان شيئا اذا ثبت لامر وانتفي عن اخر يتحقق بين الا
مرين سلب فلا يحتاج الي الرد بخلاف الثالث والرابع انتهي
شرح اخر وكتب علي قوله في هذه الحاشية اذا ثبت الامر
الي اخره لانه كما سياتي لا بد فيه من اختلاف مقدمتيه بالا
يجاب والسلب قوله وانما ينتج الثاني وهو ما كان الحد الا
وسط فيه محمولا في الصغري والكبري نحو قولنا كل فرس حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعكس الصغري لا شيء من الفرس
بحجر فان قلت ما السر في تخصيص هذا الشرط في هذا الشكل بال
ذكر دون الشرط الاخر الا في كلام الشارح قلت كما قال
بعض الشراح ان قربه من الطبع وعدم احتياجه الي ارتداده
الي الاول اتما نشا من الشرط المذكور فللتنبيه عليه فايدة
تخصيصه بالذكر انتهي قوله لا اختلفت النتيجة يعني وذلك
الاختلاف اللازم موجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس
الوارد علي صورة واحدة مع ايجاب النتيجة واخري مع سلبها
وهذا يدل علي ان القياس لا يستلزم لذاته النتيجة بخصوصيه

المادة لانتجا لها اختلا فى نقيض الذات والحق الايجاب
وهو قولنا كل انسان ناطق كان الحق السلب وهولا شيء
من الانسان بفرس قوله كان الحق الايجاب وهو الانسان
ناطق قوله والانكس كلية بان كانت جزئية قوله وبعض
الحيوان فرس كبرى جزئية قوله والحق الايجاب وهو الا
نسان حيوان قوله ولو قلنا اي بدل بعض الحيوان قوله
كان الحق السلب وهو لا شيء من الحيوان بصاهل قوله ف
كقولنا اي في السالبة الجزئية اذا كانت كبرى قوله كل انسان
حيوان صغرى كلية قوله وبعض الجسم الحجر سالبة جزئية
كبرى قوله والحق الايجاب وهو بعض الانسان جسم قوله
كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بحجر قوله فشرط
النتاج الثاني اقول الظاهر انه انما ذكر ذلك مع كونه تقدم في
المتن ليرتبط به قوله وبحسب الكم كلية الكبرى وفيه رمز
الي انه حيث ذكر ذلك الشرط كان الاولي ان يضم اليه الشرط
الثاني وايضا لتكون شرايط الاشكال كلها في سلك واحد
تسهيلا علي المبتدي الناظر في هذه المقدمة وكتب
ايضا ما نصه ولا ينتج الا السالبة كلية كانت او جزئية
قوله وشرط لنتاج الثالث وتقدم انه ما كان الحد الا
وسط فيه موضوعا في الصغرى والكبرى نحو كل فرس حيوان وكل
فرس صهال ينتج بعكس الصغرى ان بعض الحيوان صهال
وهذا الشكل لا ينتج الا الجزئية سالبة كانت او موجبة

وكتب

وكتب ايضا ما نصه ولا ينتج الا الجزئية سالبة كانت او موجبة
قوله وشرط لنتاج الرابع وهو ما كان الحد الاوسط فيه
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو كل فرس حيوان وكل
صهال فرس ينتج بعكس الترتيب بل نجعل الصغرى كبرى والكبرى
صغرى فيصير كل صهال فرس وكل فرس حيوان ويقتضي اللفظ
هو ان تكون النتيجة كلية وهي كل صهال حيوان لكن هذا الشكل
ينتج المطالب الاربع المحصورة ما عدا الموجب الكلي فلا بد
فيه حينئذ من عكس النتيجة ايضا فيكون بعض الحيوان صهال
فتامل قوله معيارا مفعول ثان قوله العلوم اي النظرية قوله
اي ميزانها هو احد اطلاقي المعيار قال السيد في حواشي المطالع
اول الكتاب معيار كيال يعرف به مكاييل الانتظار في المواد الجزئية
والعلوم وكذا هو ميزان ثم قال والذي يقتضيه ظاهر العبارة
ان يذكر المعيار مع النظر والميزان مع الفكر لكنه عكس تنبيها
علي المعيار وقد يطلق علي الميزان ايضا انتهى المراد نقله منه قوله
الموجب الكلي والسالب الكلي اشرف مما بعده لانه هو المنتج به
مسئلة عن خبر الحاصل مبني للتركيب قوله بالاول اي بالشرط الاول
قوله اما المبين صفة للكلية والجزئية قوله من الصغرى حال قوله
في الاربع متعلق بضرب قوله بالثاني اي بالشرط الثاني قوله
من الكبرى اي حال كونه كون كل من الجزئيتين الموجبة والسالبة
من الكبرى قوله في الكلية متعلق بضرب قوله من الصغرى حال قوله
نظر به المنتجة اربعة وقد علم من كل منه ان كل ضرب منه ينتج

سطلوبا من المطالب الاربع وعلم ايضا ان النتيجة تتبع
اخس المقدمتين كما مر فكيف وقد لاحظ في هذا الترتيب
شرف ضروب القياس والنتيجة فيقدم الاشرف فالا
شرف شرح اخر قوله اربعة ايضا يعني كالاول فان
ضروبه المنتجة اربعة كما سبق بيانه واما بيان هذا فنقول
قال السعد في شرح الشمسية اما بطريق الحذف فلان اختلاف
المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين كليتين
كانتا او جزئيتين او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس
والسالبتين كذلك وكلية الكبرى اسقط اربعة اعني الكبرى
الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع السالبتين
واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية ان كانت سا
لبة فمع الصغرى الموجبتين وان كانت موجبة فمع
السالبتين وكتب ايضا ما نصه قوله اربعة ايضا اي كالاول
فالاول من كليتين والصغرى موجبة والنتيجة سالبة كلية
نحو كل ج ب ولا شيء ا ب فلا شيء من ب ج بالخلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى هكذا بعض
ج ا ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ب وهو كاذب لانه قد
كان كل ج ب واذا كذب نقيض النتيجة فالنتيجة صادقة
وهو المطلوب وبعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما مر
والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
والنتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض

ج

ج ليس ا والثالث من كليتين والكبرى موجبة والنتيجة سا
لبة كلية نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا والرابع
من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية والنتيجة سالبة
جزئية نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا ثم كتب
ما نصه قوله في هذه الحاشية والثاني الى اخره اعلم ان دليل الثا
ني بالخلف وبعكس الصغرى ليرتد الى الاول وبفرض موضوع
ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا وقوله والثاني من كليتين الى
اخره بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وقوله
والرابع الى اخره بالخلف فتامل وراجع عبارة السعد في شرح الشمسية
فان الظاهر ان في هذا الكلام خللا من الكاتب الاول قوله
ومن الثالث ستة بمقتضى الشرطين السابقين فيه وهما ايجاب
الصغرى بحسب الكيف وبحسب الكم كلية احدى المقدمتين
اما بطريق الحذف فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما مر
في الاول وكلية احديهما اسقط الصغرى الموجبة الجزئية مع الجز
ئيتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جز
ئية فالكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية مع الكليتين
ونتيجة هذا الشكل لا تكون كلية وهما لا بالنتيجات الكلية لجواز ان
يكون الاصغر اعم من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا لا ايجابا ولا
سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان
بفرس الى اخره وكتب ايضا ما نصه قوله ومن الثالث ستة الاول
من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة جزئية نحو كل ب ج وكل ب

فبعض ج او برده الي الاول بعكس الصغري كما تقدم والثاني
من موجبتين والصغري كلية والنتيجة موجبة جزئية نحو
بعض ب ج وكل ا ب فبعض ج ا والثالث من كليتين والصغري
موجبة والنتيجة سالبة جزئية نحو كل ب ج ولا شيء من ب ا
فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغري والرابع من صغري
موجبة كلية وكبري سالبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية نحو
كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبالفرض والخامس
من موجبتين والكبري كلية والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض
ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الصغري وبفرض
موضوع الجزئية ونتم بقول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا والساد
س من صغري موجبة جزئية وكبري سالبة كلية والنتيجة
سالبة جزئية نحو بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
ا بالخلف وبالعكس للصغري وبالفرض المنتهي من بعض الزوج
مع حذف ليس قوله اما من الحملية وعامة المقدمين في
المنطق لم ينبهوا لهذا القسم وهو المركب من حمليتين
نحو انه لا يكون الا من الحمليات وان الشرطيات لا
تكون الا استثنائية كذا في الاشارات قوله وهو المنقسم
المنقسم عنا وبين كل الاربعة وهو ما ليس كذلك كثلاث
قوله وهو ما تركب الي اخره خرج الاثنا عشر قوله من ضرب
زوج في زوج كالاربعة في الاربعة وبعيد فعلي اثني عشر
فانها تحصل من ضرب زوج وهو اثنان في زوج وهو ستة

لكن

لكن الشارح سيا لحق له فيما بدا انه بقول وبقي زوج الزوج والفرد
ومثل ذلك باثني عشر فتامل واجاب بعض افاضل الدرس عن هذا الا
بان المراد ما تركب من ضرب زوج في زوج فقط بخلاف الاثني
عشر فانها تحصل من ضرب زوج تارة ومن ضرب فرد اخري نحو
اثنين في ستة وثلاثة في اربعة فتامل قوله وهو ما تركب الي اخره
خرج ثلاثة من ضرب زوج كالاربعة وقوله في فرد كثلاثة والحا
صل من ضربهما اثني عشر وسيا في فيما انه يقول وبقي زوج
الزوج والفرد فهو قسم ثالث وهذا الضابط يشمله اللهم
الا ان يقال كما افاده بعض الافاضل انه المراد فقط كما تقدم
قوله قوله وفسره اي زوج الفرد قوله بما اي عدد قوله كستة
فانها لو قسمت قسمة واحدة لا تنتهي الي عدد فرد
وهو ثلاثة وكذا الكلام في عشرة فانها تنتهي الي خمسة بخلاف
نحو ثمانية قوله وهو ما اي عدد قوله ليس بواحد نظرا هل
احترز عن الاربعة وعبارة بعض الزوج وزوج الزوج
والفرد ما قبل التنصيف اكثر من مرة والمنتهي تنصيفه الي
عدد وفرد وهو ما تركب من ضرب عدد زوج في عدد زوج
تارة ومن عدد زوج في عدد فرد تارة اخري كاثني عشر النهي
كلامه فتامله وفي عبارة بعض الزوج ايضا لانه اذا قبل
التنصيف مرة واحدة فقط كالعشرة فهو زوج الفرد وان
قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهي تنصيفه الي الواحد
كالاربعة فهو زوج الزوج والا وان لم ينته اليه كالعشرة

فهو زوج الزوج والفرد فعلم ان تثليث هذه المنفصلة اولى
من تثنيتها تثنيتها حم كما فعله المدا النهي ومنه يعلم محترز قول
الشارح هنا لبس بواحد فرحمه الله سبحانه ونفعنا به المسلمين
امين قوله كلما كان الي اخره متصلة قوله وكل حيوان الي اخره
حملية قوله مما لم يشارك وهو فرد فانه لم يشارك الحملية بل يباينها
والمشارك لها هو الجزء الاخر وهو اما زوج قوله الحاصل اي ذلك
قوله مما شارك اي من الجزء المشارك وهو اما زوج
التاليف
قوله كل ج اما ب واما د واما ه نظيره كل كلمة اما اسم واما فعل واما
حرف وقوله وكل ب ط نظيره كل كلمة لفظ قوله مثاله اي غير
العكس وقوله كل ما كان الي اخره متصلة صغرى وانما نمثل ذلك
بذلك دون عكسه لانه المطبوع لجانبه قوله وكل حيوان الي
اخره منفصلة مانعة جمع قوله ينتج الي اخره وفيه انه مبني على العقد
اللزوم بين المتضافين والقسم اللزوم الي الاقسام فيا لخروج
بتقسيم اللزوم اليها النهي شرح اخر قوله بين الشرطيتين يشمل
المتصلتين وقد تقدم مثاله في المتن ويشمل ايضا المنفصلتين
وقد تقدم قريبا في المتن ايضا وكل منهما ينقسم الي ثلاثة اقسا
م لان الشركة بينهما اما في جزء تام من الاخر ولا فرق في ا
لمتصلة والمنفصلة بين ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة
كبرى او بالعكس والمطبوع منهما ما تكون فيه المتصلة صغرى
والمنفصلة موجبة كبرى كما بين ذلك وكذا المطبوع من
المتصلتين والمنفصلتين في شروح المنظومة وغيرها فليرجع

الية

اليه من احب الاطلاع عليه قوله من ذلك اي المقدم وا
لتالي قوله كلما كان الي اخره شرطية متصلة قوله ودايما الي اخره
منفصلة قوله فتتركب من مقدمتين احداهما شرطية الي اخره
اعلم ان القسمة العقلية تقتضي ان يكون الاقسام ستة
عشر قسما وذلك لان الاستثنائي مركب من مقدمتين
اخذ بهما شرطية متصلة او منفصلة وهي ثلاثة اقسام مانعة
الجمع والخلو ومانعة احدهما فهذه الاربعة والاخرى استثنا
ئية اعني وضع احد جزئي الشرطية او رفعه فالحاصل ما ذكر
وبيانه ان المتصلة مشتملة على وضع المقدم او رفعه او وضع
التالي او رفعه فهذه اربعة لكن المنتجة منها اثنان واثنان
عقيمان وكذا الكلام في مانعة الجمع والمنتجة فيها اثنان ايضا وا
ثنان عقيمان فيهما فصار المنتج من المجموع عشرا وستة
عقيمة فتامل ثم انظر هل القياس الاستثنائي يطلق على غير
المنتج ايضا كما يطلق على المنتج لانه يصدق عليه تعريف ا
لقياس السابق لانه يجب لو سلم ان رفع الملزوم مثلا يلزم
منه رفع اللازم صدق قولنا في تعريف القياس متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر فتامل وافهم وكتب ايضا ما نصه
قوله احدهما شرطية متصلة او منفصلة وكتب ايضا ما نصه
لزومية كما سياتي في المتصلة وقوله والاخرى حملية اي استثنائية
او شرطية على ما بينه السيد وغيره ثم كتب ايضا ما نصه قوله

والاخرى وضع الي اخره ولم يبين حالها من كونها حملية او شرطية
قال السعد في شرح الشمسية فالقياس الاستثنائي يكون مركبا
من مقدمتين احديهما شرطية متصلة او منفصلة والاخرى احد
جزئي الشرطية او نقيضه دالة على الوضع او الرفع وتكون حملية
او شرطية باعتبار تركب الشرطية من حمليتين او شرطيتين
او حملية او شرطية فان كان مقدم الشرطية وتاليها حمليين كانت
المقدمة الاستثنائية حملية وان كانا شرطيتين كانت
شرطية وان كان مقدمها حملية وتاليها شرطية فان كان الا
ستثنا لنقيض التالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس
انتهى وكتب على قول السعد وان كان مقدمها حملية الى اخره
انظر مثاله قوله ووضع احد جزئيها المقدم او التالي فان
كان الموضوع التالي فلا ينتج كما سياتي قوله او رفعه اي التالي
المراد بالاحد فافهم قوله وضع الجزء الاخر اي التالي ان كان
المقدم موضوعا وقوله او رفعه اي ان كان المرفوع التالي فالكلام
على التوزيع قوله او رفعه اي رفع الجزء الاخر يعني التالي فان
رفعه ينتج رفع المقدم هكذا احمل كلام الشارح على التوزيع بقرينة
ما سياتي في كلامه لا على ما يتبادر من قوله والاخرى وضع احد
جزئيها الشامل لوضع المقدم او التالي فافهم وكتب على هذه القولة
ايضا ما نصه والاولى ان يقال ان كلام يحمل على الشرطية المتصلة
والمنفصلة ايضا وسياتي بيانه قريبا فتامل قوله اذ لا يلزم من وجود

اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم والعام يو
جد بدون الخاص كالحيوان يوجد بدون الانسان قوله ولا يلزم
م من عدم الملزوم الى اخره لجواز كونه اخص من اللازم ولا يلزم
من عدم الاخص عدم الاعم كالانسان مع الحيوان قوله والحا
ب الشرطية فيه ايهام ان الايجاب ليس شرطا في المتصلة او
الشرطية خلافهما وليس الامر كذلك فقد قال السعد في شرح
الشمسية بعد ان قال فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من
مقدمتين احديهما شرطية والاخرى احد جزئي الشرطية او
نقيضه دالة على الوضع او الوضع ثم قال ويشترط في انتاجه
امور احدها ان تكون الشرطية موجبة او سالبة عقيمة لانه لو
لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود احدهما
او نقيضه وجود الاخر او عدمه الثاني ان تكون الشرطية
لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة و و
جه ذلك ثم قال الثالث ان تكون الشرطية كلية وقد
عرفت معناها او يكون الاستثنا كليا اي محققا في جميع الازما
ن وعلى جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم الى ما ذكره
مثل ذلك في القطب ايضا فتامل ذلك وافهمه تعلم كلام الشا
رح قوله وكليتهما اي وكلية الاستثنا هي قال في القطب وثا
لثها اي الشروط احد الامرين وهو اما كلية الشرطية
او كلية الاستثنا اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى الامران

احتمل ان يكون اللزوم او العناد عنها ببعض الاوضاع والاستثنا
على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او
نفيه ثبوت الاخر او انتفاؤه اللهم الا اذا كان مترونا الا
تصال او الانفصال وصفهما هو بعينه وقت الاستثناء او
وضعه فانه ينتج القياس ضرورة كقولنا ان قدم زيد وقت
الظهر مع عمرو واكرمته لكنه مقدم مع عمرو في ذلك الوقت
واكرمته والمراد بكلية الاستثناء ان يتحقق الاستثناء في جميع
الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم
الى اخره قوله حقيقته فيكون المنتج اربعة اثنان باعتبار الو
ضع واثنان باعتبار الرفع قوله لامتناع ورفعهما اي الجزئين
قوله اما مانعة الخلو الى اخره فالمنتجة فيها اثنان باعتبار الرفع
كما نص جميع المناطقة كما سيأتي بان لها اثنين باعتبار الو
ضع قوله عنهما اي عن الطرفين قوله كقولنا هذا الشيء مثال
الاستثناء لنقيض احد الطرفين لينتج عين الاخر قوله اما لا
شجر او لا حجر احد بها القضيتان اللتان كل منهما اعم من نقيض
الاخرى فلا شجر اعم من نقيض لا حجر وهو اي النقيض حجر
فان لا شجر يصدق على حجر وعلى غير حجر كانسان مثلا فهو
اعم من حجر وكذا الكلام في لا حجر فانه اعم من شجر الذي هو
نقيض لا شجر فان لا حجر يصدق على شجر وعلى غيره كالحيوان
مثلا فهو اعم من شجر الذي هو النقيض اذ لا يصدق شجر

على

على الحيوان مثلا الصادق لا شجر عليه فينتج نقيض الطرف
الاخر وهو لا حجر قوله بخلاف اي بخلاف استثناء لنقيض احد
الطرفين فان كان استثنا عين احد الطرفين فلا ينتج عين
الطرف الاخر ولا نقيضه قوله لا شجر يعني الذي هو عين
احد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الاخر الذي هو
حجر وكذا الكلام في قوله او لكنه حجر الذي هو العين الاخر قوله
نقيض الاخر اي الطرف الاخر ولا ينتج عينه لامتناع اجتما
عهما على الطرف الصدق فقوله لامتناع الى اخره علة لحقيقية.
امتناعهما نتاج عين الطرف قوله اجتماعهما اي الطرفين قوله البر
هان قياس يؤلف من مقدمات يقينية الى اخره قال المولى
سعد الدين في اواخر شرح الشمسية ما نصه واما المسائل فهي القضا
يا التي تطلب في ذلك نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهي
لا تكون الا كلية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول با
حتمال كونها غير كلية بعيد جدا انتهى كلامه وقريب من
ذلك قول بعضهم المسئلة مطلوب جزئي يبرهن عليه
في العلم انتهى واقول ظاهر كل منهما ان المسئلة لا تكون ظنية
اذ البرهان هو القياس المؤلف من مقدمات يقينية لانتاج
يقيني لكن قال السعد ايضا في شرح الشمسية اقول مقدمات
البرهان لا يجب ان تكون من الست بل قد تكون من الكسبيات
المنتهية اليها لجريانه المصادق القياس الذي مواده الاول من الضروريات
المنتجة او كانت مقدمتاه ضروريتين او ممكنتين او

بمتخلفين يسمي برهانا وكما يقال ان البرهان لا يتالف الا من الضرو
ريات فمعناه انه لا يتالف الا من قضايا يكون التصديق فيها
ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها او ممكنة وسواء كانت بديهية
او نظرية فهذا القياس مؤلف من المقدمات لافادة اليقين
انتهي كلامه بحروفه فتامل قوله هنا سواء كانت ضرورية في
نفسها مع قوله في تعريف المثلثة فهي لا تكون الا كسبية المفرع
علي ما قبله فهل هو مشكل بالقياس اذا كانت مقدماته ضرورية
يكون النتيجة ضرورية فكيف يقول ان المثلثة لا تكون الا كسبية
حرره قوله احدهما الي اخره قال السعد في شرح الشمسية
والاوسط فيه اي البرهان لا بد ان يكون علة لحصول التصد
يق بالحكم المطلوب والا لم يكن البرهان علته ثم لا يخلو اما ان
يكون مع علة لوجود ذلك الحكم في الخارج ايضا ويسمي برها
نا لميا لافادته اللمية اعني علية الحكم علي الاطلاق واما ان
لا يكون كذلك ويسمي برهانا انيا اعني الثبوت في العقل دون
العلية في الوجود انتهي المقصود نقله منه فتامل قوله علة
لحصول التصديق الي اخره هل هو مناف لقول الشارح
هنا ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الي الاصغر
ام لا فحرره وكتب ايضا ما نصه ثم الاوسط في البرهان اللمي مع
انه علة لوجود الاكبر للاصغر قد يكون ايضا علة لوجود الاكبر
مطلقا كما في قولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط
محموم فان تعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت الحمي لزيد كذلك

فهو

فهو علة للحمي في نفسها وقد لا يكون كذلك بل يجوز ان يكون
معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الخشبة تحركت النار اليها وكل
خشبة تحركت النار اليها فقد وصلت اليها فان تحرك النار
علة لوصولها اليها مع انه معلول للنار وفي المثالين تسامح انتهي
من شرح السعد علي الشمسية ويوجد في بعض نسخ السعد
بعد قوله تسامح لان مقدمتيها قد لا يكونان يقينيتين بل
ظنيتين لان مقدماتهما ظنيات قوله كذلك اي لنسبة
الاكبر الي الاصغر قوله في الذهن لا في الخارج فهو انما يفيد ثبوت
الحكم في العلم واما ان علته ماذا فهو لا يفيد ذلك كما سيأتي قوله
والثاني اي قال السعد في شرح الشمسية والاوسط في البرهان
الاني ان كان لا نسبة معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمي دليلا كما في
قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط والا لم يسم باسم خا
ص كما في قولنا هذه الحمام تنتشر غبارا وكل حمام تنتشر غبارا فهي
محرقة فان الانتشار غبارا ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلو
لان للاصغر المتعفنة خارج انتهي كلامه قوله نا الحمام اي التي
هي الاوسط قوله علة اي في الذهن ومعلولة بحسب الوجود
الخارجي كما سيأتي قوله ثبوت الي اخره وبه يعلم ان المراد با
لعلة فيه وتفعل الغاية فتامل قوله اي ثبوته اي في العقل فقط
قوله دون لميته يعني علية الحكم علي الاطلاق ذهنا وخارجا قوله
كقولنا الواحد نصف الاثنين الي اخره وكقولنا الجسم الواحد
في ان واحد لا يكون في مكانين سقف قوله بمجرد ذلك اي

تصور طرفيه قوله بل يحتاج الي المشاهدة بالحس الي اخره قوله هل
يدخل في ذلك التواترات فانه قال فيها ان العقل حاكم بواسطة
السماع وحينئذ فيشكل علي جعلها مقابلة للمشاهدات فليحرر
حواشيه وكتب ايضا ما نصه قوله بل يحتاج اي العقل الي اخره هذا كما
تري صريح ان المدرك هو العقل لكن بواسطة الحس وظاهر
كلام صاحب التلخيص او صريحه ان المدرك بالحواس
الخمس الظاهرة ليس مدركا بالعقل اصلا وكذا كلام صاحب المطالع
وقد رد عليه السعد فليراجع حواشيه وعبارة صاحب التلخيص
والمراد بالحس ما يدرك هو او مادته باحدي الحواس الخمس
الظاهرة فدخل فيه الخيالي قال السعد وهو اي الخيالي ا
لمعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس ثم قال في المتن والعقلي ما عدا ذلك فدخل فيه الوهمي
وما يدرك بالوجدان الي اخر ما نبه المولي سعد الدين فلا
تغفل عن اختلاف الاصطلاح وكتب ايضا ما نصه قال السعد
في شرح الشمسية فاما المشاهدات فهي قضايا يحكم فيها بواسطة
الحواس الظاهرة وتسمي حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة
والحواس الباطنة وتسمي وجدانيات كالحكم بان لنا جوعا
وغضبا ثم ان الاحكام كلها جزئية فان الحس لا يفيد الا هذه
الا ان هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم عقلي استفا
ده العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف علي
علله وبهذا يبطل الحكم بالمشاهدات مركب من الحس

والفصل

والفصل لا حس مجرد كما توهمه نسخة الشارح يعني القطب
انتهي كلامه قوله فتسمي حسيات ومحسوسات ايضا قوله
الشمس مشرقة في المدرك بالبصر قوله والنار محرقة في المد
رك باللمس قوله وان كان اي الحس قوله فوجدانيات اي
فتسمي وجدانيات قوله سهل للصغري في بعض النسخ اسقاط
الصغري والاقتصار علي سهل ولعله احسن قوله بحدس قوي اي
سعة وكتب ايضا ما نصه قوله بحدس مفيد للعلم افهم
ان الحدس نوعان نوع لا يفيد العلم قوله وبعده عنها
والحالة عند حيلولة الارض بينهما قوله وفرق بينهما الي اخره
قال السعد بعد ان عرف الحدس بقريب من ذلك ما نصه
فهي اي الحدسيات كالمجربات في تكرر المشاهدة ومقارنة القياس
الخفي الا ان السبب في المجربات معلوم السبب غير معلوم
الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقف عليه
بالحدس لا بالفكر والا لكان من العلوم الكسبية انتهي المقصود
لتعلم منه قوله والحدس سرعة الانتقال الي اخره قال السيد
في شرحه والمراد بالحدس سرعة الانتقال للذهن من المبادي
الي المطالب والفرق بينه وبين الفكر ظاهر الا ان الفكر لا بد فيه
من حركتين حركة لتحصيل المبادي وهي حركة من المطالب الي المبادي وحركة
لتحصيل الصورة وهي حركة من المبادي الي المطالب بخلاف الحدس
فانه لا حركة فيه اصلا بل الانتقال فيه دفعي ولا شيء من
الحركة بدفعية لوجوب كون الحركة تدريجية انتهي واعلم ان المجربات

والحدسيات لا تكون حجة على الغير اذ لا يحصل له الحدس والتجربة المفيدان للعلم بها انتهى كلامه بحروفه رحمه الله تعالى وفيه تكلم السعد على الحدس بما هو اقوى من ذلك فليراجع فانه نفيس وكتب على قوله في هذه القولة اعلم ان عبارة السعد فالعلم الحاصل من التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة على الغير لجواز ان لا يكون حاصلا له انتهى بواسطة السماع وقد يشترط الاستناد الى الحس حتى لا يعتبر التواتر الا فيما استند الى المشاهدة سعد قوله قضايا قياساتها معها وتسمى القضايا بالفطرية القياس سعد قوله بعد الاربعة زوج الجملة سعد قوله من مقدمات مشهورة وهي قضايا تطابق نظار الكل عليها كحسن الاحسان الى الآباء واراء الاكثر كوحدة الاله او اراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل سعد وكتب ايضا ما نصه قوله قياس مؤلف من مقدمات مشهورة قال السعد في شرح الشمسية فان قلت المشهورات قد تكون نقيضة بالاولية فكيف تجعل من اليقينيات قلت المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها اليقين والمطابقة للواقع بل الشهرة ويطابق الاسواء كانت يقينية او لا فبعض القضايا قد يكون اوليا باعتبار ومشهورات باعتبار وقد تبلغ الشهرة الى حيث يشتبه بالاوليات ويفرق بينهما بان العقل الصريح الذي لا ينظر الى غير تصور الطرفين بحكم الاوليات من غير توقف دون المشهورات ولذلك يشترط

التعيين اليها كاستحسان الكذب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة بخلاف الاوليات فان الكل الا يشعر بالقياس الى الجزء اصلا انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وكتب على قوله في هذه القولة بالاولية الى اخره ما نصه بل قد تكون كاذبة كقبح ذبح الحيوان فان الشرع يكذبه وان كان مشهورا عند قوم من اهل الهند ابدي قوله او مسلمة قال السعد في شرح الشمسية واما المسلمات فهي قضايا باخذها الخصمين مسلمة من صاحبه ليبني عليها الكلام او تكون مسلمة فيما بين اهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات سواء كانت مقدماته من نوع واحد او من نوعين يسمى جدلا فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل اولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم والتسلم سواء كان قياسا او استقراء او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون الا قياسا انتهى المقصود منه وكتب ايضا ما نصه قوله او مسلمة فيه اشارة الى ما قاله الشارح الابدي والذي في هذا الشرح كالمخصص منه فيما اظن ونصه واعلم ان هذا التعريف يعني تعريف المصنف المذكور ليس بجامع لخروج بعض الجدل عنه فان من الجدل ما يتركب من مقدمات مسلمة وهي القضايا التي تسلم في علم او فيما بين الخصوم فيبني كل واحد منهما عليها الكلام في دفع الاخر حقة كانت او باطلة انتهى كلامه رحمه الله سبحانه قوله كقولنا شارب

بالمشهورة قوله والغرض منه الزام الخصم الى اخره قال السعد في
شرح الشمسية والغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن
درك البرهان والزام الخصم فالجدلي قد يكون نجاحا
بحط الراي وعامة نفعه ان لا يصير ملزوما وقد يكون سايلا
معترضا هادما لوضع ما وغاية نفعه ان يلزم الخصم انتهى
قوله والخطابة قياس الى اخره اقول ظاهر صنيعه ان الخطابة
مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال بحسب بادي
الراي ان المقدمات المقبولة لا مانع ان تكون مشهورة ايضا
وكذا المقدمات المظنونة لا مانع ان تكون مسلمة عند
الخصم اللهم الا ان يقال ان قيد الحيثية مراعي وان
المعنى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الى اخره اي القياس
الذي تؤخذ مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة
فلا ينافي ان تكون غير ذلك ثم رايت المولى سعد الدين في
شرح الشمسية تعرض لذلك فقال بعد تعريف المقبولات
والمظنونات ما نصه ويدخل فيها المجربات الاكثرية والمتواترات
والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذي تؤخذ مقدماته
من حيث انها مقبولة او مظنونة تسمى به فظاهر مثل هذه
العبارة ان الخطابات لا تكون الا قياسا والحق انها قد تكون
قياسا وقد تكون شعرا وقد تكون تمثيلا وقد تكون على صورة
صورة قياس بحسب تقتضي الانتاج كالموجبتين في الشكل الثاني
بشرط ان يظن الانتاج وغايتها الاقناع والترغيب

فيما

فيما ينفع والتنفير عما يضر انتهى كلامه فتامله تستفيد منه
ما ذكرناه فالحمد لله سبحانه وكتب على قول السعد ويدخل فيها
المجربات الى اخره ما نصه انظر الضمير في فيها هل يرجع الى المقبولا
ت والمظنونات معا او الى المظنونات وانظر قوله ايضا
الغير اليقينية هل هو وصف للحدسيات فتخرج الحدسيات
اليقينية وحينئذ يقال لم خرجت هذه ودخلت المتواترات
مع انها يقينية فلينظر وليحرر مرة اخرى فانه على العجل قوله
معتقد فيه لسبب من الاسباب كالانبيا والاوليا والحكما
والشعرا وقد يعتقد من غير ان ينسب الى احد كالامثال
السايرة سعد قوله او مقدمات مظنونة قضية العطف على
سابقه ان المقدمات المقبولة من الشخص ليست ظنية
ايضا وفيه نظر بل الظاهر انها قد تكون ظنية ايضا وقد
تكون يقينية وخصوصا منه صلى الله عليه وسلم فتامل وحرره
اللهم الا ان يقال روعي في العطف الحيثية ايضا كما حررناه فتا
مل قوله والشعر قياس اي صورة او كالقياس تامل قوله من مقد
مات الى اخره وتسمى تخيلات ابدى قوله والغرض منه انفعال
النفس بقبض او بسط لتحصيل مبدا فعل او ترك او ترضي او تسخط
ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف
ما لا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه
اعز والذ وقد علم ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به
التخييل فلا يكون قياسا ولما كان التخييل جرى مجرى التصديق

من جهة تأثيره في النفس قبضا او بسطا عددت الاولية النهاية
قوله والمغالطة الى آخره اقول من القضايا بافساد صورته او مادته
ويتألف من القضايا المشبهة بالاوليات او المشهورات من
جهة اللفظ والمعنى والوهميات شبيهة بالمشهورات
معنى فمادة المغالطة اعم والمغالطة لا تتعين بحسب الذات
بل بحسب المشابهة ولولا قصور التمييز لما تم للمغالطة
ساغ انتهى كلام السعد في شرح الشمسية قوله او من مقد
مات وهمية كانت او كاذبة قال السعد في شرح الرسالة
واما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني
في امور غير محسوسة وانما قيد بذلك لان احكام الوهم
في المحسوسات يصدقها العقل ولتطابق العقل والوهم
كانت مما يجري مجرى الوهميات شديد الوضوح لا يكاد
يقع فيها اختلاف آراء واما في المعقولات الصرفة فكاذبة
بدليل ان الوهم يساعد العقل في المقدمات اليقينية
الانتاج وينازعه في النتيجة كما في قولنا الميت جماد و
كل جماد لا يخاف منه واحكام الوهم مشهورة في الاكثر لانه
اقرب الى المحسوسات واوقع في النفس ثم القياس المؤلف
منها يسمى سفسطة والغرض منها اسكات الخصم وتغليطه
واقوى منافعها الاحتراز عنها انتهى كلامه قوله شبيها وهما
المقدمات الكاذبة المشبهة بالحق او المشبهة بالمشهورات
فههنا قسم والنص المنافي المقدمات الوهمية قوله او المشبهة

بالكاذبة ظاهره العطف على ما بعده اذ المشبهة ليس فيها شك
ان المبالغة تارة تفيد الشك وتارة تفيد غيره فقد
قال السعد بعد ان بين الحصر في الخمس ما نصه
فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان
والتصديق الجازم الغير الحق هو السفسطة وا
لتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا وغير
حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف والا فهو التعنت وهو
مع السفسطة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد
للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل
دون التصديق هو الشعر انتهى كلامه فانت تراه
جعل الصناعات الخمس كلها مفيدة للتصديق ما عدا
الشعر وحينئذ فلما ملخص قول الشيخ رحمه الله سبحانه لا
يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك فان الشك من قبيل
التصور لا التصديق فحرره قوله ممن اوهم بذلك
العوام الى آخره قال الابدي في شرحه ثم المغالطة ان
ادعى انها شبيهة بالحق ولم تكن كذلك فهو القياس
السفسطي وان ادعى المشابهة بالمشهورة ولا تكون
كذلك فهو الشغب انتهى فتأمله مع ما هنا قوله شاغبا
في الصحاح والشغب بالتسكين تهييج الشر قوله الكثير
خبر عن قوله شاغب وهو وقوله الغلط اما من جهة الصورة
الى آخره الغلط في القياس اما من جهة صورته او من

جهة مادته او من جهتهما جميعا اما من جهة الصورة
فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة ولا يكون
على ضرب ناتج واما من جهة المادة فبان يكون مقدمة
بانه كاذبة لكنها تشبه الحق اما من جهة اللفظ
فمثل ان يقال الواجب لذاته اما ممكن الوجود فهو
ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممتنع فالوا
جب اما ممكن العدم او ممتنع وهذا الغلط انما عرض
من جهة الغلط اللفظ لانه ان اريد بلفظ الامكان
انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن الوجود
بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممتنعا ... ما فيه
من المصادرة وهي ان يجعل الاوسط ونفس الاصغر
نفس الاكبر بتغيير اللفظ بمرادفه مثل ان يقال كل انسان
بشر وكل بشر متفكر فجعل الكبرى نفس المطلوب دقايق
الافكار ... الناقص احترز به عن الاستقرا التام فا
نه من المسائل اليقينيات وقد تقدم انه في التمثيل خارجا
عن القياس لقوله في تعريفه لزم عنها لذاتها قول
اخر وهو حكم على كلي الى اخره قال السعد في شرح الشمسية
الشمسية اقول قد فسر الاستقرا بالحكم على كلي لوجوده
في اكثر جزئياته وقالوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان
موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقرا بل قياسا مقسما
كذا قيل وفيه بحث لان الحكم لو كان موجودا في جميع الجزئيات

فقد

فيفيد وجد في اكثرها ... وقد صرح القوم بان الاستقرا
ينقسم الى تام وناقص والقياس المقسم والى ناقص
وهو الغالب المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقرا
المفيد للظن دون العلم وفي تعبيره هنا تسامح ظاهر
لان الاستقرا حجة موصلة الى التصديق الذي هو
الحكم الكلي فاثبات الحكم هو المطلوب من الاستقرا
لا نفسه فكانه اراد ان اثبات المطلوب بالا
ستقرا هو اثبات الحكم حكم كلي لوجوده في اكثر الجزئيات
والصحيح في تعريفه ما ذكره الامام حجة الاسلام رضي الله
عنه وهو عبارة عن تصفح امور جزئية
ليحكم بها على امر كلي يشمل تلك الجزئيات وهو الموافق
لكلام الغزالي حيث قال الى اخره فراجعه ... استقرا
بما نشاهدنا وصورة القياس هكذا كل حيوان اما
انسان او بهيمة او طير وكل انسان وبهيمة وطير
يحرك فكه الاسفل عند المضغ فالصغرى كاذبة
لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكره من الاقسام فربما
ان يكون من الحيوانات الخارجة عن هذه الاقسام
من حاله انه لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ كالتمساح
المنهي من دقايق الافكار في المنطق ... وهو اثبات
حكم واحد في جزئي الى اخره قال السعد في شرح الشمسية
قد فسروا التمثيل باثباته في جزئي لثبوته في جزئي اخر

يعني مشترك بينهما او فيه تسامح مثلها لمزم لتفسير الاشياء
والجواب تشبيه جزئي لجزئي في معنى مشترك
بينهما ليثبت الحكم في المشبه المشبه الثالث
في المشبه به المتصل بذلك المعنى كقولنا السما
حادثة لانها كالبيت في التاليف الذي
هو علة الحدوث فاداره الى صورة القياس
صار هكذا السما مؤلف وكل مؤلف حادث
فيكون الخلاف فيه من جهة الكبرى كما في
الاستقرا فان الخلاف فيه من جهة الصغرى
فالاجزئي الاول اصغر والثاني شبيهه
والحكم اكبر والمعنى المشترك اوسط وهذا
اخر ما اردناه فالحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله وعلى اله وصحبه
وسلم هذا اخر ما حرره سبحانه
بها من لسخنه نفعنا الله
به والمسلمين بمنه وكرمه
امين والحمد لله رب العالمين

تم على يد افقر العباد واحوجهم
الى الله سبحانه وتعالى علي ابن سالم
المصري الشافعي غفر الله له
ولوالديه ولمن دعى بالمغفرة
ولجميع المسلمين الا بتسلما فه

King Saud University

1957